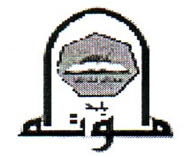


جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

ازدواجية المعايير الأمريكية في معالجة أسلحة الدمار الشامل في إقليم الخليج العربي
(العراق وإيران دراسة حالة)

إعداد الطالب

يوسف محمد الهوساوي

إشراف

الدكتور حمود أبو سليم

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليـــــا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسيـــــة

جامعة مؤتة، 2015

الإهداء

إلى من عشقها قلبي

إلى أعظم كلمة نطقها لساني

أمي

الى قدوتي الأولى ونبراسي الذي ينير دربي

أبي

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة

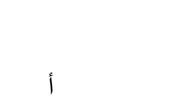
إخوتي

إلى الذين أحببتهم وأحبوني

زوجتي وأبنائي

إلى جميع هؤلاء أهدي هذا العمل

يوسف الهوساوي



الشكر والتقدير

بداية الحمد رب العالمين الذي وهبنا من عنده نعمة العلم والمعرفة، ووهبنا نعمة البصر والبصيرة، وجعل فينا رسـ ـول البشرية محمد -صلى ا عليه وسلم- خير معلم ونذيراً، فالشكر أجزله مقروناً بالاحترام والتقدير إلى الدكتور حمود أبو سليم على تكرمه بالإشراف على رسالتي المتواضعة في حقول المعرفة، ومتابعته واهتمامه المتواصل، وتوجيهاته وإرشاده، الأثر الكبير في مساعدتي على إنجاز هذا العمل وفق المنهج العلمي السليم.

الحمد الذي سخر لنا أهل العلم ممن فضلهم ا بهذه الدرجة النافعة المثمرة لخدمة رسالتنا السمحة المباركة، وبث روح المودة والرحمة بين عباده، كما أزجي للأفاضل الكرام أعضاء لجنة المناقشة للرسالة من الأساتذة الأجلاء قدراً وعلماً، الأستاذ الدكتور فوزي تيم والأستاذ الدكتور فايز الزريقات والأستاذ الدكتور محمد القطاطشه، مع خالص شكري وعرفاني لتفضلهم بقبول المناقشة، وللأساتذة الأفاضل في قسم العلوم السياسية /جامعة مؤتة الذين ما بخلوا في منحنا معارفهم وعلمهم على مدار سنوات الدراسة، وهم القدوة الحسنة من أهل العلم الذين يضيئون دروبنا نحو الحياة، بهدي ا وجلاله، فلهم الأجر والثواب ولهم كلمة وفاء في بعض عطائهم وجهدهم الدؤوب المبارك.

يوسف الهوساوي

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	هـ
الملخص باللغة الإنجليزية	و
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	
1. 1المقدمة	1
1. 2 مشكلة الدراسة	4
1. 3 أسئلة الدراسة	5
1. 4 أهمية الدراسة	5
1. 5 أهداف الدراسة	6
1. 6 منهجية البحث	6
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
2 . 1الأطار النظري	8
2. 2 الدراسات السابقة	10
الفصل الثالث: محددات امتلاك القوة والخروج على القانون الدولي في سياسات الولايات المتحدة تجاه أسلحة الدمار الشامل في الخليج	
1.3 الانتهاكات الأمريكية لحقوق الإنسان	17
2.3 هل ساهم احتلال العراق في تعزيز فكرة أن أمريكا دولة حرب؟	22
الفصل الرابع: تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية في ازدواجية المعايير تجاه أسلحة الدمار الشامل	
4. 1 أمن منطقة الخليج العربي في ضوء انتشار أسلحة الدمار	28

الشامل
4. 2 الحالة العراقية 32
4. 3 التهديد الإيراني للأمن الخليجي 43
4. 4 التهديد الإسرائيـلي للأمن الخليجي 46
4. 5 العامل الروسي 53
4. 6 العامل التركي 55
الفصل الخامس: استراتيجيات دول الخليج العربـي للتـصدي للخطـر الإيراني في ظل ازدواجية المعايير الأمريكية تجاه أسلحة الدمار الشامل
5. 1 أشكال التهديد الإيراني للأمن القومي الخليجي 59
5. 2 التهديد الإيديولوجي 63
5. 3 التهديد السياسي (السعي للهيمنة الإقليمية) 71
5. 4 التهديد الجيو-اقتصادي 73
5. 5 التهديد العسكري 76
5. 6 الملف النووي الإيراني 77
5. 7 أهداف ودوافع امتلاك إيران للسلاح النووي 82
5. 8 الموقف العربي من البرنامج النووي الإيراني 85
5. 9 موقف مجلس التعاون الخليجي 86
5. 10 موقف الجامعة العربية 87
5. 11 سيناريوهات الملف النووي الإيراني 87
5. 12 اتجاهات القضية النووية الإيرانية 91
الخاتمة 93
المراجع 97

الملخص

ازدواجية المعايير الأمريكية في معالجة أسلحة الدمار الشامل في إقليم الخليج العربي

(العراق وإيران دراسة حالة)

يوسف بن محمد بن هارون الهوساوي

جامعة مؤتة، 2015

هدفت هذه الدراسة للتعرف على ازدواجية المعايير الأمريكية في معالجة أسلحة الدمار الشامل في إقليم الخليج العربي (العراق وإيران دراسة حالة).

وباستخدام المنهجين؛ الوصفي التحليلي والتاريخي فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ذات الأهمية وقد تطرقت هذه الدراسة إلى المواضيع التالية: محددات امتلاك القوة والخروج على القانون الدولي في سياسات الولايات المتحدة تجاه أسلحة الدمار الشامل في الخليج، وتأثير المتغيرات الإقليمية والدولية في ازدواجية المعايير تجاه أسلحة الدمار الشامل، واستراتيجيات دول الخليج العربي للتصدي للخطر الإيراني في ظل ازدواجية المعايير الأمريكية تجاه أسلحة الدمار الشامل.

وقد توصلت الدراسة ومن خلال سياق فصولها، إلى حقيقة وهي ازدواجية المعايير الأمريكية في معالجة أسلحة الدمار الشامل في إقليم الخليج العربي وأن إيران هي بلا شك مصدر توتر وخطر كبير على منطقة الخليج، حيث أن الأحداث في الفترة ما بعد الغزو الأمريكي للعراق من تدخل في الشأن العراقي، قضية الحوثيين في اليمن، محاولة السيطرة على دولة البحرين واعتبارها جزء من إيران، استمرار تطوير البرنامج النووي، ناهيك عن أن إيران مازالت عالقة في قضايا إقليمية مع دول الخليج، جميعها مؤشرات تجزم سياسة إيران العدائية وتكشف عن طموحاتها التوسعية الفارسية تجاه المنطقة بشكل عام.

Abstract

Duplication of United States standards in the treatment of weapons of mass destruction in the Gulf region

(Iraq and Iran case study)

Yusuf Mohammed AL Hawsawi

Mu'tah University,2014

This study aimed to identify the duplication of United States standards in dealing with weapons of mass destruction in the Arabian Gulf region (Iraq, and Iran as a case study).

By using two approaches; the descriptive analytical and historical the study has found a range of important results. This study addressed the following topics: the determinants of owning a force out at the international law in the United States policies toward weapons of mass destruction in the Gulf, and the impact of regional and international variables in double standards toward weapons of mass destruction, and strategies for the Arab Gulf states to counter the Iranian threat of duplication under American standards against weapons of mass destruction.

The study found through the context of the chapters, the fact that a duplication of US standards in dealing with weapons of mass destruction in the Arabian Gulf region and Iran is undoubtedly a source of tension and a large threat to the Gulf region, where the events in the period after the US invasion of Iraq from the intervention in the Iraqi Shi'ite issue and the Huthey in Yemen, trying to control the state of Bahrain and considered it like the part of Iran, the continued development of the nuclear program, not to mention that Iran is still stuck in the regional issues with the Gulf countries, all indicators reveal Iran's hostile policy and reveal its expansionist ambitions toward the region in general.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1. 1 المقدمة:

تعد المصالح الأمنية الحافز الأساسي للدول في سعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل لتحقيق توازن تقليدي حاسم في مواجهة الخصم, إلا أن الأمن ليس هو السبب الوحيد، فقد تلجأ بعض الدول لامتلاك هذه الأسلحة، لتحقيق مكانة مميزة على الساحة الدولية، ومواجهة الضغوطات السياسية والاقتصادية الخارجية والداخلية، باعتبار أن الضمانات الأمنية على أنواعها تشكل عامل ردع للآخرين.

والتحولات الأمريكية الراهنة لا تعيد فقـط صـياغة العلاقـات العربيـة - الأمريكية، بل ونظيرتها الإقليمية، وذلك من منظور مختلف تماما عما قامـت بـه إدارة الرئيس السابق جورج دبليو بوش الابن وذلك من خلال التحولات التي طرأت في السياسة الأمريكية للإدارة الجديدة في مايلي:

أولا : انتقلت إدارة الرئيس الأمريكي اوباما من سياسية التصعيد والمواجهة مع إيران إلى محاولات الاحتواء من خلال فتح حوار مباشر مع طهران، ومع إرسال إشارات كثيرة ترسخ جميعها قطيعة كبرى مع سياسات الإدارات الأمريكية السابقة التي استمرت لنحو ثلاثة عقود، وقد أربك هذا التوجه الأمريكي الجديد حسابات الإطراف العربية التي كانت كثيرا ما راهنت على استمرار التوتر الأمريكي _ الإيراني، وما قد يوفر لها من قناعة إقليمية قد تحول دون تزايد النفوذ الإيراني، في حين بنا البعض حساباته على قدرة الولايات المتحدة على ردع طهران وعدم السماح لها بالتحول إلى قوة إقليمية مؤثرة, وقد كان على واشنطن سرعة إرسال رسائل تطمينيه للأطراف العربية مفادها عدم التضحية بأمنها واستقرارها في أي صفقة يجري عقدها مع طهران.

ثانيا : تبدو الولايات المتحدة مستفيدة من إعادة صياغة العلاقات ألتحالفيه في المنطقة سواء بين الخصوم القدامى مثل سوريا، أو بين المتنافسين الجدد مثل إيران وتركيا، وهو ما يضع ضغوطا هائلة على الحلفاء القدامى دول مجلس

التعاون الخليجي، ويفرض عليهم إعادة تقويمهم علاقاتهم الإقليمية بالابتعاد عن دائرة الاستقطاب والاحتقان إلى الواقعية والشراكة الإستراتيجية .(العناني، 2009)

لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية باختراع أسـاطير وأكاذيـب لترسـيخها كحقائق, لتبرير الحرب على العراق التي اتخذ منها بوش شريعة جديدة لإستراتيجية الإمبراطورية بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001م, لإعطائها الـشرعية القانونيـة والأخلاقية ولإقناع شعوب العالم الرافضة لها والتي حكمت عليها بأنها حرب ظالمة وعدوان مخالف لكل الشرائع الدولية من أجل الاستيلاء على نفط العراق, وكانت أهم هذه الأساطير أسطورة أسلحة الدمار الشامل العراقية. فقد اتخذ مجلس الأمن تحـت الضغوط الأمريكية والبريطانية قراراً برقم 1441 في 27 تـشرين الثـاني 2002م والذي يذهب في مضمونه بتجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل, وبضرورة عودة مفتشي الأسلحة الدوليين المشكلة لهذه الغاية إلى بغداد فورا للبحث عنها وتـدميرها تحت طائلة التهديد بالحرب, إن لم يتعاون العراق مع هذه اللجنـة تعاونـا كـاملا وشاملا, وبدون شروط, وقد قبل العراق هذه الشروط وهذا القـرار, وأعلـن أنـه سيتعاون معه بإيجابية تامة, معلنا في نفس الوقت أنه لا يمتلك مثل هـذه الأسـلحة, وأنه قد دمرها بإشراف المفتشين الدوليين منذ عام 1991م و 1995م, وفتح جميـع منشآته المدنية والعسكرية بما فيها القصور الرئاسية أمام المفتشين على عكـس مـا توقعه بوش وبلير, الذين ظنوا أن العراق سوف يرفض هذا القرار ممـا سـيعطيهم الذريعة لشن الحرب التي كانوا يعدون لها منذ سنوات, ولم يجد المفتشون ما يثبـت أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل كما جاء في تقريري هانز بليكس رئيس لجنـة الرصد والتحقق والتفتيش (أنموفيك) ومحمد البرادعي رئيس وكالة الطاقـة الذريـة (وحيد، 2006).

أما فيما يتعلق بالمحددات التي تدعي دوما الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تعويق لتطوير العلاقات الثنائية بينها وبين إيران هي:

1- الدور الإيراني تجاه عملية التسوية العربية الإسرائيلية .

2- دعم حزب ا والمنظمات الثورية ذات النهج الإسلامي الراديكالي بالمنطقة والتي تتهمها واشنطن بـ"الإرهاب ".

3- سعي إيران لحيازة وامتلاك أسلحة الدمار الشامل، مما يمثل تهديدا للأمن الإقليمي في منطقة الخليج والشرق الأوسط، بل وللأمن القومي الأمريكي ذاته, بخلاف الرؤية الأمريكية تجاه الملف النووي الإسرائيلي, (الزعبي، محمد 2007).

أن إيران تذهب في تحدى الولايات المتحدة الأمريكية على أكثر من جبهة في المنطقة بشكل يدفع للاستنتاج بأنها تريد صوغ دور مركزي لها في السياسة الإقليمية، وفرض تغيير جذري في ميزان القوى الإقليمي، وإيران تريد اقتناص هذه الظروف الجديدة، لترسم لنا الصور التالية,(الحروب ، 2006):

نوويا: أن إيران تصر على التمسك ببرنامجها النووي للاستخدامات السلمية، والاستمرار به، مع كل العوائق التي تواجهها، إلا أنه وبالرغم من التهديدات من الغرب لإحالة ملفها النووي لمجلس الأمن، إلا أنها تسعى للمضي في برنامجها النووي, بل إنها تهدد في المقابل بأنها ستنسحب من معاهدة انتشار الأسلحة النووية برمتها.

عراقيا: تتمسك إيران بمفاصل أساسية في الملف الملتهب هناك، وهي تلوي ذراع الولايات المتحدة وبريطانيا، وذلك عن طريق الأغلبية الشيعية التي ستعطي ولائها لإيران أن وصلت الأمور إلى حد الانفجار والمواجهة بين إيران والولايات المتحدة، الأمر الذي يكبل السياسة الأمريكية من دفع المواجهة مع إيران إلى نقطة ألا عودة، ويمكن القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تحتاج إلى الحلول الدبلوماسية مع إيران، وليس العكس.

سوريا ولبنان: تواصل طهران تحديها للسياسة الأمريكية المضادة لسوريا عن طريق إعلانها شبه تحالف استراتيجي مع سوريا تقرر فيه أن أي اعتداء على سوريا ستعتبره اعتداء على إيران، ويمتد ذلك التحدي بتعزيز دعم حزب ا اللبناني وإرسال شحنات الأسلحة إليه، وانخراط إيران في الملف السوري

اللبناني معناه مناكفة أمريكا أيضا على جبهة ساخنة صار الموقف الأمريكي نفسه مرتبكا إزاء التعامل معها.

إسرائيليا: تصعيد إيران من نبرة التحدي برفع سقف خطابها, بما يذهب إلى أن إسرائيل يجب أن تزال عن الخارطة، وفي هذا الخطاب هدف شعبي لرفع وتيرة التوتر في المنطقة، وتخفيف التركيز عن سوريا وما تواجهه من ضغوط أمريكية غربية.

فلسطينيا: أن إيران هي أول من رحب في فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية, أما الولايات المتحدة وأوروبا فقد هددت برفع الدعم الى قطعه عن الفلسطينيين إن سيطرت حماس على السلطة، وبالمقابل إيران هي الأعلى صوتا في تأييد حماس, وبلا تحفظ بالرغم من التهديدات المباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية لإيران لوقف دعمها لحركة حماس.

1. 2 مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة من خلال معالجة ازدواجية المعايير الأمريكية في معالجة أسلحة الدمار الشامل في العراق وإيران خصوصا بعد خروج العراق من معادلة ميزان القوة العسكرية في المنطقة خلق حالة من الفوضى تمثل تحديا حقيقيا أمام دول مجلس التعاون الخليجي، بصفتها الدولة الخليجية الكبرى، واستمرار غيابها كموازن إقليمي أدى إلى فتح الباب أمام إيران للإنفراد بالهيمنة على منطقة الخليج لفرض السيطرة على دولها. وهو ما يقلق الولايات المتحدة ويجعلها أمام تحد أمني كبير في ميزان القوى الإقليمية, إذ تحتل إيران مكانة الصدارة في الشرق الأوسط إلى جانب إسرائيل بعد انتهاء الحرب الباردة في برامج التسليح البري والجوي والبحري إنتاجا وتطويرا وتسابقا في مجال إنتاج أسلحة الدمار الشامل النووي والكيماوي والبيولوجي، وهذا أدى إلى تصاعد الفزع والتوتر والأزمات في منطقة الخليج العربي، مما دفع دول الخليج إلى الدخول في سباق تسلح مع إيران ، لمواجهة التهديدات الإيرانية المتتالية لدول الخليج وسباقها النووي والمناورات العسكرية التي تجريها في الخليج العربي.

1. 3 أسئلة الدراسة:

سوف تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما هو اثر ازدواجية المعاير الأمريكية في معالجة أسلحة الدمار الشامل في إقليم الخليج العربي على امن واستقرار الإقليم.

إضافة إلى الأسئلة الفرعية التالية:

أ. ما هي محددات امتلاك القوة والخروج عن القانون الدولي في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه معالجة أسلحة الدمار الشامل في الخليج العربي.

ب. ما تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على ازدواجية المعايير الأمريكية تجاه معالجة أسلحة الدمار الشامل في إقليم الخليج العربي ؟

ج. ما هي الاستعدادات والإستراتجيات التي تتبعها دول الخليج العربي في التصدي للخطر الإيراني في ظل ازدواجية المعايير الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني؟

1. 4 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في توضيحها ازدواجية المعايير الأمريكية في معالجة أسلحة الدمار الشامل في إقليم الخليج العربي (العراق وإيران دراسة حالة)، ويمكن توضيح أهميتها من جانبين هما:

1. الأهمية العلمية: تأتي هذه الدراسة في ضوء ندرة الدراسات التي تناولت موضوع ازدواجية المعايير الأمريكية في معالجة أسلحة الدمار الشامل في إقليم الخليج العربي, لتشكل بذلك مرجعا مفيدا للباحثين والراغبين في الاطلاع ومعرفة طبيعة الازدواجية في تلك المعايير.
2. الأهمية العملية: تأتي الأهمية العملية لهذه الدراسة في محاولتها تسليط الضوء على مجمل التطورات الناجمة في ظل ازدواجية المعايير الأمريكية في معالجة أسلحة الدمار التي تمارسها الولايات المتحدة تجاه أسلحة الدمار الشامل, مبعدة أي محاولة للتعامل مع الملف النووي الإسرائيلي, وإن كان يوجد بعض

المبادئ العامة والاتفاقيات الخاصة باستخدام أسلحة الدمار الشامل في القـانون الدولي والإنساني.

1. 5 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في ازدواجية المعايير الأمريكية فـي معالجـة أسلحة الدمار الشامل في إقليم الخليج العربي (العراق وإيران دراسة حالة)، وتسعى أيضاً إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:

1- التعرف على مدى التزام الولايات المتحدة بالقانون الدولي في سياستها تجاه معالجة أسلحة الدمار الشامل في إقليم الخليج العربي.
2- التعرف على المواقف السياسية التي تنتهجها أمريكيا في التعامل مع أسلحة الدمار الشامل والتي تتعلق باعتبارات ومعايير متناقضة أو مضللة، ولمواقف سياسية مرحلية تتعلق بطبيعة الصراعات وتوازناتها في المنطقة.
3- التعرف على السياسة الأمريكية تجاه العراق وإيران وبخاصة بعد أحداث 11 أيلول 2001.
4- توضيح المخاطر والتهديدات الإيرانية المحتملة حاليا ومـستقبلا لـدول الخلـيج العربي في ظل ازدواجية المعايير الأمريكية، والتي من شأنها بث القلق والتخوف لدى دول الخليج العربي فيما ستسفر عنه الأوضاع في ظل الاتفـاق الإيرانـي ودول(5+1), وهي الدول الخمس دائمة العضوية في مجلـس الأمـن وألمانيـا ووجود جارٍ إقليمي له مطامع في المنطقة بشكل عام.

1. 6 منهجية البحث:

تتطلب دراسة العلاقات الدولية مجموعة من مناهج البحث العلمي التي تفيـد الإحاطة الكاملة بجميع مفردات العلاقة التي تحكم الدول فيما بينها، وتحدد توجيهات هذه الدول والآثار المترتبة على هذه السياسات، وتستند هذه الدراسة على المنـاهج الآتية:

المنهج التاريخي:

اعتمدت الدراسة هذا المنهج من أجل تتبع الأحداث المختلفة التي مرت بها منطقة الخليج العربي، إذ ينطلق المنهج التاريخي من أن للعلاقات الدولية المعاصرة جذوراً وامتدادات، فالتاريخ يظلّ عنصراً مساعِداً للتحليل السياسي، فهو يزودنا بالأدلة المثبتة أو النافية لفرضيتنا، كما يفيد في الدراسات المقارنة للظاهرة الواحدة، وما طرأ عليها من تطورٍ أو لمقارنتها بغيرها من الظواهر، وذلك عن طريق تسلسل تاريخي وزمني للأحداث حسب ترتيب وقوعها، مع التعمق في وصف بعض الأحداث المعينة، وكشف الأسباب التي أدت إليها.

منهج التحليل المقارن:

ويركز هذا المنهج على أهمية الفهم الصحيح للتطورات الدولية، من خلال التعرف على غرض الدولة وأهدافها وتسلسل مصالحها وتحليل الظواهر المتكررة في سياسات الأمم الأخرى, إذ اعتمدت الدراسة هذا المنهج، وذلك من أجل مقارنة ازدواجية المعايير الأمريكية في معالجة أسلحة الدمار الشامل في إقليم الخليج العربي العراق وإيران دراسة حالة، وسيتم من خلال هذا المنهج تحليل الآليات التي تستخدمها الدول من اجل تحقيق مصالحها وقدرتها على تحقيق المكاسب الشخصية والمكاسب المشتركة.

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

2 . 1الأطار النظري :

تعتمد هذه الدراسة على النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، وتنطلق مـن الفرضية التي تؤكد بأن الدول تسعى دائما لتعزيز قوتها، ومن ابرز من تحدث عـن ذلك هو هانز مورجانثو الذي أكد على إن جوهر السياسة الدولية يقوم على ركنيـين أساسيين: هما، القوة والمصلحة، وان المصلحة تتحدد في أطار القـوة، وان الـدول تسعى للبحث عن القوة وهي مجبرة على ذلك لتفادي الدمار، وفي أصـولها تـستند المدرسة ألواقعية إلى نظرية حالة الطبيعة عند هوبز، إذ ينطلق هوبز مـن مقولـة مفادها أن الإنسان يميل دوما إلى الصراع مع أقرانه من البشر مدفوعا في ذلك أمـا في البحث عن المنفعة أو دفاعا عن أمنه أو طمعا في المجد، وترتبط هـذه الحالـة الطبيعية في ذهن هوبز، بغياب السلطة المنظمة، إذ طالما يعيش البشر بدون غطـاء من سلطة مشتركة يحترمونها فأنهم يصبحون في وضع شبيه بحالة الحـروب, وان الطريقة الوحيدة لتجنب اللجوء الدائم إلى العنف تكمن في إقامة سلطة يتمكن البـشر في حمايتها من العيش بسلام (توفيق، 2000).

الفلسفة النظرية للمدرسة الواقعية:

إن المدرسة الواقعية أكدت على ضرورة فهم وتفسير السياسات الدولية كما هي علية لا كما يجب أن تكون عليه، أنها تدرس المتغيرات والقوى الحقيقية الفاعلة في السياسة الدولية، وبذلك اعتبر التاريخ وشواهده مادة أساسية لتأكيد صحة تشخيصها وترسيخ القناعة بان هناك جوهر للسياسات الدولية يتم التوصل إليه عن طريق واحد وهو القوة,(الخزرجي، 2005).

وإذا جئنا إلى معطيات ومرتكزات نظريات القوة والمفاهيم الرئيسة التي تبنى عليها، فسنجدها كما يلي :

1- تأخذ الدولة محور لتحليلاتها، وتنظر إليها على أنها النواة الأساسية في السلوك الدولي وحجر الزاوية في النظام الدولي كله .

2- لا تعتقد نظريات القوة بوجود توافق في المصالح القومية الأساسية للدول الأطراف في النظام الدولي، وهذه التناقضات المصلحية هي التي تنتج الصراعات الدولية وتؤدي إلى وقوع الحرب عندما تخفق أساليب التسوية السلمية في حل جذورها وأسبابها، وتقوم القوة بدور بالغ التأثير في تقرير مجرى تلك الصراعات وتحديد نتائجها النهائية .

3- القوة التي تعنيها تحليلات النظرية الواقعية، ليست مجرد القوة العسكرية أو وسائل الإكراه المادي بمعناها الضيق، ولكنها القوة القومية بمفهومها الشامل بمختلف عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية ومنها على سبيل المثال لا الحصر ك السكان، والموارد الطبيعية، والموقع الإستراتيجي، ومستوى التطور التكنولوجي، والأيديولوجية والدبلوماسية، والدعاية، والرأي العام، ومستوى التسلح.

4- يربط الواقعيين بين الدافع إلى الوصول إلى القوة وتحريكها في اتجاه التأثير على الآخرين وصولا إلى الأهداف النهائية التي تحددها الدول لنفسها، وبين الطبيعة الإنسانية التي تتحكم فيها نزاعات غريزية كامنة لا يمكن تخليصها منها أو فصلها عنها، وهي تحديد نزاعات القوة والرغبة في إخضاع الآخرين والتسلط عليهم كنوع من السلوك الهادف إلى إثبات الذات وتأمين المقدرة على البقاء والاستمرار في مواجهة كل أشكال التهديد والتحدي الخارجي.

5- تنظر إلى المبادئ الأخلاقية على أنها لا قيمة لها إلا إذا استغلت دعائيا، أو إذا توافقت مع قوة الدولة ولم تمثل عبئا عليها، أو عائقا في طريق تدعيمها وتنميتها (مقلد، 1982).

ومن خلال الواقعية السياسية يفسر "مورجانثيو "السياسة الدولية على أنها صراع من اجل القوة، ويصف العلاقات الدولية من خلال ترتيب المصالح والنشاطات المختبئة وراء مفهوم القوة، ولكن السياسة الدولية كجزء من كل تتحدد من خلال

الأهمية المركزية للمصلحة لذا فهو يؤكد على أنها تتمثل بالصراع من اجل القوة بين الدول القومية, فكل قومية مشغولة بالصراع وكل قومية يجب أن تسوي أو تنظم أعمالها نحو متطلبات القوة، واستنادا على الموقف الذي له صلة بالقوة والتوزيع الإجمالي لقوة النظام الدولي فأن خيارات الدول الأساسية ضمن النظام تتحدد بما يلي:

أ- المحافظة على الوضع القائم أي المحافظة على التوزيع القائم للقوى في لحظة تاريخية معينة.

ب- التوسع أو الامبريالية، أي السعي إلى قلب الوضع القائم بما يحقق ويعزز ضمانات ومصالح إضافية، وباستخدام القوة العسكرية أو الاقتصادية أو الثقافية.

2 .2 الدراسات السابقة:

دراسة (بيومي، 2009) بعنوان: **العرب بين النفوذ الإيراني والمخطط الأمريكي** الصهيوني. تناولت الدراسة إلى تغيرات وتطورات الموقف الأمريكي تجاه إيران في عهد المحافظين الجدد، وتحدثت عن الدور الروسي والصيني في المنطقة وتغير ميزان القوى الدولية، وبينت أيضا الدور الإقليمي المتقاسم بين إيران وأمريكا وإسرائيل في المنطقة، وموقع العرب بين التوجهات الإيرانية والأطماع الأمريكية في المنطقة من خلال طرحها العلاقات السعودية- الإيرانية والدور الخليجي والعربي، وتطرقت إلى الملف النووي الإيراني واحتمالات توجيه ضربه عسكرية لإيران من الولايات المتحدة الأمريكية، وتناولت أيضا فكرة دعم المواطنة في دول الخليج العربي واحتواء الأقليات خاصة فيما يتعلق بالشيعة في تلك الدول.

دراسة (الصمادي وبني ملحم، 2009) وهي بعنوان: "**البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي**: **(دراسة تحليلية)**" التي هدفت إلى بيان آثار البرنامج النَووي الإيراني وانعكاساته على طبيعة الأمن في منطقة الخليج العربي، وذلك بالانطلاق من الافتراض القائل:"إن التداخل الكبير بين ما يمكن أن يحققه البرنامج

النَووي الإيراني من فوائد على إيران وبين الآثار الأمنية والاقتصادِية والاجتماعيـة والسياسية والعسكرية المترتبة على دول المنطقة ومجتمعاتها في حال قيـام حـرب جديدة مدمرة نتيجة لهذا البرنامج تحتم على الجميع - دول المنطقة والمهتم بها- النظر لحل المشكلة بنوع من الجدية والحرص والسرعة قبل تفاقمها". وتوصـلت الدراسـة لعدة نتائج ومقترحات أهمها: أن حالة الأمن في منطقة الخليج العربي بحاجـة إلـى بناء إستراتيجية أمنية تتماشى مع الظروف الإقليمية والدولِية ومتطلبـات أمـن دول المنطقة. لذلك فإن خيار المشاركة الجادة من قبل الجميع لبناء تلـك الإسـتراتيجية أصبح أمرا ملحا لتجنب قيام حرب مدمرة.

وهناك دراسة لـ(المجالي، 2007) بعنوان: **تأثير التسلح الإيرانـي علـى الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية 1979.** وخلصت هذه الدراسة إلى سعي إيران منذ الثورة الإسلامية عام 1979 إلى تطوير قدراتها العسكرية التقليدية سواء البرية أو البحرية أو الجوية والتكنولوجية النووية وعقد العديد من صفقات التسلح مع عدد من الدول لتصبح قوة إقليمية مؤثرة تؤهلها للسيطرة على المنطقة، وان تأخـذ دورا مهما في النظام الإقليمي الخليجي، فهي كانت في الماضي تقوم بدور عالمي بصفتها حارسا وحامية لستين بالمائة من احتياطي النفط في العالم، فأنها ترغب حاليا بتعزيز موقعها كمركز قوة إسلامي أسيوي، مقابل الولايات المتحـدة الأمريكيـة والاتحـاد الأوروبي، وكما بينت الدراسة عن رغبة إيران في التحكم بأجنـدة عمـل الـدول الإسلامية، من اجل تحقيق أهدافها، الأمر الذي له تأثير بـالغ الأهميـة علـى دول الخليج العربي خاصة في ظل تغير ميزان القوى في المنطقة بعد حـرب العـراق 2003 من جهة وفي ظل سعي إيران إلى تطوير قدراتها النووية من جهة أخرى .

ودراسة (جميس، 2008) والمعنونة بـ "**التهديدات الإقليمية والإسـتراتيجية الأمنية**: الوضع المقلق حالياً في الشرق الأوسط وهذه الدراسة الصادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجي التابع لكلية الحرب الأميركية, وتحدثت الدراسة عـن عـدم الاستقرار في الشرق الأوسط وتأثيره على الأمن العالمي, كما تحدثت عـن حـرب العراق في تغيير ميزان القوى بالمنطقة, وتزامن ذلك مع وجود مجموعة من العوامل

الداخلية والخارجية التي مثلت بدورها ضغوطا على النخب الحاكمة في الشرق الأوسط وهي وجود تحالفات بين الدول الكبرى والفاعلين غير الدوليين مثل التحالف بين إيران وسورية وحزب ا وحركة حماس وبعض الميليشيات الشيعية والمنظمات السياسية في العراق, وقد اعتبر هؤلاء أنفسهم بمثابة قوى مقاومة ناجحة ضد الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل في فلسطين ولبنان والعراق, ومن ثم فان زيادة شعبية هذه القوى في المنطقة مثل تحديا جوهرياً للنخب الحاكمة, في زيادة خطر المد الشيعي الإيراني بالنسبة للدول السنية في الخليج والمنطقة بصفة عامة, الأمر الذي دفع هذه الدول إلى إقامة علاقات سياسية متوازنة فيما بينها لملء الفراغ الناتج عن تدهور النفوذ الأميركي بالمنطقة, في مقابل قطع إيران شوطاً كبيراً نحو امتلاك السلاح النووي, ما ساهم في زيادة قوتها الإقليمية التي تعزز بعد غزو العراق, حيث تمارس إيران نفوذاً العراق.

دراسة قام بها (نافعة، 2005) بعنوان "**أوضاع المنطقة بعد عام من الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق**" بين الكاتب انه هناك عدد من الحقائق يحسن تذكرها فيما يخص الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق:الحقيقة الأولى: أن قرار شن الحرب على العراق كان قراراً أمريكياً خالصاً اتخذته الإدارة الأمريكية ضد إرادة المجتمع الدولي، ومن دون تشاور مع أحد، ولأسباب تتعلق بإستراتيجيتها الكونية فقط، وأنه لم يكن سوى حلقة في أزمة ممتدة لم تنته فصولها بعد ولا تزال مفتوحة على كل الاحتمالات, الحقيقة الثانية: أن الفجوة التي تفصل بين الأهداف الأمريكية المعلنة وأهدافها الخفية لا تزال قائمة وتزداد اتساعا كل يوم، فضلا عن أن المحاولات الرامية لتحقيق أي منها تواجه صعوبات كبيرة على أرض الواقع إلى درجة تجعل فرص نجاح الإستراتيجية الأمريكية متعادلة مع احتمالات فشلها, الحقيقة الثالثة: أن دول العالم قاطبة تفاعلت مع القرار الأمريكي من منظور مدى تأثيره في مصالحها، وأن عددا قليلا منها هو الذي استطاع أن يتكيف معه وأن يجد له بعض المبررات السياسية أو الأخلاقية أو القانونية. (نافعة, 2005)

دراسة قام بها (Carison, 2003) بعنوان: Action or Isolation: Americans "Ponder U.S. Role" وفي هذه الدراسة قام الباحث باستقصاء لآراء الأمريكيين نحو رغبتهم في قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدور فاعل في محاولة حل المـشكلات العالمية وعلى رأسها الحرب ضد العراق والتخاص من النظـام الحـاكم, وخلـص الباحث إلى أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة لا يؤيدون سياسة الـرئيس الأمريكـي بوش.

دراسة قام بها(Dunne, 2003) بعنوان: " The United States ,The United Nation And Iraq" يوضح الباحث فيها التسلسل الزمني لتاريخ العراق وعلاقاته مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، ويرى أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001, وبعد نجاحها في حربها على أفغانستان أرادت أن تـتخلص مـن النظام العراقي من اجل تحقيق مصالحها في العراق بالإضافة إلـى دعـم مـصالح الكيان الصهيوني.

دراسة قام بها (ابو سليم، 2008) بعنـوان The Bushis New world order and the United Statses, Global Strategy. يوضح الباحـث فيهـا الاسـتراتيجية العالمية للولايات المتحدة الامريكية من خلال عولمة المفـاهيم كـأداة مـن أدوات الهيمنة الامريكية على العالم.

دراسة قام بها(ابوسليم، 2009) بعنوان Structural Cuses of the American Wars Against Iraq تناول فيها الباحث الدوافع الهيكلية للحروب الأمريكيـة ضـد العراق والتي منها استخدام ذريعة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل.

الفصل الثالث

محددات امتلاك القوة والخروج على القانون الدولي في سياسات الولايات المتحدة تجاه أسلحة الدمار الشامل في الخليج

واقع الأمر أنه إذا كان القانون الدولي هو مجموعة القوانين التي تنظم العلاقات القانونية بين الدول في حالات السلم والحرب والحياد, فإن ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية, خرقاً واضحاً لهذه المحاور الثلاثة. فمع أن بوش الابن كرر في تصريحاته وخطبه أن أمريكا سوف تسعى باستمرار للحصول على دعم المجتمع الدولي, إلا أنه أكد: لن نتردد في التصرف لوحدنا إذا دعت الضرورة لممارسة حقنا في الدفاع عن أنفسنا من خلال التحرك بشكل استباقي ضد التنظيمات الإرهابية التي تهدد أمريكا. (التركماني, 2004).

وقبل الشروع في تفصيل المخالفات التي قامت بها الولايات المتحدة للقوانين الدولية في الخليج, لابد من التذكير أن فكرة القانون الدولي في الأساس بمفهومه الحديث إنما أقره العالم أجمع بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بالدرجة الأولى لتفادي مرارات الحروب التي جلبت للإنسانية الدمار, كما نصت على ذلك ديباجة الأمم المتحدة, وبناء على ما تقدم فان ما قامت به أمريكا في الخليج ما هو إلا مخالفة وخرق واضح للنصوص والمواثيق الدولية، و يمكن إجمال ذلك بما يلي:

1. تتمثل المخالفة الأولى في إصرار الولايات المتحدة على الانفراد بالقرارات السياسية والإستراتيجية بعيداً عن الإرادة الدولية. (هالبر وكلارك، 2005).
2. المخالفة الثانية التي ارتكبتها الولايات المتحدة في التهديد باستخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية. وهذا بحد ذاته يتعارض مع نص المادة (2) فقرة 4 والتي تمنع مجرد التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية, (سيمونز، 2004).

ومن أهم المخالفات التي ارتكبتها إدارة بوش, تتمثل بالاعتداء المسلح على دولة أخرى ذات سيادة, فالولايات المتحدة أجازت لنفسها استخدام القوة العسكرية من غير مسوغ قانوني دولي, مخالفة بذلك المادة (2) فقرة 4 من الميثاق التي تمنع

أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية باستعمال القوة أو استخدامها ضد سـلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لاية دولة أو لأي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمـم المتحدة, إذ أن استخدام القوة العسكرية لا يجوز إلا في حالتين: الحالة الأولـى فـي حالة الدفاع عن النفس المفصلة في المادة 51 من الميثاق, وأما الحالة الأخرى فهي حالة تفويض مجلس الأمن لدولة ما أو مجموعة من الدول استخدام القوة العـسكرية ضد دولة أخرى قامت بخرق القوانين الدولية كما أوضحت ذلك مواد الفصل السابع (41-47) من الميثاق, وأما حالة الدفاع عن النفس المسموح بها في المادة 51 فهي إنما تجيز ذلك حال تعرض دولة ما لهجوم عسكري من جانب دولة أخـرى فقـط, (التركماني، 2004).

من هنا لا يمكن أن يبرر الغزو الأمريكي على أنه دفاعاً عن النفس طبقاً للمادة 51, كما أنه لا يمكن أن يبرر بأنه مأذون من جانب مجلس الأمن, فغني عن القول أن قرار مجلس الأمن 1441 لم يمنح الدول الأعضاء حق استخدام القوة ضد العراق, ولولا هذا لما استماتت الولايات المتحدة لاستصدار قرار ثانٍ من مجلس الأمن يجيز استخدام القوة العسكرية ضد العراق, وعندما فشلت في ذلك أجازت لنفسها استخدام القوة استنادا لقرار مجلس الأمن 687 الصادر عقب احتلال العراق للكويت واعتبرت ذلك بمثابة غطاء دولي شرعي لما قامت به مؤخراً,(وحيد، 2006).

إذ أن الإدارة الأمريكية لديها إحساس بأن الولايات المتحدة الأمريكية باتت على درجة من القوة لا تحتاج معها إلى حلفاء لخوض حرب في أي مكان من العالم, وتالياً فإنها ليست مجبرة على استئذان الأمم المتحدة التي باتت من وجهة نظر الإدارة الأمريكية أداة يستخدمها الآخرون لغل يدي الولايات المتحدة, وهي ترى في ذلك انتقاصاً من السيادة الأمريكية, ذلك إن الولايات المتحدة الأمريكية في غزوها للعراق انتهكت مواثيق لاهاي ومعاهدات جنيف ومعاهدة الإبادة الجماعية ومعاهدة حقوق الطفل, والمعاهدات الاجتماعية والسياسية المعقودة في إطار الأمم المتحدة, وأدوات أخرى للقانون الدولي. فالقانون الدولي, في شكل قرارات غامضة للأمم

المتحدة يتبناها مجلس الأمن الخاضع للهيمنة الأمريكية, يمكن أن يستخدم ضد الرئيس العراقي, لكن ليس ضد الولايات المتحدة لأنها دولة عظمى، وهناك سبل كثيرة لا تحصى تختار من بينها الولايات المتحدة للتلاعب بالقانون الدولي أو تجاهله, فواشنطن تستطيع أن تفصل فعلياً أميناً عاماً للأمم المتحدة (كما فعلت مع بطرس غالي) ومسئولين كبار في الأمم المتحدة, وأن تجبر الأمم المتحدة على خفض الالتزامات المالية الأمريكية للمنظمة (كما فعلت واشنطن) وأن تحدد أي الأعمال هو على جدول أعمال الأمم المتحدة, وأن تقرر أي أعضاء في الأمم المتحدة سيتولون عضوية مجلس الأمن (على النحو الذي منعت به السودان من العضوية) وأن تعترض على المساعدة الغذائية والمساعدة المالية وغيرهما من أنواع العون لدول فقيرة تجرؤ على الاختلاف مع السياسة الأمريكية, كما يمكن لواشنطن أن تدعم إرهابيين حيثما تريد. (سيمونز, 2004).

من هنا, ليس في القوانين الدولية ما يجيز هذه الحرب الظالمة, ثم أن هذه الحرب لا تزال خارج الشرعية الدولية, بل لا تزال قوة الاحتلال تستبعد دخول الشرعية الدولية عبر الأمم المتحدة على هذا الخط, ولعلها ستسمح بدور للمنظمة الدولية, لكنها ستكبله بالشروط, والأكيد أن الإدارة الأمريكية تفضل إبقاء الموضوع العراقي خارج القانون الدولي لتحافظ على حريتها في التصرف, وفي ضوء هذه الاعتبارات تبدو الأمم المتحدة والتكتلات الإقليمية مدعوة إلى أدوار إنسانية من شأنها تجميل الاحتلال وحده بـ "شرعية" فعلية فوق قانونية, ولاشك في أن فشل المجتمع الدولي في إجازة "حرب شرعية" بتحالف دولي حقيقي, سيمكن الولايات المتحدة من استبعاد أي تأثير للمجتمع الدولي في المراحل التالية من إستراتيجية "الحروب الوقائية" لأنها ستأتي على شكل نتائج طبيعية للحملة على العراق.

والعراق الآن محتل من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا, وهذا الاحتلال تترتب عليه مسؤوليات هي المحافظة على المدنيين وإنهاء الاحتلال بأسرع ما يمكن حسب القواعد والمواثيق الدولية, لكنها قوى احتلال تكتسب مشروعيتها من القوة وليس من القانون بدليل رفض الأمم المتحدة ومجلس الأمن لقرار الحرب, لذلك نحن في

مواجهة احتلال لا توجد له أي شرعية دولية ويوشك أن يعتبر جريمة من جرائم القانون الدولي.

1.3 الانتهاكات الأمريكية لحقوق الإنسان:

أن الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي تحديدا ينصب بشكل واضح على المصالح الاقتصادية، وضـمان حمايتهـا واسـتمرارية عملهـا وإنتاجها، فنحن عندما نتحدث عن المصالح الاقتصادِية ونذكر منطقة الخليج العربي، فنحن بالمؤكد نتحدث عن(النفط), تنطوي مصالح الولايات المتحـدة النفطيـة فـي المنطقة، على عناصر وأبعاد مركبة:

فهناك أولا: البعد الاقتصادي الخـاص بمـصالح شـركاتها النفطيـة التـي استثمرت، وما تزال تنفق أموالا ضخمة في مجالات استكـشاف وإنتـاج وتـصنيع وتسويق النفط العربي، وتحقيق من ورائها أموال ضخمة.

وهناك ثانيا: البعد الأمني الخاص بضمان استمرار تدفق النفط العربـي إلـى الولايات المتحدة وحلفائها بأسعار معقولة.

وهناك ثالثا: البعد الاستراتيجي الخاص بـالنفط كآليـة مـن آليـات الـتحكم والسيطرة على النظام الدولِي، والذي قد يغزى في ظروف معينة، بمحاولة السيطرة عليه أو الاقتراب منه.

ولم تواجه الولايات المتحدة حتى عام 1973م، عقبـات تـذكر دون تحقيقهـا لمصالحها النفطية على كافة المستويات، غير إن هذا الوضع تغير جذريا بعد اندلاع حرب أكتوبر 1973م، بعد إن تمكنت الدول العربية ولأول مرة، من استخدام النفط كورقة ضغط سياسي في صراعها مع إسرائيل بتخفيض معدلات تـصديره للـدول المؤيدة لإسرائيل، كما نجحت في الوقت نفسه، في مضاعفة أسعار محققة فـوائض مالية هائلة، وهذا التطور الخطير لعب دورا محوريا في إعادة تشكيل رؤية الولايات المتحدة للمنطقة(نافعة، 2003، ص76).

ومن ذلك نستطيع أن نصل إلى حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية من حيث المبدأ الذي لا يختلف عليه أحد وعبر الزمن، هي تعنى بمصالحها بالدرجة الأولـى، ليس في منطقة الخليج فقط بل في العالم أجمع.

وفي منطقة الخليج العربي نجـد أن المـصالح والخطـط والاسـتراتيجيات الأمريكية اجتمعت في ثلاث أمور حسب المفكر الفرنسي (الكسندر دي لوفال) حسب قوله: " إن الإستراتيجية الأمريكية بشأن العالم الإسلامي تتأسس بالـسيطرة علـى الاحتياطي النفطي وأنابيب تجارته، وحماية طرق شحنه".

ومن هذا الواقع نستطيع التيقن بالمـصالح الإسـتراتيجية للولايـات المتحـدة الأمريكية النفطية في منطقة الخليج العربي كما يلي:

1- الوجود العسكري في منطقة الخليج ومواجهة أي محاولات، ولا سيما من إيران بإغلاق مضيق هرمز عند مدخل الخليج العربي بين عمان وإيران أو تعـريض شحن النفط في الخليج للخطر.
2- حرب الولايات المتحدة ضد العراق مفهومة فقط في ضوء ما تملكه من طاقات نفطية، أما ما يذهب بشأن الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، فقد اثبـت انـه لا وجود لها إلا في رؤوس قادة السياسة الأمريكية.
3- إضافة للتخلص من نظام صدام حسين سيتبعه محاولات التخلص مـن أنظمـة أخرى في المنطقة مثل إيران وسوريا، وحمل (عصا التأديب) ضد الدول العربية التي تعلن العصيان على الإدارة الأمريكية، خاصة وأن الأهميـة الإسـتراتيجية للشرق الأوسط وتاريخ الأزمة المتواصلة فيه يلزمان الولايـات إن تنظـر لـه كعنصر حاسم في رسم الإستراتيجية الاقتصادية والعسكرية العالميـة(صـارم، 2003 ص60-63).

والتحولات الأمريكية الراهنة لا تعيد فقط صياغة العلاقـات العربيـة ـ ـ ـ الأمريكية، بل ونظيراتها الإقليمية، وذلك من منظور مختلف تماما عما قامـت بـه إدارة الرئيس السابق جورج دبليو بوش، وذلك من خلال التحولات التي طرأت في السياسة الأمْريكية للإدارة الجديدة في ما يلي:

أولا: انتقلت إدارة اوباما من سياسة التصعيد والمواجهة مع إيران إلى محاولات الاحتواء من خلال فتح حوار مباشر مع طهران، ومع إرسال إشارات كثيرة ترسخ جميعها قطيعة كبرى مع سياسات الإدارات الأمريكية السابقة التي استمرت لنحو ثلاث عقود، وقد أربك هذا التوجه الأمريكي الإيراني، وما قد يوفر لها من قناعة إقليمية قد تحول دون تزايد النفوذ الإيراني.

في حين بنى البعض حساباته على قدرة الولايات المتحدة على ردع طهران وعدم السماح بالتحول إلى قوة إقليمية مؤثرة، وقد كان على واشنطن سرعة إرسال رسائل تطمينية للأطراف العربية مفادها عدم التضحية بأمنها واستقرارها في أي صفقة يجري عقدها مع طهران.

ثانيا: تبدو الولايات المتحدة مستفيدة من إعادة صوغ العلاقات التحالفية في المنطقة سواء بين الخصوم القدامى مثل سوريا والعراق، أو بين المتنافسين الجدد مثل تركيا وإيران، وهو ما يضع ضغوطا هائلة على الحلفاء القدامى مثل مصر والأردن، ويفرض عليهم إعادة تقويمهم علاقاتهم الإقليمية بالابتعاد عن دائرة الاستقطاب والاحتقان إلى الواقعية والشراكة الإستراتيجية(العناني، 2009).

إن ما يجري في العراق يتنافى جملة وتفصيلاً مع حقوق الإنسان سواء تعلق الأمر بالأسرى أو بالأطفال أو بسائر المواطنين العزل. فالشعب العراقي يعاني تحت الاحتلال الأمريكي من مشاكل عديدة تبدأ بنقص الماء والكهرباء والغذاء والدواء وانعدام الأمن والاستقرار, والشعب العراقي من حقه أن يقرر مصيره بنفسه ويختار النظام السياسي الذي يليق به, وكيف سيكون مستقبل حقوق الإنسان في ظل انعدام الشرعية الدولية؟ وكيف سيكون مستقبل حقوق الإنسان في شلل شبه تام للأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى عديدة؟ أليس من حق أطفال العراق العيش في ظل السلام والحرية بعيداً عن الجوع والمرض وسوء التغذية؟

إن المتفق عليه عموماً هو أن العراق يتعرض لحالة إنسانية أو لأزمة إنسانية طارئة, وصدمة الحرب في العراق ستحول هذه الأزمة الإنسانية إلى كارثة إنسانية تحل بـ 23 مليون نسمة,(راي, 2003).

ففي عالم به 12 مليون طفل عراقي أصبحت أقصى أحلامهم البقاء على قيد الحياة, فمنذ فرض العقوبات على العراق في عام 1991 توفي على الأقل نصف مليون طفل عراقي نتيجة سوء التغذية والأمراض, فالرعاية الصحية صفر, الماء والهواء ملوثان بسبب أسلحة أمريكا وحلفاؤها, مما تسبب بأمراض وأوبئة خطيرة لأطفال العراق العظيم, (فاروق, 2005).

إذا كانت المجتمعات الغربية قد وفرت لأطفالها حماية ورعاية خاصة اقتضتها ضرورة تطور المجتمع لضمان سعادته ونموه بشكل كبير, فإن مـا عانـاه أطفـال العراق من هذه المجتمعات يعد مأساة بشرية مروعة, فقد تعرض العراق منذ عـام 1991 حتى الوقت الحاضر لإبادة جماعية مروعة مخالفة لكل القوانين الدولية والقيم الإنسانية والأخلاقية, وقد كشف الاحتلال الأمريكي للعراق من نيسان عـام 2003 للعالم عن حقيقة مؤلمة فاقت كل التصورات والتوقعات, إذ تعرض الملايـين مـن أطفال العراق للقتل والتعذيب والاغتصاب على يد القـوات الأمريكيـة وبإشـراف السلطات المسؤولة بصورة مباشرة داخل معـسكرات الاحـتلال وفـي العمليـات العسكرية, وهدمت البيوت على العوائل وقتلت الأطفال في الـشوارع والمـدارس, ودهست الدبابات السيارات وأصحابها وقتل من فيها بدم بارد, وما تعذيب الأطفـال وأمهاتهم في معسكر أبي غريب إلا الدليل القـاطع علـى مـدى اسـتهانة النظـام الرأسمالي بالإنسانية بصورة عامة وللطفولة بصورة خاصة, وجميع انتهاكات جيش الاحتلال ضد الأسرى العراقيين ولا سيما تعذيب الأطفال وقتلهم تم اكتـشافها مـن مواطنين أمريكيين ونشرتها وسائل إعلام ومنظمات أمريكية, (الفتلاوي, 2007).

ومن أبرز جرائم الحرب التي تم ارتكابها في احتلال العراق:

1. المعاملة القاسية التي يلقاها الأسرى من إهانة, وضرب, وإحراق, والرفض الأمريكي لإعطائهم حقوقهم القانونية الدولية حسب ما نصت عليه اتفاقية جنيف الثالثة لأسرى الحرب عام 1949 (المواد من 4 إلى 20) أمر غير مقبول, بل إن إصرار الولايات المتحدة على اعتبار هؤلاء أسرى حرب قد يزيد من تورط الحكومة الأمريكية, (الفتلاوي،2006).

2. بخصوص حماية المدنيين, فمن المعروف أن هناك ملحقاً خاصاً باتفاقية جنيف ينص على حماية أمن المدنيين, ويعتبر من لا يفعل ذلك مجرم حرب, وما فعلته أمريكا في حربها الظالمة غير الشرعية ضد العراق يعد انتهاكاً سافراً لهذه القوانين, فهي مارست أبشع أنواع القتل والفتك بالمدنيين وخاصة الأطفال والشيوخ والنساء, فقد استخدمت الولايات المتحدة 800 طن من ذخائر تحتوي على اليورانيوم المنضب خلال الحرب الأولى على العراق يصعب السيطرة عليها في حقل المعركة, وذلك بسبب انتشاره في الهواء وتلويثه للجو, كما يبقى فعالاً لمدة طويلة بعد انتهاء الحرب, فهو مادة لا إنسانية تسبب الموت والأمراض الخطيرة للمدنيين والعسكريين كما تسبب العاهات وأمراض الولادة لأجيال متعددة, (التركماني, 2004).
3. بالإضافة إلى استخدام القنابل العنقودية والغازية والانشطارية تزن بعـضها عشرة أطنان, ولا يستطيع أحد أن يجزم بأن مثل هذه الأسلحة موجهة ضـد عسكريين لأنها تنتشر مع الرياح وتصيب المدنيين, وهي خرق فاضح يشكل إبادة جماعية للمدنيين يخالف ما تنص عليـه معاهـدة جنيـف, (سـيمونز, 2004).

وهكذا إن محرري العراق أغرقوه بالنفايات السامة الخطـرة, التـي ينتـشر ركامها في أرجاء العراق, ويبقى السؤال عن هذا النموذج الديمقراطي الذي أعلنـت الإدارة الأمريكية أنها ستقيمه بالعراق ثم تقوم بتصديره إلى باقي الدول العربية, التي فرضت ان كان هناك ديمقراطية بالقنابل وعلى جثث الشعوب, فمنـذ متـى كانـت الولايات المتحدة الأمريكية حريصة على بناء الديمقراطية في الوطن العربي؟ وكيف سيتم بناء الديمقراطية في العراق وهو تحت حكم الجنـرالات الأمـريكيين, وهـل سيختلف النموذج الأمريكي هنا عن النموذج الذي تم بنـاؤه فـي أفغانـستان, أم أن الشعب العراقي سيجبر على الاستمتاع بديمقراطية كتلك التي يتمتـع بهـا الـشعب الفلسطيني, وهل هناك ديموقراطيات ترضي أمريكا في المنطقة أم أن هناك مـوالاة لأمريكا بغض النظر عن ديموقراطية بعض الأنظمة الموالية أو عدمها؟.

2.3 هل ساهم احتلال العراق في تعزيز فكرة أن أمريكا دولة حرب؟

إن المستعرض للتاريخ الأمريكي لا يجد في هذا التاريخ استثناء يذكر بأن" هل أمريكا دولة حرب؟" والحقيقة هنا انه بالحرب حقق (جـورج واشـنطن) اسـتقلال أمريكا, وبالحرب حقق (إبراهام لينكولن) وحدة الولايات المتحدة شـمالا وجنوبـا, وصنع الدولة الأمريكية الحديثة, وبالحرب أيضا قامت هذه الدولة بتـأمين جوارهـا القريب للقفز عبر المحيطات إلى الأبعد والأوسع, ولم تحدث حرب عالمية في القرن العشرين إلا وكانت الولايات المتحدة طرفا فيها, وذلك ما جرى في الحرب العالمية الأولى وفي الحرب العالمية الثانية التي جاءت نهايتها وقد سجلت الولايات المتحـدة أنها القوة الوحيدة التي استعملت السلاح النووي, ثم إنها اسـتعملته دون ضـرورة ماسة إليه, لأن هزيمة اليابان كانت تحققت أمامها بالسلاح التقليدي, والى حد دفـع اليابان لطلب شروط وقف القتال عن طريق المفوضية اليابانية في بـرن (عاصـمة سويسرا) وبرغم ذلك فإن (ترومان) أمر باستخدام السلاح النووي لتجربته عمليا من ناحية, ومن ناحية أخرى لإنذار الاتحاد السوفيتي مبكراً قبل أن تحدثه نفسه بإمكانية أن يكون نداً للولايات المتحدة متوهما بانتصاراته الكبرى ضد جيوش هتلـر, ومـن ناحية ثالثة فقد وقع استعمال السلاح النووي كإعلان للعالم بأن عهـدا إمبراطوريـا جديدا قد أطل على الدنيا, وهذا العهد الإمبراطوري أمريكي, ولا ينبغـي لأحـد أن يجهل هذه الحقيقة أو يتجاهلها, وفي فترة ما بين الحربين العالميتين كانت الولايـات المتحدة تقاتل من أجل السيطرة على مقدرات وثروات أمريكا اللاتينية, وفي فترة ما سمي بالحرب الباردة في أعقاب الحرب العالمية الثانية لم تتوقف عجلـة الحـرب الأمريكية, بل إن كل رئيس أمريكي كان يعرف أن مكانته بين ساسة بـلاده وفـي تاريخها لا تكتمل إلا بأن تكون له حربه الخاصة, يثبت فيها قدراته القيادية, ويظهر للشعب الأمريكي أنه وفي لعقيدته, وممثل لفحولة هذه العقيدة, وقادر على الاختبـار, نار أمريكية, ودم الآخرين وطوال نصف قرن وأكثر من الحرب البـاردة خـاض رؤساء الولايات المتحدة حروبهم الساخنة مباشرة كما هو الحال في الحرب الكورية وحرب فيتنام ثم بنما ونيكاراغوا أو بالوساطة كما فعلت في أمريكا اللاتينية ثم فـي

أفغانستان فلم تعد تسلم قارة من قارات العالم من أقدام الجنود الأمريكان، في أوروبا الشرقية، آسيا، إفريقيا،أمريكا اللاتينية و الآن في خليج العرب وبلاد المسلمين فـي كل مكان بدءا بأفغانستان ولاحقا إيران والسودان والصومال وفي أي مكـان تـراه أمريكا وتهيأ له الأسباب وذلك استمرارا لعقلية وعقيدة الحرب لدى صانعي سياساتها الخارجية, إما عن طريق تحريض أطراف أخرى على الاقتتال فيمـا بينهـا وهـو أسلوبها الجديد في إفريقيا, وإما بحروب الانقلاب من الداخل على نظم تقاوم المسعى الإمبراطوري الأمريكي. (هيكل, 2003).

أما مفهوم الحرية والديمقراطية فإنه يعني حرية أمريكا في التـصرف بأقـدار الشعوب والأمم وذبح الملايين ابتداء من مذبحة الهنود الحمر عـام 1890 مـرورا بالفلبين (1898-1910) ثم الحرب العالمية الثانية, وإلقـاء القنابـل الذريـة علـى هيروشيما وناجازاكي في اليابان, ثم الحرب الكورية, ثم فيتنام 1960 وبعدها لاوس 1971-1973 ثم لبنان وليبيا والصومال وبنما وأفغانستان والعـراق وبعـدها مـن يعرف؟ والدول التي تعرضت للعدوان والتدخل وعمليات ومؤامرات (CIA) كثيـر, وبعضها اعتدت عليها أمريكا أو تدخلت في شؤونها وفرضت عليها أنظمتها أكثـر من مرة أو حاصرتها سنيناً كما حدث فـي كوبـا والعـراق وأفغانـستان وإيـران والأرجنتين وغيرها الكثير, وقد أنفقت أمريكا على التسلح عام 2000 مـا يقـارب 343 بليون دولار, وهو ما يزيد على إنفاق جميع الدول الخمس الكبرى مجتمعـة, (الجبوري, 2003).

كل هذه الحروب وجاء بوش الابن بعد أحداث 11 أيلول – وبدا أنه لا يلاحظ باقي الصراعات الأخرى حول العالم- ليعلن الحرب ضد الإرهاب بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن في يوم غريبة أو بعيدة عن الإرهاب, قبل 11 أيلول, فواشنطن دعمت عدداً لا حصر له من الحركات والعمليات الإرهابية, وهي نفسها عملت بكل إصرار لقهر دول ضعيفة في كل أنحاء العالم, وبالطبع لن يفيد مكافحة الإرهاب أن تتبنى أمريكا هذه العملية فهي تتصرف من منطلق حسابات السياسة الواقعية من دون انشغال حقيقي لصالح البشر, وهي تقتطف من القانون

الدولي ما تشاء, والواضح أن الولايات المتحدة لا تسلك كشرطي دولي خاضع للمراقبة وإنما كرجل عصابات دولي خارج على القانون, (الضمور, 2007).

إن الاحتلال والإكراه واغتصاب الشعوب لابد أن يواجه بثورات ومقاومة واستباحة كل ما هو متاح لاستعادة الحق وانتزاع الحرية والاستقلال .لذا فإن دفاع الشعوب عن أوطانها ووجودها وأرزاقها وأعراضها دفاع مشروع عن النفس والأرض والمستقبل, وليس إرهاباً,وتعترف بهذا الحق المشروع كل رسالات السماء وليس الدين الإسلامي وحده, (وقاتلوا في سبيل ا الذين يقاتلوكم ولا تعتدوا إن ا لا يحب المعتدين) (سورة البقرة،آية 190), والمطلوب من المظلوم أن يلزم الهدوء ويكف عن التذمر, والمطلوب من المسلوب الأرض والإرادة, أن ينحني بصمت ولا يطلب من المحتل أن يخرج, وعلى المؤمن أن يرضى بالكافر حاكما وحكما, وأن لا يرفع الطفل حجراً على قاتل أبيه وناسف داره وأن يستعمل نعم في كل أحاديثه, وإن استطاع أن يركع فذلك أفضل له ولأهله لأنه سيشطب من قاموس الإرهاب الأمريكي, وتنزل عليه بركات الحرية والديمقراطية وتباركه عولمة الأرض, (الجبوري, 2003).

كما أن القتل من غير مسوغ شرعي يعتبر جريمة بحق الإنسانية كلها, فالظلم أشد من الإرهاب. لأنه يولد الشعور والإحساس برغبة الانتقام عندها مـن منظـور الولايات المتحدة يصبح المقاتل من أجل الحرية إرهابياً, ويصبح الظـالم المعتـدي مكافحاً للإرهاب, لقد رفعت أمريكا شعار مكافحة الإرهاب وهي أكثر دولة في العالم تمارس الإرهاب من أجل إخضاع شعوب العالم كافة والمنطقـة العربيـة خاصـة لسيطرتها. فازدادت عمليات الإرهاب وتنوعت وسـائل ممارسـته حتـى وصـل الإرهاب الأمريكي إلى المنظمة الدولية وتحويل مجلس الأمن إلى مجلس رعـب أو مجلس إرهاب دولي, وقام بإعطاء الشيك المفتوح والموقع على بياض الذي أرادتـه واشنطن. (الضمور, 2007).

والدليل على ذلك واضح وجلي ابتداء من تستر أمريكا على مجزرة دير ياسين إلى مجزرة صبرا وشاتيلا مروراً بملجأ العامرية ثم قتل مئات الآلاف من الجنـود

العراقيين العائدين من الكويت في حرب 1990 فيما يسمى بطريق الموت بين الكويت والبصرة واستخدام اليورانيوم المنضب في العراق وما نتج عنه من تشويهات وعاهات لدى أطفال العراق, أطفال يولدون مشوهين بعاهات دائمة بسبب نقص الغذاء والدواء واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً, إن أمريكا تشن حملة على الدول التي تدافع عن مصالحها وشعوبها وتصفها بالإرهاب, فجميع الثوار الوطنيين هم إرهابيون بنظر أمريكا, وجميع الثورات التي تدافع عن الشعوب هي إرهابية, أما احتلال العراق, وقتل الملايين ليس إرهاباً إنما هو الديمقراطية على الطريقة الأمريكية, إفقار مئات الملايين من الشعوب ونهب اقتصاديات تلك الشعوب غير مدان, أما المقاومة العراقية والمقاومة في فلسطين فهي إرهابية ويجب أن يتدخل المجتمع الدولي لنزع سلاحها.

من هنا يبدو لنا أن الدولة الإرهابية هي الدولة التي تمارس القرصنة والغزو والاستعمار, مخالفة لمبادئ القانون الدولي ونداءات الرأي العام العالمية, وكلنا يعلم كيف رفض مجلس الأمن الحرب على العراق وكيف قامت مظاهرات في جميع عواصم ومدن العالم لكن ذلك لم يمنع بوش من شن الحرب على العراق واحتلالها وتدمير حضارتها, وهذا يؤكد أن الولايات المتحدة دولة إرهابية بامتياز.

وإن ما يحصل في العراق من قتل- خاصة للعلماء - وهدم للبيوت وتجويع للناس تنطبق عليه سمات العمل الإرهابي, لذا نقول إن الإرهاب صناعة وبضاعة صهيونية أمريكية استعمارية.

وإذا أردنا القضاء على الإرهاب لابد لنا من القضاء على الظاهرة الإمبريالية والاستعمارية أولاً, وأن نصحح ما يقولون في الإعلام المسيطر عليه من قبلهم عبر العالم, فهم يقولون أن النضال الوطني هو الإرهاب, وأن الدفاع عن النفس هو الإرهاب, وأن الدفاع عن الوطن هو الإرهاب, وأن الدفاع عن الأرض والعرض هو الإرهاب.

إن الإرهاب هو وجود الصهاينة في فلسطين العربية, الإرهاب هو احتلال العراق, الإرهاب هو استخدام أسلحة الدمار الشامل والمحرمة دوليا ضد المدنيين

والأبرياء, الإرهاب هو احتلال دولة ذات سيادة و اعتقال قيادتها و مخالفـة قـانون أسرى الحرب وإعدام العراقيين, والإرهاب هو منع الأمم المتحدة من القيام بـدورها وتحقيق أهدافها ومبادئها, والإرهاب أخيرا هو ما يسمى بأمركة العالم. (الـضمور, 2007).

وبناء على ما تقدم فأن الولايات المتحدة قد تقف عاجزة عن الرد على التساؤلات التالية:

1. لماذا غزت فيتنام وكوريا والصومال ولبنان وأفغانستان والعراق...ودول أخرى؟
2. لماذا تصر على تغيير أنظمة وفرض أخرى حسب رضاها أو عدمه؟
3. لماذا لا تطبق أمريكا فرض الحصار على الكيان الصهيوني بسبب امتلاكه أسلحة دمار شامل وممارسته الإرهاب؟
4. لماذا وقفت ضد قرار يدين إرهاب الدولة الذي مارسته إسرائيل في مخيم جنين وغزة في فلسطين المحتلة؟
5. لماذا امتنعت عن إدانة جرائم إسرائيل في لبنان منذ عام 1980 حتى يومنا هذا؟
6. لماذا غزت العراق؟ ولماذا لا تنسحب منه؟ ولماذا تمارس القتل اليومي فيه بعد أن استنكرته على غيرها؟
7. أين العدالة وأين الحرية والديمقراطية في فلسطين المحتلة؟
8. لماذا تسمح لنفسها باستخدام أسلحة الدمار وتحارب غيرها لمجرد الشكوك.
9. وهل نسيت أمريكا ممارسات CIA والموساد الإسرائيلي نصير جهاز CIA الأمريكي ضد الأبرياء في العالم!

إن إصدار أمريكا الأوامر لقواتها بعبور البحار والأجواء, وقطع آلاف الأميال لاقتحام حدود دولة مستقلة, وشعوب تحرص على أمنها وسلامتها وتعتـز بحريتهـا وتراثها وحضارتها, وتدافع عن استقلالها, وبلدان معترف بعضويتها فـي منظمـة الأمم المتحدة, ولها تاريخ عريق أقدم من تاريخ أمريكـا برمتـه..وإن مهاجمتهـا

واحتلالها لهو الإرهاب الأكبر بعينه, وهو التدمير الشامل بحقيقتـه, وهـو الخـرق الأفضح لقوانين الأمم المتحدة والشرعية الدولية والإنسانية, بل تقويض لكل شرائع الأرض والسماء والاستهتار الساخر الذي يعني العودة إلى شريعة الغاب المظلمـة, وهو انحدار عجيب نحو السقوط. (الجبوري, 2003: 208)

الفصل الرابع

تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية في ازدواجية المعايير تجاه أسلحة الدمار الشامل

4. 1 أمن منطقة الخليج العربي في ضوء انتشار أسلحة الدمار الشامل

كان موضوع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل حملها إلى أهدافها الأبعد مدى يمثل جانباً مهماً من التباحث حول مسألة الأمن في منطقة الخليج العربي منذ سني السبعينيات، على أقل تقدير. بعد ذلك جاءت حرب الخليج في عام 1991 لتضع هذه المخاوف في الصدارة، وخصوصاً بين المراقبين الغربيين، ثم عاد فعزز منها بقوة ذلك المناخ الذي أعقب أحداث 11 أيلول وما تلاه من حديث عن " محور الشر"، ومن بعده الحرب التي شنت على العراق في عام 2003، على اعتبارها مسألة متعلقة بإستراتيجية الأمن القومي والأوضاع القائمة في المنطقة. بل أن الترابط المنظور، في الواقع، بين أسلحة الدمار الشامل والإرهاب وإمكانيات التحرك والوصول بين مختلف أنحاء العالم يجعل التطورات الحادثة في الخليج العربي من شؤون الداخل الأميركي فضلاً عن كونها من شؤون الأمن الإقليمي. ما الذي يجعل أسلحة الدمار الشامل تحتل كل هذه المكانة البارزة في حسابات الخليج العربي المعاصرة؟ على مدى عقود الحرب الباردة كانت الاستراتيجيات تتقبل في حساباتها مجازفة أن تكون المعركة النووية الفاصلة هي " العامل الفاعل الدائم "، وكانت مناقشات الأمن الإقليمي تقر باحتمالات التصعيد وإمكانيات استخدام السلاح النووي أو الكيمياوي مستقبلاً. فالأسلحة النووية والصواريخ البعيدة المدى كانت جزءاً من المعادلة الإقليمية منذ أزمة السويس في عام 1956، على أقل تقدير، عندما هددت روسيا (ولو أنها لم تكن صادقة تماماً في ذلك التهديد) بتوجيه ضربات نووية ضد بريطانيا وفرنسا رداً على تدخلهما في مصر. وفي عام 1967، ومرة أخرى في عام 1973، لاح في الأفق طيف المجابهة النووية بين القوى العظمى في إطار الصراع العربي – الإسرائيلي (برادلي، 2004).

كذلك ظل الرادع النووي الإسرائيلي عاملاً من عوامل الأمن الإقليمي لعقـود من الزمن، ولم تتردد إسرائيل في سبيل الإبقاء على احتكارها للقدرة النوويـة فـي المنطقة عن تدمير المفاعل النووي العراقي في عام 1981. ثم جاءت نهاية الحرب الباردة لتكسر تلك الصلة المسلم بها بين النزاعات الإقليمية وتوقعات التـصعيد ثـم انجرار القوى العظمى واحتمالات استخدام أسلحة الدمار الشامل. وقد وفر عهد مـا بعد الحرب الباردة لجميع اللاعبين، الإقليميين منهم والخارجيين، حرية فعل أوسـع، حيث خفض من جسامة المخاطر المصاحبة للتدخل، ولكنه أزال في نفـس الوقـت كثيراً من القيود القديمة التي كانت مفروضة على السلوك ضـمن المنطقـة (جـاد، 2009).

ففي عالم يستطيع اللاعبون الخارجيون فيه أن يأملوا في النأي بأنفسهم عن العواقب المترتبة على الخلافات الشرق أوسطية، يصبح مجهزو التكنولوجيا العسكرية، بما فيها المعدات والتقنيات ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل، أقل حذراً إزاء تناقل مثل هذه المواد. فالاتحاد السوفيتي كان راعياً رئيسياً ومجهزاً للمعدات العسكرية التقليدية الثقيلة خلال فترة الحرب الباردة، ولكنه رغم هذا كان يحجم عن إرسال التكنولوجيا التي يتوقع منها أن تؤدي إلى التصعيد لئلا تعقد عليه تخطيطاته الأمنية. ولكن الحوافز الاقتصادية والسياسية لدى الروس، أو غيرهم من اللاعبين الخارجيين، لإرسال معدات ذات علاقة بأسلحة الدمار الشامل إلى منطقة الخليج العربي قد ترجح كفتها عندهم الآن على كفة المحاذير المتوقعة. واليوم تساهم عوامل أخرى عديدة في إبراز أهمية أسلحة الدمار الشامل والصواريخ البعيدة المدى في الأمن الشرق أوسطي (البلاونه، 2004).

أولاً، أن الخليج العربي هو المنطقة التي استخدمت فيها الأسـلحة غيـر التقليديـة والصواريخ البعيدة المدى في الصراعات الحديثة، ولو أن ذلك الاستخدام كان على نحو تكيتيكي محدود, والعراق استخدمها ضد الأكراد، واستخدمها علـى نطاق واسع في الحرب العراقية – الإيرانية, أما الصواريخ فقد استخدمت في الحرب العربية - الإسرائيلية في عام 1973 (كصواريخ سـكود المـصرية

وصواريخ فروغ - 7 السورية)، واستخدمت في " حرب المدن " بين إيران والعراق، وفي الحرب الأهلية في اليمن، وخلال حرب الخليج في 1991 (بيومي، 2009).

ثانياً، أن الخليج العربي منطقة متقدمة من مناطق انتشار هذه الأسلحة، حتى لو لم يجر استخدامها بالفعل. فمعظم مصدري أسلحة الدمار الشامل الرئيسيين في العالم ينتظمون على مسار قوس يمتد من شمال أفريقيا إلى باكستان (ومن الممكن أيضاً أن تؤثر اختبارات الأسلحة النووية والصواريخ الجارية في جنوب آسيا على معايير الانتشار في منطقة الخليج العربي), فوجود الصراعات النشطة والنقاط الساخنة في عموم المنطقة يعني أن امتلاك أسلحة الدمار الشامل لا يمثل مجرد مسألة هيبة وطنية وثقل استراتيجي، بل أنه عامل حقيقي تماماً له حضوره في الموازنات العسكرية وفي أي حرب تخاض (حنا، 2009).

ثالثاً، يأتي بروز أهمية أسلحة الدمار الشامل في البيئة الأمنية لمنطقة الخليج العربي محاطاً بشكوك كبيرة حول دوافع اللاعبين الإقليميين وثقافتهم الإستراتيجية, إذ يغلب الإعتقاد بأن أساليب التفكير في أسلحة الدمار الشامل، وخصوصاً الأسلحة النووية والصواريخ، التي كانت قد تطورت خلال فترة الحرب الباردة بعيدة الصلة بأوضاع وخلفيات منطقة الخليج العربي, ولا يزال من غير الواضح بعد إن كان ناشرو الأسلحة " الخارجون عن القانون " سيتصرفون بتعقل أو إن كان في الإمكان ردعهم عند اللزوم بالمنطق التقليدي. وفي إطار هذا الموضوع وسواه يثير توقع حدوث صراعات في الخليج العربي، قد تتضمن استخدام أسلحة الدمار الشامل، شتى أنواع القضايا التي لا تبعث على الارتياح لدى لإستراتيجيين الغربيين، وحتى لدى اللاعبين الإقليميين أنفسهم فيما يفترض, والمجابهة الفلسطينية - الإسرائيلية الدائرة، بما تحمل من مخاطر التصعيد الإقليمي، تكسب هذه القضايا ثقلاً وفورية أعظم (حيدر، 2011).

رابعاً، تُثير خصائص انتشار أسلحة الدمار الشامل في الخليج العربي اهتماماً بالغـاً للغاية لدى اللاعبين من خارج المنطقة. فروسيا والصين وكوريـا الـشمالية، وآخرون غيرهم محتملون، هم المجهـزون الرئيـسيون للأسـلحة والمـواد والمعرفة التقنية المطلوبة لتطوير القدرات المحلية, في حين أن متابعة تحقيـق السلام والسعي وراء أيجاد سبيل إلى إمدادات الطاقة في المنطقة هما المسألتان اللتان تحظيان بأهمية استثنائية من بين كل الشؤون العالمية الأخرى، وسـوف ترغمان أميركا والغرب على مواصلة الاهتمام بهما, ولهذه الأسباب وسـواها تتطلب المنطقة تواجداً وتدخلاً عسكرياً غربياً, فانتشار الأسلحة قـد يتـداخل تأثيره مع عملية سلام ومع الاستقرار في الخليج ومنطقـة البحـر الأبـيض المتوسط (رفعت، 2006).

ومن الممكن أن يغير ظهور قوى نووية جديدة محتملة في المنطقة مـستقبلاً، وما يصاحب ذلك من نشر صواريخ ذات مديات أبعد، حسابات التدخل والاشـتباك الغربية في الخليج العربي على نحو عميق ومعقد, كذلك قد يغير من تلك الحـسابات التحول إلى "عالم من الدفاعات"، من الناحيتين العملياتيـة والإسـتراتيجية, وكمـا أظهرت الحرب على العراق في عام 2003، فإن مسألة امـتلاك أسـلحة الـدمار الشامل واحتمالات استخدامها في المستقبل قد تصلح مبرراً لشن الحرب بحد ذاتهـا. أخيراً، فإن ما تبديه أميركا من قلق متزايد بشأن قدرات التـسلح بأسـلحة الـدمار الشامل في الخليج العربي إنما يعكس قلقاً أشد منه عمقاً يتعلق بأمن الولايات المتحدة داخل أراضيها نفسها، وخصوصاً بعد أحداث 11 أيلول (الزعبي، 2007).

كما أن بروز ظاهرة الإرهاب العالمي وما بدا من صلاتها بـالخليج العربـي تثير، عند أخذها مصحوبة بمستوى الفتك المتنامي الذي أسفـر عنـه "الإرهـاب الجديد"، محاذير استخدام الإرهابيين لأسلحة الـدمار الـشامل داخـل الأراضـي الأميركية, فالسهولة التي يمكن أن يتحرك بها الناس والمواد والتقنيـات تعنـي أن انتشار الأسلحة في الخليج العربي لن يكون ظاهرة تأخذ مجراها بمنأى عن الولايات المتحدة وحلفاءها, وسواء تم نقل هذه الأسلحة بواسطة الصواريخ البعيدة المـدى أو

بأيدي العملاء، فإن الأسلحة عالية التدمير هي الأمثلة الأشد دراماتيكيـة ووضـوحاً عما تتسم به البيئة الأمنية الجديدة من خصائص القدرة على الانتقال عبر المنـاطق (سكوت، 2009).

كما أن اتساع المدى التي صار بوسع هذه الأسلحة أن تصلها بات يتحدى المفاهيم التقليدية بشأن الأمن الإقليمي, فآسيا والخليج العربي وأوروبا وأوراسيا ونصف الكرة الغربي برمته أشد اعتماداً على بعضها البعض أمنياً اليوم من أي وقت مضى. إن انتشار أسلحة الدمار الشامل في الخليج العربي له تأثير على الأمن في سائر أنحاء الكرة الأرضية، وبالمقابل فإن من الممكن لتطورات تحدث في أماكن أخرى بعيدة أن تؤثر في أنماط انتشار أسلحة الدمار داخل المنطقة, وعند أخذ هذه العوامل مجتمعة يتضح مدى تزايد أهمية أسلحة الدمار الشامل في أمن منطقة الخليج العربي, وهي تثبت ما للمسألة من صلة متنامية القوة بالتطورات الجارية خارج المنطقة وداخلها. وهذا الفصل يقوم باستعراض العديد من تقييمات أوردتها المصادر المتنوعة المتاحة لبرامج أسلحة الدمار الشامل وتوجهات الانتشار, وهو يركز على تحليل تطورات الانتشار وما تعنيه بالنسبة لأمن المنطقة وإستراتيجيتها، ومن ثم يقوم بتقييم التوجهات الحالية وأثرها على الجدل الدائر بشأن الانتشار.

4. 2 الحالة العراقية:

عندما قررت الولايات المتحدة غزو العراق(2003), لم تكن في حسابات البيت الأبيض تلك اللحظة أسلحة دمار شامل يملكها النظام في العراق ويراد نزعها منـه, ولم تكن هناك ديمقراطية وحرية غابت عن أرض العراق فجأة و يراد لها أن تشرق مع الربيع الجديد, ولم تكن هناك صلات بتنظيم القاعدة, كل ذلك لم يكن في الحساب ولا كان ما يمكن انتظاره, لأنه مخالف لطبائع وحقائق الأشياء, والواقع الصحيح أنه كانت هناك أحوال إنسانية, وصراعات سياسية ومطالب إمبراطورية, وضـرورات بترولية, ولوازم انتخابية وحسابات إقليمية ومصالح إستراتيجية وإسـرائيل, وكلـه يتداخل ويختلط في طبخ القرار الأمريكي, وكل طبق يحتاج إلى محـسنات للطعـم ولمسات جمال على شكل يرضي الذوق ويفتح الشهية, وعندها تأتي لحظة إضـافة

المغريات من نوع "نزع أسلحة الدمار الشامل" و"إبعاد الديكتاتورية" و"ضمان حقوق الإنسان" و "مستقبل الديمقراطية".(هيكل, 2003: 240)

ويرى ميلان راي أنه توجد عدة أسباب ضد الحرب على العراق من أهمها:

السبب الأول: الخطر الوهمي, وأنه لا يوجد دليل على أن العراق طـور أو حـاز أسلحة دمار شامل.

حيث أنه لم يكن هنالك أي دليل على أن العراق حاز أو طـور أسلحـة دمار شامل, ولا أيضاً أن العراق قدم أسلحة دمار شامل إلى جماعات إرهابية أو إلى دول أخرى.وكان تبرير امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل من أهم التبريرات التي حاولت الإدارة الأمريكية وعلى لسان وزير خارجيتها كولن باول ترويجها في الأمم المتحدة و مجلس الأمن. (راي, 2003).

قبل وقوع الحرب صرح كبير مفتشي الأسلحة في العراق هانز بليكس أن فريقه لم يعثر على أسلحة نووية و كيمياوية و بيولوجية ولكنه عثر على صواريخ تفوق مداها عن المدى المقرر في قرار الأمم المتحدة (150 كم) المرقم 687 في عام 1991 وكان العراق يطلق على هذه الصواريخ اسم صواريخ الصمود, وقد وافق صدام حسين ومحاولة منه لتفادي الصراع بتدميرها من قبل فريق هانز بليكس. (سيمونز, 2004).

في آذار/ مارس 2002 تكلم وزير الخارجية الروسي إيغور ايفانوف بلسان قسم كبير عندما قال أنه ليس هناك حتى الآن دليل على أن لدى العراق الآن أو سيكون لديه أسلحة دمار شامل. (راي, 2003).

وتردد كنيسة مجلس انجلترا للمسؤولية الاجتماعية نقطة أنه في الوقت الذي لا ينبغي لأحد أن يقلل من التهديد المحتمل الذي يشكله العراق, فإنه لم يجر تقديم دليل مقنع لدعم حجة بناء برنامج أسلحة دمار شامل أو أن العراق يشكل تهديدا مباشرا للأمن الإقليمي أو الدولي.(رامبستون و ستوبر, 2003).

وقالت (صنداي تايمز) صراحة: " لقد أرغم طوني بلير على التخلي عن خطط لنشر ملف استخباري خاص بالعراق لأن الملف لم يكن يحتوي على دليل كاف لدعم

حملة عسكرية ضد البلاد, وكانت الوثيقة المؤلفة من ست صفحات والمعدة من قبل رؤساء استخبارات مجلس الوزراء قد سحبت قبل موعد نشرها في الأسبوع الماضي لأنها عجزت عن إثبات أن صدام حسين يشكل تهديد متنام, وقد قالت مصادر وايت هول أن جاك سترو وزير الخارجية احتد غيظاً لأن وثيقة الاستخبارات لم تحو دعوى أكثر تفصيلا أو إقناعا ضد صدام, (راي, 2003).

وقد اعترف وزير الخارجية الأمريكي" كولن باول" أن المعلومات التي ارتكزت عليها أدلته لمجلس الأمن الدولي حول امتلاك العراق للأسلحة الدمار الشامل ومحاولة حشد الدعم الدولي ضد النظام العراقي وقبيل أسابيع قليلة من بدء الحملة العسكرية العام الماضي

ارتكزت على "مصادر غير موثوق بها" ولا" يمكن الاعتماد عليها, وجاءت اعترافات باول أثناء محاورته للصحفيين المرافقين في رحلة عودته من اجتماعات حلف شمال الأطلسي "الناتو" في العاصمة البلجيكية، بروكسل الجمعة.وقال وزير الخارجية الأمريكي إن المعلومات التي اعتمدت عليها شهادته التي قدمها لمجلس الأمن في فبراير/شباط 2003، بشأن امتلاك العراق لمختبرات متنقلة لإنتاج الأسلحة البيولوجية، كانت "موثوقة" حينئذ.وتابع حديثه قائلاً "ليست من الاستخبارات، لكني تأكدت قبل تقديم تقريري من أن تلك المعلومات متعددة المصادر", وأضاف قائلاً في هذا السياق "يبدو جلياً الآن إنها معلومات لا يمكن الاعتماد عليها, وشدد باول على أهمية معرفة الأسباب التي أدت لوضع الولايات المتحدة في هذا الموقف في أعقاب تساقط تلك المصادر.وشدد الوزير الأمريكي على أن شهادته اعتمدت على أفضل المعلومات الاستخبارات المتوفرة إبان ذلك الوقت، والتي "اتضح الآن أن مصادرها غير موثوقة", هذا وقد فشلت كلمة باول المدعومة بالأدلة على حشد المتجمع الدولي لدعم الحملة العسكرية الأمريكية للإطاحة بالنظام العراقي وصبغها بالشرعية الدولية، بيد أنها تمكنت من استثارة مشاعر الشارع الأمريكي وحفزه على مساندة الخيار العسكري , وتجدر الإشارة إلى إن وزير الخارجية قد سلم في وقت سابق من شهر يناير/كانون الثاني باحتمال عدم امتلاك النظام العراقي السابق لأي من أسلحة الدمار

الشامل، وأشار إلى أن التساؤلات بشأن أسلحة العراق المحظورة مازالت مفتوحة ومطروحة دون حسم, وإلى ذلك، تواجه الإدارة الأمريكية حرجاً بالغاً إزاء الفشل في العثور على أسلحة الدمار الشامل المزعومة أو أدلة تثبت امتلاك العراق لها وهي الركيزة الأساسية التي اعتمدت عليها الإدارة الأمريكية للجوء للخيار العسكري والإطاحة بنظام صدام حسين.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل, وقبيل الحرب الأخيرة, وعندما كان هنـاك بعض الشكوك حول امتلاك العراق لمثل هذه الأسلحة, فقد فنّد كل من جـون جيـه ميرشهايمر وستيفان ام والت – في دراستهما المعنونة: حرب غيـر ضـرورية – الذرائع الأمريكية حول عدم إمكانية احتواء الرئيس صدام حسين أسلحة دمار شامل بما فيها الأسلحة النووية: وأن ما يستدعي التوقف اليوم بعد احتلال العراق, وفيمـا يتعلق بأسلحة الدمار الشامل تحديداً, عدم ظهور أي دليل على امـتلاك العـراق أي نوع من أسلحة الدمار الشامل، بما يتفق والنتائج التي توصلت إليها لجنة المراقبـة والتحقق والتفتيش (انموفيك) (UNMOVIC) التابعة للأمم المتحدة, والتي لم تكتمـل مهمتها بسبب الغزو الأمريكي للعراق, و المهم على هذا الصعيد هو حقيقة التضليل الذي مارسته الإدارة الأمريكية (وكذاك الحكومة البريطانية) بما يسمح لهـا بـشن الحرب على العراق, بعبارة أخرى فان هذه الإدارة (والحكومة البريطانية) لم تقـع ضحية مخاوف فيها من امتلاك العراق أو سعيه لامتلاك أسلحة دمار شامل ولا هي كانت ضحية معلومات غير دقيقة في هذا الصدد, بل أن الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية قد قامتا على سابق إصرار وبشكل متعمد باختلاق معلومات تعلمان تماماً ويقيناً أنها ليست موجودة على الإطلاق, في سعيها المحموم لاحتلال العراق, ووفقاً للتقرير المفصل الصادر عن مؤسسة: كارينجي للسلام الدولي في هذا الصدد, فـإن مسؤولي الإدارة الأمريكية قد قاموا وبشكل منتظم بتشويه الحقائق المتعلقـة بتهديـد برامج العراق لأسلحة الدمار الشامل و الصواريخ البالستية وانه لم يوجد في السابق ولا يوجد الآن أي دليل موثوق بوجود علاقة تعاونية بين حكومة صـدام وتنظـيم

القاعدة, وانه لم يوجد دليل يدعم الزعم بأن العراق يمتلك أو يقوم بنقل أسلحة الدمار الشامل. (الرشواني, 2004).

وبعد سقوط بغداد قام الرئيس الأمريكي بإرسال فريق تفتيش برئاسة ديفد كي الذي كتب تقريرا سلمه إلى الرئيس الأمريكي في 3 أكتوبر 2003 نص فيه انه " لم يتم العثور لحد الآن على أي اثر لأسلحة دمار شامل عراقية" وأضاف ديفد كي في استجواب له أمام مجلس الشيوخ الأمريكي ان " بتصوري نحن جعلنا الوضع في العراق اخطر مما كان عليه قبل الحرب، وفي يونيو 2004 وفي سابقة هي نادرة الحدوث أن ينتقد رئيس أمريكي سابق رئيسا أمريكيا حاليا قال بيل كلنتون في مقابلة له نشر في مجلة تايمز Time Magazine انه كان من الأفضل التريث في بدء الحملة العسكرية لحين إكمال فريق هانز بليكس لمهامه في العراق, ولكن جورج و. بوش قال في 2 أغسطس 2004 " حتى لو كنت اعرف قبل الحرب ما اعرفه الآن من عدم وجود أسلحة محظورة في العراق فانني كنت سأقوم بدخول العراق ".وفي 12 يناير 2005 تم حل فرقة التفتيش الذي شكل من قبل جورج بوش بعد فشلهم على العثور على أسلحة محظورة. (رامبستون وستوبر, 2003).

السبب الثاني: لا يوجد رابط بين العراق وهجمات 11 أيلول.

خرجت الصحف إبان فظائع 11 أيلول بعناوين من قبيل: (العراق ينفرد في العالم العربي بالإحجام عن التعبير عن تعاطفه وأسفه) وفسر الموقف العراقي من الكوارث التي حلت بنيويورك وواشنطن بأنه موقف تشف, وقد قال تصريح لمسؤول عراقي أن الولايات المتحدة الأمريكية تحصد ثمار جرائمها ضد الإنسانية, وان انهيار مراكز القوة الأمريكية انهيار للسياسة الأمريكية التي تحيد عن القيم الإنسانية وتؤازر الصهيونية العالمية, لكن بعد مرور أسبوع على الحدث, بعث نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز برسالة على أن تقدم لأسر الضحايا وتضمنت الرسالة, (تعازي حارة للضحايا الأمريكيين الذين سقطوا في أحداث الثلاثاء الماضي), (راي, 2003).

ولكن هذا ليس مبرراً لتورط العراق بأحداث 11 أيلول, وليس مبرراً للربط بين الرئيس صدام حسين و أسامة بن لادن. وقد وصل الأمر ببعض المسؤولين في الإدارة الأمريكية من استعمالهم إلى هذا التبرير لحد توجيه التهمة إلى صدام حسين بضلوعه في أحداث 11 سبتمبر. استندت هذه الاتهامات على مزاعم أن 6 من منفذي أحداث 11 سبتمبر ومن ضمنهم محمد عطا قد التقوا عدة مرات مع أفراد في المخابرات العراقية في احد الدول الأوروبية وان هناك معسكرا لتنظيم القاعدة في منطقة سلمان باك جنوب العاصمة بغداد ويعتقد أن وكالة المخابرات الأمريكية استندت في هذه المزاعم على أقوال عراقيين نزحوا إلى الغرب وكانوا منتمين إلى حزب المؤتمر الوطني العراقي المعارض بزعامة أحمد الجلبي, في 29 يوليو 2004 صدر تقرير من هيئة شكلت من قبل مجلس الشيوخ لتقصي حقيقة الأمر نصت فيه انه بعد جهود حثيثة من الهيئة لم يتم التوصل إلى دليل ملموس على ارتباط صدام حسين بتنظيم القاعدة وفي سبتمبر 2005 نفى كولن باول وجود أي علاقة بين الطرفين. (طالب، 2006).

فقد بذل صقور واشنطن جهوداً كبيرة لربط العراق بالهجمات الإرهابية 11 أيلول, كان أبرزهم المدير السابق لوكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) جيمس وولزلي, الذي قال بعد أيام من وقوع الحدث أن هناك "دولة راعية" للهجمات, وذكر العراق كدولة مشبوه بها, (راي, 2003).

إن وما ينافي هذا الادعاء ما ذكره بول اونيل- وزير الخزانة الأمريكي والعضو في مجلس الأمن القومي في إدارة الرئيس بوش (الابن) حتى كانون الأول 2003- من أن بوش كان يبحث بنشاط عن عذر للإطاحة بصدام حسين, وإن لديه مستندات يرجع تاريخها إلى ما قبل هجمات 11 أيلول 2001, توضح وجود خطط للعراق في مرحلة ما بعد الحرب وسقوط نظام صدام حسين, وما هذا الاتهام (وجود علاقة بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة) إلا ذريعة من أجل غزو العراق, (الرشواني, 2004)

وتقول المحررة بصحيفة (نيويورك تايمز) مورين داود أنه لا عجب في وجود تشوش لدى الأمريكيين, فالولايات المتحدة على وشك الذهاب إلى حرب ضد بلد لم يهاجمه في 11 أيلول, ولم يعترض طائراتها مثلما فعلت كوريا الشمالية, ولم يمول القاعدة وليس مقراً أو مضيفاً للإرهابيين. (هالبر و كلارك, 2005).

وقد تضمنت نيويورك تايمز أيضاً مقالة بشأن سجل بغداد :" ليس لدى وكالة الاستخبارات المركزية دليل على اشتراك العراق في عمليات إرهابية ضد الولايات المتحدة, والوكالة مقتنعة أيضاً بأن صدام حسين لم يزود القاعدة أو جماعات إرهابية ذات صلة بها بأسلحة كيميائية أو بيولوجية, وفقاً لعدد من مسؤولي الاستخبارات الأمريكية. (راي, 2003).

السبب الثالث: إن الحرب ستولد كارثة إنسانية.

إن من شأن أي عمل عسكري ضد العراق أن يعطل قناة المواد الغذائية ويسفر عن أضرار بالبنية التحتية المدنية الأساسية أن يكون له نتائج كارثية على صحة ومعيشة سكان بلغ الضعف بهم كل مبلغ, وأي عمل عسكري يعرض أمن السكان الإنساني للخطر سيشكل خرقا للقانون الإنساني الدولي, والأمر الذي له صلة في هذا الصدد هو البروتوكول الأول المضاف إلى اتفاقية جنيف (1977) والمتعلق بتدمير أهداف أو جعلها عديمة النفع, فيما هي أهداف لا غنى عنها من أجل بقاء السكان المدنيين, (راي, 2003).

وقد أعرب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في 19 آذار 2003 عن قلقه من احتمال نشوب حرب وشيكة, عايش العراقيون في الأعوام العشرين الأخيرة حربين كبيرتين وانتفاضات ونزاعات داخلية وأكثر من عقد من العقوبات المضنية. لقد تحطمت البنية التحتية للبلاد بحيث لم تعد تفي بأهم الاحتياجات الأساسية كالماء النظيف والصحة والتعليم.(عنان،2003).

وكان من البديهي أن استعدادات العراقيين المدنيين للحرب كانت أضعف وأقل كفاءة عما كانت عليه في 1990-1991, فقد قامت الولايات المتحدة وبريطانيا طوال ثلاث عشرة سنة, بعملية منظمة لتخريب البنود الإنسانية في نظام العقوبات

المفروض على العراق, و الذي ارغم غالبية العراقيين على خوض صراع يائس من أجل البقاء. (سيمونز, 2003).

ويتساءل مدير مركز القانون الطبي والأخلاقيات في كنغز كولدج في لندن (King's College), جوناثان غلوفر (Gonathan Glover) بلهجة حادة: هل نستطيع أن نبرر قتل أطفال العراق. وأشار إلى أن آلاف الأطفال سيقتلون في هذه الحرب. ويقول: لماذا إذاً لا نشعر بالألم إزاء ذلك, مثلما نتألم لاحتمال موت طفل في بريطانيا.. (فاروق, 2005)

وقال المفوض السامي لشؤون اللاجئين للأمم المتحدة رود لابرز Raud Lubbers في 27 كانون الأول 2002 في مقابلة أجرتها معه هيئة الإذاعة البريطانية B.B.C إن حرباً على العراق ستكون بمثابة كارثة من وجهة النظر الإنسانية. كما وحثّ خبراء صحيون عالميون في 23 كانون الثاني 2003, في رسالة مفتوحة نشرتها صحيفة ذي لانست The Lancet رئيس الوزراء بلير على التفكير في ما ستكون عليه العواقب الإنسانية الرهيبة للحرب على العراق. (سيمونز, 2004).

السبب الرابع: حرب غير مشروعة.

إن الحرب موجهة مباشرة نحو إطاحة نظام صدام حسين, وكما قال بوش في اجتماع كروفورد الحربي مع بلير في نيسان 2002, أوضحت لرئيس الوزراء أن سياسة حكومتي هي إسقاط صدام, وجميع الخيارات مفتوحة.

لقد أخذ بوش وبلير يؤكدان أن الحرب ضد العراق ستكون مبررة حتى إذا رفضت الأمم المتحدة إعطاء موافقتها على مثل هذا العمل, وقد أعلن بلير في 6 آذار 2003 في مقابلة مع تلفزيون (ام تي في) أنه سيكون مستعداً لتجاهل أصوات النقض في مجلس الأمن والذهاب إلى الحرب, (سيمونز, 2004).

عارض الكثيرون حملة غزو العراق 2003 لكونها وبرأيهم تخالف القـوانين الدولية. قبيل بدأ الحملة العسكرية حاولت الولايـات المتحـدة والمملكـة المتحـدة الحصول على تشريع دولي للحملة العسكرية من خلال الأمم المتحدة ولكـن هـذه المحاولات فشلت. نظمت الولايات المتحدة تقريرا لمجلس الأمن واستندت في هـذا

التقرير على معلومات قدمت من قبل وكالة المخابرات الأمريكيـ ـة والمخـابرات البريطانيـة MI5 تزعم امتلاك العـراق لأسلحة دمار شاملة وقت نفت الحكومـة العراقية هذه المزاعم بصورة متكررة وفي 12 يناير 2005 حلت الولايات المتحـدة فرقها للتفتيش لعدم عثورها على أي اثر لأسلحة الدمار الشامل, (هيكل, 2003).

استناداً لدستور الولايات المتحدة لا يمتلك الرئيس صلاحية إعلان الحرب وان هذا الأمر هو من صلاحيات الكونغرس الأمريكي، ولكن حسب قانون صلاحيات الحرب الأمريكي لعام 1973 Resolution of 1973 War Powers يمكن لرئيس الولايات المتحدة إرسال الجيوش إلى دولة أجنبية لمدة 60 إلى 90 يوما دون الرجوع إلى الكونغرس. في 3 أكتوبر 2003 حصل جورج و. بوش على موافقة الكونغرس بعد خلافات عديدة من أعضاء الكونغرس من الحزب الديمقراطي, (سيمونز, 2004).

أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1441 الذي دعى إلى عودة لجان التفتيش عن الأسلحة إلى العراق و في حالة رفض العراق التعاون مع هذه اللجان فإنها ستتحمل "عواقب وخيمة", لم يذكر كلمة استعمال القوة في القرار رقم 1441 وعندما وافـق عليه مجلس الأمن بالإجماع لم يكن في تصور الدول المصوتة أن العواقب الوخيمة كانت محاولة دبلوماسية من الولايات المتحدة لتشريع الحملة العسكرية ومن الجـدير بالذكر أن السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي عنان صرح بعد سقوط بغداد أن الغزو كان منافيا لميثاق الأمم المتحدة. (هالبر وكلارك،2005).

عند صدور القرار أعلنت كل من روسيا والصين وفرنسا وهم من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن القرار 1441 لا تعطي الصلاحية باستعمال القوة ضد العراق وكان هذا الموقف هو نفس الموقف الأمريكي والبريطاني في بداية الأمر ولكن موقف الولايات المتحدة تغير بعد ذلك ويعتقد بعض المراقبين أن الولايات المتحدة كانت مصممة على استهداف العراق عسكريا بغض النظر عن إجماع الأمم المتحدة وان لجوئها للأمم المتحدة كانت محاولة لكسب شرعية دولية للحرب على غرار حرب الخليج الثانية. كانت المملكة المتحدة وحتى أيام قبل بدأ الحملة

العسكرية تحاول الحصول على قرار دولي صريح وبدون غموض يشرع استخدام القوة على عكس الإدارة الأمريكية التي بدت قبل أيام من بدأ الحملة غير مبالية كثيرا بالحصول على إجماع دولي ويرجع هذا إلى الاختلاف الشاسع في وجهتي نظر الشارع البريطاني و الأمريكي تجاه الحرب فعلى عكس الشارع الأمريكي الذي كان اغلبه لا يمانع العمل العسكري لقي طوني بلير معارضة شديدة من الشارع البريطاني وحتى في صفوف حزبه حزب العمال. (راي،2003).

السبب الخامس: جيران العراق يخشون بوش لا صدام.

قامت الولايات المتحدة بالإطاحة بالرئيس صدام حسين, وهو رئيس له شرعية الوجود, بسبب مبررات كاذبة ليس لها أي أساس من الصحة, ولطالما أنها فعلت ذلك فلن يقف أمامها أي قوة لو أرادت المطالبة بإزاحة آخر, وخاصة تحت شعار بوش: "إما معنا أو ضدنا".

السبب السادس: الجندي الأمريكي يقول لا وجنرالات أمريكيون وبريطانيون يعارضون الحرب.

في منتصف آذار 2002 ذكرت الأدنبر, أن قادة بريطانيين وامريكين أصدروا تحذيرا واضحاً قائلين أن أي حرب ضد العراق محكوم عليها بالفشل وستؤدي إلى خسائر بالأرواح من اجل مكسب سياسي زهيد, وقبل ذلك بأيام قليلة, حذر مسؤول آخر رفيع المستوى من أنه في غياب هدف محدد, ومن دون أهداف إقليمية أو سلسلة معينة من الأهداف, فإن الظروف أبعد ما تكون من الملائمة للتخطيط لحملة عسكرية, (راي, 2003).

السبب السابع: لا تفويض, أكثر من 50% من الشعب البريطاني يعارضون الحرب, والجمهور الأمريكي قلق جدا من فكرة أن يكون معزولا سياسيا.

الجمهور الأمريكي قلق جداً من أن يكون معزولاً سياسياً فقد وجدت الاستطلاعات في الولايات المتحدة في حزيران 2002 أنه بينما أكثر من نصف الأمريكيين يوافقون على عمل عسكري ضد العراق إذا حظيت الولايات المتحدة ببعض الدعم من الحلفاء, فإن العدد يتقلص إلى أقلية إذا اضطرت الولايات المتحدة

لشن الحرب وحدها, وجاء استطلاع نوب (Nop) في آب 2002 ليظهر أن 52% من الذين سئلوا في بريطانيا يعارضون تورط قوات بريطانية في الحرب على العراق, وليظهر أن 34% فقط يؤيدون مثل هذا العمل و10% لا يعرفون. (Schells, 2004).

السبب الثامن: من شأن الحرب على العراق أن تسبب ركودا عالميا.

في شباط 1991 كسب بوش الأب حرب الخليج ضد العراق, وفي تشرين الثاني 1992 خسر بوش الأب الانتخابات في مواجهة كلينتون. حيث تذكر له الجميع المتاعب الاقتصادية التي تخللت فترة رئاسته, وتعلق (الفانينشيال تايمز) على ذلك يبدو إصرار بوش على إسقاط صدام كأنه إصرار على إتمام العمل الذي لم يتمه أبوه, ولا بد أن يخشى استنساخ الركود الذي أدى إلى إخراج أبيه من منصبه. وهناك نزاع لا يقبل المصالحة بين السياسية الخارجية والسياسة الاقتصادية, ويقول آلان بلايندر, النائب السابق لرئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي, لا أستطيع تخيل أن ليس هناك من يقول لجورج بوش أن النتيجة محتملة لحرب حقيقية تُشن على العراق يمكن أن تكون ارتفاعاً في سعر النفط وعودة إلى ركود في الولايات المتحدة, (راي, 2003).

وعلى الرغم من وجود الطاقة الاحتياطية السعودية, فإن الفايننشيال تايمز تحذر من أنه في حال وقوع حرب وفقدان النفط العراقي, فإن الإمداد المتزايد من دول أخرى سيستغرق وقتاً ليأخذ مجراه, ومن المؤكد أن المضاربة سترفع سعر النفط في المدى القريب على الأقل, وحتى قفزة قصيرة الأمد في السعر يمكن أن يكون لها تأثير اقتصادي خطر,(راي, 2003).

بناء على كل ما تقدم فان أي من الذرائع الأمريكية للحرب على العراق وتدميره واحتلاله لم يكن لها مبررا مقنعا إلا السياسة المسبقة على تدمير هذا البلد وخلعه وإلى الأبد من قائمة الردع العربي ومواجهة مخططات أمريكا وحليفتها إسرائيل في المنطقـة العربية ومن ثم انصياع العالم العربي للهيمنة الأمريكية طويلة الأمد.

4. 3 التهديد الإيراني للأمن الخليجي:

يرتبط التهديد العسكري الإيراني للأمن الخليجي بشكل خاص بقدرات إيـران التسليحية واهتمامها بالقوة العسكرية منذ عهد الشاه الذي أعتمـد علـى المؤسـسة العسكرية " عسكرة الدولة " , وهذا ما جعل إيران قوة عسكرية لا يستهان بها فـي الخليج العربي, فطبيعة الصراع والتوتر المحدد للنظام الإقليمي الخليجي في الشرق الأوسط دفع إيران الشاه نحو التسلح كمظهر من مظاهر الصراع , واستخدام القـوة العسكرية لحل خلافاتها مع دول الخليج العربي, وإزاء هذه الرغبة سعت إيران إلى زيادة قدراتها في تطوير قوتها العسكرية لضمان سيطرتها على الخلـيج العربـي, وتحقيق أمنها القومي, كما اتجهت إلى الصناعة العسكرية والتي أصبحت منذ حرب الخليج الأولى تمثل عنصرا هاما من عناصر المجهود الحربي الإيرانـي (الـسعيد، 2009).

وكان لحرب الخليج الأولى والهواجس التي خلقتها دورها في اتجـاه إيـران الثورة لبناء قوة عسكرية تعتمد على قاعدة صناعية داخلية, ومساعدة الدول الأخرى وخاصة روسيا, وألان من اخطر التهديدات التي تواجه دول الخلـيج هـو بـرامج التسلح الإيراني, فالتهديد العسكري يعتمد بالإضافة إلى البرنـامج النـووي الـذي سيعتمد كمهدد مستقل إلى أربع برامج عسكرية وهي:

1 - **مشروع الأسلحة البيولوجية**: والذي نشأ في ظل الحرب العراقية – الإيرانية, حيث تشير بعض الادعاءات إلى تورط الاتحاد السوفيتي السابق في مـساعدة إيران على اختبار العوامل المسببة لبعض الأمـراض مثـل داء المـاربورغ والجدري والطاعون والتاريات. ويشير تقرير آخر يسير في نفس الاتجاه إلـى أن "إيران قد أجرت أبحاثا مكثفة على عوامل نشطة أكثر فتكا مثـل الجمـرة الخبيثة ومرض الحمى القلاعية والتكسينات البيولوجية , ومن أهـم العوامـل الأكثر شيوعا التي يعتقد أنها بحوزة إيـران ضـمن برنامجهـا البيولـوجي, الأنثراكس وتكسين البلوتونيوم والريـسين وتـي/2 ميوكوتكـسين وفيـروس فاريولا، العامل المسبب للجدري, وفيما يتعلق بوسائل إطلاق مثل هذه العوامل

الجرثومية يعتقد بعض الخبراء أن إيران تطور إمكانية لإطلاق هذه العوامل البيولوجية عن طريق صواريخ سكود والطائرات وأساليب هوائية أخرى, ووفقا للاستخبارات المركزية الأميركية تمتلك إيران عوامل بيولوجية يمكن إطلاقها بالمدفعية والقنابل الجوية, وتعتقد أن صاروخ شهاب الإيراني قادر على حمل رؤوس بيولوجية, وقد أجرت إيران مناورات عسكرية دفاعية كيميائية وبيولوجية باستخدام مروحيات الرش، واستخدمت كذلك الصواريخ البالستية والطوافة، ومع ذلك ليس هناك دليل دامغ على أنها طورت رؤوسا بيولوجية تركب على هذه الصواريخ (شحاته، 2004)

2 - **برنامج الأسلحة الكيميائية:** حيث يعتقد البعض أن لدى إيران قاعدة عالية التقنية لتطوير برنامج أسلحة كيميائية يعود إلى وقت الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) وهو الصراع الذي أعطى إيران حافزا قويا لتطوير قدرة دفاع كيميائي قوية, وهناك بعض الادعاءات والتقارير المعلنة التي توحي بأن إيران قد طورت برنامج أسلحة كيميائية هجومية، لكن هذه الادعاءات لا يمكن تأكيد صحتها مع كثرة المصادر المعلنة. ومع ذلك هناك تقارير عن صفقات لمواد مزدوجة الاستخدام منشورة ومعروفة, فهناك مثلا الثيوديجليكول وكلوريد الثيونيل التي يمكن استخدامها في الأغراض المشروعة مثل الأصباغ والمنسوجات والمبيدات الحشرية أو تحويلها إلى برنامج أسلحة كيميائية غير مشروعه. كذلك تشير الادعاءات إلى استيراد إيران عدة أطنان من خماسي كبريتيد الفوسفور الذي يستخدم كوسيط في الصناعات الزراعية وخاصة المتعلقة بالمبيدات الحشرية، ولكنه يمكن أن يكون كذلك عاملا محفزا لغازات الأعصاب معروفة غيرVX (شحاته، 2004).

3 - **برنامج الصواريخ:** الذي يحظى باهتمام كبير من قبل إيران، والذي يعتبر أحد أكثر البرامج الصاروخية فاعلية وتنوعاً في العالم، ويخضع هذا البرنامج لسلطة قوات الحرس الثوري الإيراني, يمكن القول إن لهذا البرنامج هدف رئيسي هو الردع، حيث تمتلك إيران ترسانة ضخمة ومتنوعة تبلغ حوالي 20

نوعا من الصواريخ قصيرة المدى ومتوسطة المدى التي تستخدم على نحو منتظم أثناء التدريبات والمناورات التي يتم نشرها على الملأ وعلى نحو جلي, تشمل هذه المجموعة على نحو خاص صواريخ "شهاب – 3" التي تشغل بالوقود السائل ويتراوح مداها بين 1000-1200 كم على الأقل، وكذلك صواريخ "سجيل – 2" التي يتراوح مداها بين 2000-2200 كم على الأقل، وفي تموز / 2011 كشفت طهران النقاب عن وجود مجمع لديها تحت الأرض يحتوي على صواريخ موضوعة في صوامع, وهذه الصواريخ قد تمنح إيران قدرات ردع من "الضربة الثانية" و/ أو تمهد الطريق أمام تركيب صواريخ أكثر ثقلاً وذات مدى أبعد. معظم الصواريخ الإيرانية ليست دقيقة للغاية ومن المحتمل استخدامها من حيث المبدأ كأسلحة إرهابية وليس لتدمير هدف بعينه، وهي في حقيقة الأمر تعتبر بديلاً عن سلاح الجو، وهذا يكشف طموح إيران في امتلاك صواريخ قادرة على حمل رؤوس حربية نووية، فمنذ سنوات طويلة تعمل على تكنولوجيا تمكن تطبيق رأس حربي نووي على مثل هذه الصواريخ كما ظهر ذلك جلياً من الاختبارات التي أجرتها في عام 2004 على ما يسمى تصميم "Baby-Bottle".

4 - **برنامج الفضاء الإيراني:** الذي يفتح المجال أمام إجراء المزيد من التجارب مع تكنولوجيا الصواريخ. يبدو أن إيران تمتلك في الوقت الحاضر قدرة فعلية على إطلاق قمر فضائي وتدعي أنها أطلقت قمرين صناعيين إلى الفضاء في عامي 2009 و 2011 على الرغم من أنها في هذه المرحلة لا تمتلك القدرة إلا على إرسال أقمار صغيرة وخفيفة إلى الفضاء (تيرتريه، 2011).

ومن هنا تحتل إيران مكانة الصدارة في الشرق الأوسط إلى جانب إسرائيل بعد انتهاء الحرب الباردة في برامج التسليح البري والجوي والبحري إنتاجا وتطويرا وتسابقا في مجال إنتاج أسلحة التدمير الشامل النووي والكيماوي والبيولوجي و تقدر بعض مراكز الدراسات الإستراتيجية بأن النفقات التسليحية تتراوح ما بين 50-100 مليار خلال فترة أقل من عشر سنوات، وتعتمد إيران على تطوير أسلحتها

على روسيا والصين وكوريا الشمالية، وهذا أدى إلى تصاعد وتائر الفزع والتـوتر والأزمات في منطقة الخليج العربي، وهذا دفع دول الخليج إلى الدخول فـي سـباق تسلح مع إيران لمواجهة تهديداتها، وأشارت إحصائيات التنمية البـشرية بـأن دول الخليج تنفق ثمانية أضعاف ما تنفقه إيران على الأسلحة وان هذه النـسبة مرشـحة للزيادة بفعل التهديدات الإيرانية المتتالية لدول الخليج وسباقها النووي والمنـاورات العسكرية التي تجريها في الخليج العربي, فقد بلغ الأنفاق الحربي الإيراني للفترة من 1983- 2002 ما يقارب (137) بليون دولار مقابل (533) بليون دولار لـدول الخليج (الكاش، 2009).

4 .4 التهديد الإسرائيـلي للأمن الخليجي:

تبقى إسرائيل القدرة النووية الوحيدة في المنطقة, وتتفاوت التقديرات بشأن الترسانة النووية الإسرائيلية حتى تبلغ حدود 300 رأس حربي قد يكون من بينها أسلحة نووية حرارية. وهذه ترسانة "مفترضة" مرعبة، حتى إذا أخذت بعين الاعتبار تفاوتت الحسابات الواردة في الوثائق والمصادر المعلنة، ولها آثار عميقة على الحسابات الإستراتيجية. ولإسرائيل بالإضافة إلى ذلك قدرات كبيرة في التسلح الكيماوي ومشروع بحوث في التسلح البيولوجي ينصب تركيزهما أساساً على الدفاع في وجه الحرب الكيماوية والبيولوجية.

لقد جنى قادة إسرائيل فوائد كبرى من النشاط الذي يقوم به اليهود الأمريكيين داخل الولايات المتحدة، ويطلب هؤلاء القادة من يهود أمريكا دائما الضغط على الساسة الأمريكيين من أعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية من اجل مراعاة مصلحة إسرائيل والدفاع عنها أمام صانع القرار من الحكام ورجال الإدارة الأمريكية، وينسق اليهود الأمريكيين جهودهم لإقناع زعماء الكونجرس البارزين بأن إسرائيل دائما على حق ،وانه يجب على الكونجرس أن يؤيدها في جميع الأحوال دون أي اعتراض زد على ذلك فإنهم يزودون إسرائيل بالهبات والتبرعات السخية باستمرار، وتزايد هذه الهبات سخاء عند تعرض إسرائيل لأزمات أو عند قيامها

بحرب ضد جارتها العربية، ويحاول اليهود إقناع الأمريكيين بأن مصالح إسرائيل ومصالح أمريكا متفقة تماما، ومع هذا لا يمنع ذلك أحيانا، من وجود شوائب تعكر صفو العلاقة بين يهود أمريكا وبعض المتطرفين الإسرائيليين اليمنيين, ولكن أغلبية يهود أمريكا لا تعير هذه الأصوات الشاذة أي التفات، ويعتبر غالبيتهم إن أمريكا هي ارض الميعاد بالنسبة لهم ولا يطيقون العيش خارجها (عبدالسلام ،احمد لطفي 2005 ص102-103).

ولذلك نحن نرى إن العلاقات الخاصة مع إسرائيل، تعود بشكل كبير لأنشطة اللوبي الإسرائيلي الذي يتكون من تحالف أشخاص ومنظمات تعمل بشكل علني على دفع السياسية الخارجية الأمريكية باتجاه تأييد إسرائيل, واللوبي الإسرائيلي ليس مرادفا لليهود الأمريكيين، لأن الكثير منهم لا يؤيدون هذا اللوبي ومواقفه، وبعض المجموعات التي تنشط لصالح إسرائيل, وليس للوبي الإسرائيلي قيادة مركزية، كما انه ليس مذهبا او مجموعة تآمريه، إنه مجموعة المنظمات الناشطة في سياسات تعود بالمصلحة على المجموعة، وهو نشاط شرعي في النظام السياسي الأمريكي، وهذه المنظمات ترى بأن جهودها تعزز من مصالح كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، فيما نرى نحن العكس (ميرشمر، جون 2006 ص2).

وبخصوص المنطقة العربية وفي ضوء تحديد أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في بعدي "النفط وإسرائيل " فقد سعت واشنطن إلى استغلال اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر من اجل القيام بعمل عسكري ضخم يقود إلى تغيير النظام في العراق وتسليم السلطة لنظام جديد موال للغرب وللولايات المتحدة تحديدا، ودفع النظام الجديد إلى الاعتراف بإسرائيل وربما تبادل العلاقات الدبلوماسية معها، وهو أمر يحقق البعدين الرئيسين للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية وهما ضمان تدفق إمدادات النفط بأسعار "معقولة أمريكيا"، وضمان امن إسرائيل.(جاد،عماد 2003 ص 38)

وظلت العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية طيلة الأحقاب المنصرمة على شئ من الإبهام بالنسبة للعرب, وهذه سمة زامنت مراحل مختلفة من تاريخ الصراع

العربي الصهيوني وغالب الظن إلا يأتي يوم تنقشع الرؤية فيه، ويزول الإبهام ،أو تصير واضحة القواعد التي يمكن بواسطتها فقه القواعد الثابتة في تلك العلاقات، ولقد بدأ التفكير العربي في الأعم الأغلب مضطربا في مقابل المشهد الذي تنتظم فيه العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل "أما مرد هذه الاضطراب فإلى أسباب كثيرة، بعضها تاريخي وبعضها راهن، ويتصل بأحوال وظروف الصراع العربي"الإسرائيلي "وديناميات السلام السياسي التي تعيش إخفاقاتها المديدة نتيجة حرب العام 1967، وفي الأحوال جميعها، كانت الأسباب الكامنة وراء اضطراب الفهم العربي للعلاقة الأمريكية الإسرائيلية، في ظل المقاربة الواهمة للقواعد التي حكمتها مع ما ترتب عليها من صوغ خاطئ لاتجاهات العمل السياسي التكتيكي والاستراتيجي في العلاقات الدولية, ومنها أيضا غياب إستراتيجية عربية موحدة في مواجهة الحلف الأمريكي – الإسرائيلي، وما حمله هذا الغياب من عوامل تفتيت وتصدع للتضامن العربي، واثر ذلك في اختلال نسبة القوى بين العرب وإسرائيل, (حيدر، محمود 2011ص156)

والمتتبع إلى تأثير اللوبي الإسرائيلي على سياسات الولايات المتحدة الأمريكية ،بما في ذلك الاجتياح الأمريكي للعراق عام 2003، يجد أن المحافظين الجدد داخل وخارج إدارة بوش ،بالإضافة إلى عدد من قادة منظمات معروفة بتأيدها لإسرائيل هم الذين لعبوا أدوارا أساسية في الأمور باتجاه الحرب، ونحن على قناعة تامة لولا جهودهم في هذا المجال لما هاجمت الولايات المتحدة العراق، على الرغم من كون هؤلاء لم يتحركوا من فراغ ، ولم يخوضوا الحرب بأنفسهم، فالحرب لم تكن لتشن لولا وقوع أحداث الحادي عشر من أيلول التي ساعدت على إقناع الرئيس الأمريكي جورج بوش، ونائبه ديك تشيني بدعمها، وبعد إزاحة صدام حسين من السلطة يركز اللوبي الإسرائيلي حاليا على إيران التي يبدو أن حكومتها مصممة على امتلاك السلاح النووي، فبالرغم من امتلاكها لترسانة نووية، وبالرغم من قوتها العسكرية التقليدية، فأن إسرائيل لا تريد إيران نووية، ولكن مع ذلك، يبدو انه لا الوسائل الدبلوماسية ولا العقوبات الاقتصادية سوف تدفع إيران للتخلي عن طموحها النووي

،وفيما عد الولايات المتحدة وإسرائيل، فأن قلة من قادة العالم يؤيدون استخدام القوة في التعامل مع هذه القضية، وتشكل الأيباك، إلى جانب المحافظين الجدد أنفسهم الذين أيدوا اجتياح العراق في السابق، المؤيدين الاستخدام القوة العسكرية ضد إيران. (ميرشمر، 2006، ص 3)

من هنا فضرب العراق بالنسبة لإسرائيل لا يمثل نهاية المطاف، بل بداية لعمل واسع النطاق يضمن استهداف الكيانات الكبيرة في العالم العربي، ولذلك تعمل إسرائيل على نحو حثيث من اجل عدم تفويت الفرصة، وتجتهد دائما من اجل وضع الولايات المتحدة الأمريكية في أجواء المواجهة لتصل إلى رؤيتها التي ترمي إلى تغيير المنطقة ككل بحيث يخلو من الكيانات الكبيرة ،ويبدوان شقا رئيسيا من هذه الرؤية الإسرائيلية يتحقق عبر إشعار العرب بهزيمة الانتفاضة وتغيير القيادة الفلسطينية، على أساس أن ذلك يمثل هزيمة لتيار المقاومة ومقدمة لإقرار مبدأ تغيير الحكومات النظم العربية التي يمكن أن تقول لا أو تقف في وجه الرؤية الأمريكية الإسرائيلية مع التسليم بوجود فوارق بين الرؤيتين، إلا أنهما ينطلقان من أرضية واحدة ،كما أن الأهداف المنشودة لا تتصادم، ولهذا ترى إسرائيل أن ضرب العراق وإزالة أسلحة الدمار الشامل منه وتغيير النظام يمثل مصلحة إسرائيلية عليا على أساس إن ذلك يحقق ما يلي:

1- أضعاف جبهة قوى "التشدد "في العالم العربي التي تحمل رؤية قومية وتعارض عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي .
2- إن إزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية وتغيير النظام، سيوصل رسائل للدول العربية الأخرى بأن أي محاولة لامتلاك أسلحة الدمار الشامل ستواجه أمريكيا ويمكن أن يتكرر نموذج العراق.
3- وجود نظام جديد في العراق يكون مواليا للولايات المتحدة، يزيد من فرصة تجاوب هذا النظام مع الضغوط الأمريكية الرامية إلى انتزاع اعترافه بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها.

4- إن حدوث هذه التغيرات سوف يمهد دخول العراق في عملية التسوية من أوسع أبوابها، أي دخوله مشاركا فاعلا عبر المساهمة في تمرير وتنفيذ الصفاقات التي تخطط لها إسرائيل في عملية التسوية,(عماد، جاد 2003 ص 40 -41)

إلا أن شرارة النقد للكيان بدأت من أعلى هرم السلطة في أمريكا خاصة بعد انتصار المقاومة في لبنان عام 2006 وصمود النظام في إيران وسوريا بعد احتلال العراق ومقاومة حماس في قطاع غزة, هذا الشعور بالتراجع والإخفاق بالحرب على ما يسمونه الإرهاب ،أدى إلى نقد لاذع لسياسات بوش الابن المتهورة نتيجة لمخططات المحافظين الجدد الصهاينة من نائب الرئيس ديك تشيني إلى جون بولتن ,وهذا ما أدي أيضا إلى هزيمة ساحقة لهؤلاء في انتخابات 2008 الرئاسية وصعود الحزب الديمقراطي إلى السلطة، صحيح أن الإدارة الأمريكية برئاسة اوباما لم تتخلى عن تعهد امن الكيان الصهيوني ولن تساهم في إعادة الحق الفلسطيني نتيجة للالتزام التاريخي والعقائدي الأمريكي لهذا الكيان، إلا إن زعزعة هذا التحالف، لا بل زعزعة هذا الكيان الصهيوني والوجود الأمريكي في المنطقة أصبحت أمرا ممكنا جدا، وان الخلافات التي طفت على السطح بعد اللقاء الأول ورئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو هي إحدى العلامات والمؤشرات على بداية تضارب الآراء والمصالح بين الكيان وربيبته أمريكا، وقد وصل الأمر إلى قائد القوات الأمريكية في العراق عام 2009 الجنرال ديفيد بترايوس لانتقاد التعنت الصهيوني، وقال إن هذه السياسات الإسرائيلية الخاطئة تؤدي إلى تعريض الجنود الأمريكيين للخطر والقتل، وقد كان الرد من اللوبي الصهيوني قاسيا وأتى على لسان السفير الإسرائيلي في واشنطن وغيرة من الأقلام الصهيونية في أمريكا، وربما لهذا الأمر، وغيرة طبعا، تم نقل ديفيد بتراويس إلى أفغانستان مكان اللواء ماكرستول الذي انتقد الإدارة الأمريكية وطريقة إدارتها للحرب, (صالح، محسن 2011 ص133-134)

ومنذ اللحظات الأولى لتسلم أوباما السلطة في العشرين من يناير 2009، بدأت ملامح الاختلاف في التبلور، فقد بدأ بالتأكيد على إعادة النظر في أسس السياسة

الخارجية الأمريكية، الانسحاب من العراق، تطوير المهمة في أفغانستان،الاشتباك الفوري مع مشاكل الشرق الأوسط، وبادر بتعيين جورج ميتشل مبعوثا للشرق الأوسط لما له من خبرة هائلة في التعامل مع قضايا الصراع المعقدة،حيث بدأ الخلاف واضحا حول ملف الاستيطان، فقد طالبت الإدارة الأمريكية وقف كافة أشكال البناء في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية بما في ذلك المخصص لاستيعاب الزيادة الطبيعية في إعداد المستوطنين, وهو مار فضته الحكومة الإسرائيلية مطالبة باستثناء أعمال البناء في المساكن التي بدأ العمل بها والمخصصة لمقابلة الزيادة الطبيعية، ووسط هذه الخلافات طرحت قضية التجميد المؤقت لكافة أشكال الاستيطان لمدة ما بين ستة إلى تسعة أشهر، لكن نتنياهو طالب استثناء القدس الشرقية من هذا التجميد, إلا انه تبين فيما بعد أن الحكومة الإسرائيلية نجحت في توظيف ملف البرنامج النووي الإيراني، في انتزاع تنازلات من الإدارة الأمريكية في ملف الاستيطان، فبعد أن كانت واشنطن ترفض بشكل مطلق أية أعمال بناء في المستوطنات، عادت وقبلت باستثناء مناطق في القدس الشرقية وأيضا استكمال البناء في المشروعات الاستيطانية التي جرى العمل فيها,(جاد، عماد 2009 ص 107-113)

ومن ابرز النقاط موضوع التساؤل في فضاء العلاقات الأمريكية –الإسرائيلية هي رؤية العرب الإستراتيجية للمسافات الطفيفة ضمن حقل الأولويـات الأمريكيـة الكبرى، فإن كان الطابع المتميز للعلاقات بين أمريكا وإسرائيل هو طـابع الثبـات والدوام، فمن العبث الاعتقاد أن في وسع العرب تحويل هذه العلاقات تحويلا نوعيا في مستقبل منظور فهم لا يستطيعون التأثير في وضـع الولايـات المتحـدة كقـوة عظمى، ولا في التماهي الأيديولوجي –الثقافي الأمريكي –الإسرائيلي إلا بـصورة هامشية جدا ،فالعرب فيما عنى النقطة الأولى هم أنفسهم احد الموضـوعات التـي يمارس عليها ،أو بالأحرى يمارس ضدها دور الولايات المتحدة العالمي، أمـا فـي معنى النقطة الثانية، أي نقطة التماهي الأمريكي –الإسـرائيلي فـإن العـرب لـن يستطيعوا ا مهما فعلوا ان يغيروا كينونتهم "فيصبحوا غربيين "ويحلوا محل إسرائيل

" في المرجعية الثقافية –الإيديولوجية أو على الأقل احتلال المرتبة ذاتها التي تحتلها إسرائيل في هذه الحقبة، غير إن الكلام على الاستحالة في هاتين النقطتين لا يلغـي احتمالات العمل العربي على استراتيجيات يستطيع خلالها هذا العمـل التـدخل أو التأثير في مناطق فراغ التي توتر العلاقة الأمريكية – الإسـرائيلية, ولعـل ابـرز مناطق الفراغ هذه هي تلك التي سنجدها على صعيد مرجعية المنفعة فـي الـشرق الأوسط، غير انه ليس من شأن هذا التأثير إن يضع الطابع المميـز لتلـك العلاقـة موضع تسأول، بل انه يقتصر على زيادة أو نقصان تكلفة الإباحة الأمريكية لمساحة المناورة الإقليمية الإسرائيلية,(حيدر ،2011 ص160-161)

ومن هنا إن تماسك الحكومة الإسرائيلية ونجاحها في توظيف الأوراق المختلفة يقود في النهاية إلى تدجين الإدارة الأمريكية ودفعها إلى التأقلم مع السياسة الإسرائيلية من خلال اعتبارات كثيرة تفرزها الأوراق الإسرائيلية تدفع نحو المزيد من التراجع في سلوك للسياسة الأمريكية في محاولة منها للإضرار في المصالح الإسرائيلية في المنطقة، مع الأخذ في عين الاعتبار تبني السياسة الإسرائيلية إستراتيجية الصمود في مواجهة الضغوطات التي تمارسها الإدارة الأمريكية، الأمر الذي يبلور في النهاية التأقلم الأمريكي مع أهداف إسرائيل.

وقد جرى تطوير هذه القدرات بعد أن حازت إسرائيل على السلاح النووي، ومن المحتمل أنها تعكس قلقاً تجاه مصداقية الردع المستند بشكل كامل و ساحق إلى القوة النووية، وعلى الاهتمام الذي أثبتته التجربة بالأسلحة البيولوجية، والكيماوية بشكل خاص، من قبل بعض جيران إسرائيل, ومن المحتمل أنها تعكس أيضاً إحساساً بأن أسلحة إسرائيل النووية قد تعرض للمبادلة في نهاية المطاف بتسوية " لإنهاء الصراع " مع جيرانها العرب وإيران، وهو سيناريو بعيد الاحتمال ولكنه ليس بالمستحيل, ولإسرائيل ترسانة صواريخ من بين الأبعد مدى في المنطقة، ولعلها الأشد فعلاً وتأثيراً، وتضم منظومات أريحا 1 المطورة محلياً والمختبرة بصورة وافية (ويبلغ مداها 500 كيلومتراً)، وأريحا 2 المتوسطة المدى (يبلغ مداها 1500 كيلومتراً). كذلك فأن القدرة المتقدمة التي يمتلكها البلد على إطلاق صواريخ إلى

الفضاء توحي بأن إسرائيل قادرة على النزول إلى الساحة بصواريخ متعددة المراحل أبعد مدى بكثير ولها القدرة على بلوغ باكستان وروسيا, ومثلما هي الحال في مصر، فإن انعدام الثقة في " إنهاء الصراع " في العلاقات مع العالم العربي تعمق من الرهان الإسرائيلي على الاحتفاظ بقدرات فعالة في مجالي أسلحة الدمار الشامل والصواريخ.

4. 5 العامل الروسي:

لا يلاحظ المراقبون أدلة تذكر على وجود إستراتيجية روسية متماسكة تجـاه الخليج العربي في أعقاب الحرب الباردة, إذ يبدو أن أسلوب موسكو في التعامل مع الأمر بات قائماً على القلق التقليدي المتعلق باختلال الأمن عند الأطراف الجنوبيـة لروسيا، ومع تركيا بالدرجة الأساس, ففي أعقاب الحرب البـاردة ورثـت روسـيا مجموعة من العلاقات شبه المهملة تمتد من المشرق إلى شمال أفريقيا كان من بينها صلات تجهيز بالسلاح مع الجزائر وليبيا وسوريا والعراق, ولكن روسيا طورت مع إيران علاقة أعمق خلال السنوات الأخيرة، على الـرغم مـن تباعـد اهتمامـات الطرفين، وهي علاقة تنطوي على عناصر شراكة إستراتيجية, كذلك يبدي التعـاون الروسي - الليبي إمارات التجدد والانتعاش, وتواصل موسكو مع منطقـة الخلـيج العربي يلوح عليه الافتقار إلى التماسك نتيجة للتنافس القائم بين المصالح التجاريـة والمصالح السياسية، وفي بعض الأحيان نتيجة لعجز الدولة عن فـرض سـيطرتها التامة على اللاعبين البيروقراطيين اللذين وضعوا رهـانهم علـى نقـل الأسـلحة والتقنيات (غريب، 2010).

إلا أن السلوك الروسي يبدي، رغم هذا، دلائل تثير القلق من المحتمل لها أن تتعمق إذا ما استمرت العلاقة بين روسيا والغرب ماضية صوب مزيد من التنافس. لقد برزت روسيا كمجهز رئيسي لأسلحة الدمار الشامل إلى المنطقة بما فيها الأسلحة الكيماوية والنووية وتكنولوجيا الصواريخ, فروسيا هي المساهم الأجنبي الرئيسي في برنامج إيران النووي المدني، ويكاد يكون من المحقق أنها تساهم أيضاً، ولو بشكل

غير مباشر، في برنامج إيران السري للأسلحة النووية. كما أن الشركات الروسية دعمت برنامج صواريخ شهاب - 3 الإيراني، وهي المزوّد الرئيسي بمنظومات الصواريخ والخبرة لدول أخرى بما فيها ليبيا (كاظم، 2007).

وخلال السنوات الأخيرة نشطت روسيا فـي تـسويق الـصواريخ البالـستية (وأبرزها إسكندر-ي) الذي يقع مداه وحجم حمولته ضمن المـدى الـذي حددتـه ضوابط السيطرة على تكنولوجيا الصواريخ. وقد ساعدت الخبـرة الطويلـة التـي يمتلكها هذا البلد في مجال الأسلحة الكيماوية والبيولوجية على تطوير هذه القـدرات لدى دول أخرى مثل إيـران والعـراق ومـصر, ومـشكلة المهندسـين الـروس المتخصصين في المجالات النووية وغيرها من المجالات ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل الذين يبحثون عن وظائف، والمتوفرين في الـسوق العالميـة، تـسهم هـي الأخرى في زيادة إمكانيات انتشار الأسلحة في الخليج العربي, فمنذ تفكك الاتحـاد السوفيتي صار يصرف اهتمام خاص لمشكلة " الإمكانيات النووية السائبة "، وهـي الأسلحة النووية وتوابعها التي من الممكن أن ينتهي بها المطـاف إلـى الأسـواق العالمية, وناشرو السلاح في الخليج العربي، المحدود القدرة علـى الوصـول إلـى المواد القابلة للإنشطار، قد يلجأون إلى هذا السبيل السري لتحقيق الحالـة النوويـة (ماجد، 2011).

ويبدو أن دور روسيا كمجهز رئيسي لأسلحة الـدمار الـشامل وتكنولوجيـا الصواريخ إنما يمثل انتصار كفة الكسب التجاري قصير النظر على كفة المـصالح الإستراتيجية الأبعد أمد, وعند أخذ النقاط الساخنة العديدة علـى امتـداد الحـواف الجنوبية لروسيا واحتمالات حدوث احتكاك مستقبلي مع الدول الإسـلامية القريبـة منها، فأن روسيا نفسها قد تصبح في وقت من الأوقات هـدفاً محـتملاً لـصواريخ مسلحة بأسلحة الدمار الشامل رابضة في قواعد في الخليج العربي, وقد حاول صناع السياسة الأميركيون أن يدخلوا المسئولين الروس في محادثات حول هـذا الخطـر المشترك الذي يمكن أن يتعرض له الطرفان من دون أن يحققوا سوى نجاح محدود, وفي حالة اشتداد التنافس بين روسيا والغرب، فإن مشكلة نقل الأسلحة الروسية إلى

الخليج العربي قد تتعمق. وهذا الأمر مثير للقلق بشكل خـاص عنـدما نأخـذ فـي الاعتبار ضعف الفرص المتاحة لروسيا في أوروبا، ربما باسـتثناء البلقـان. فمـن المحتمل جداً أن يأخذ تجدد الاحتكاك مع الولايات المتحدة وحلفائها صيغة التنـافس في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية الواقعة على الأطراف، مثل منطقـة الخلـيج العربي وشرق البحر الأبيض المتوسط، حيث يمكن أن يكون للأسلحة الروسية ونقل التكنولوجيا تأثير بالغ على الموازنات العسكرية وعلى حرية أميركا في التحرك, لذا فإن مشهد العلاقات الروسية - الغربية يبرز كمتغير رئيسي في معادلة نشر أسـلحة الدمار الشامل في الخليج العربي, بل أن سياسات نقل أسلحة الدمار الروسـية فـي المنطقة بحد ذاتها تمثل، في واقع الحال، مصدراً رئيسياً من مصادر الاحتكاك بـين الولايات المتحدة وروسيا (مخلوف، 2011).

4. 6 العامل التركي:

تتطلع حكومة "العدالة والتنمية" إلى محاصرة النفوذ الإيراني المتعـاظم فـي المنطقة عبر تبني دبلوماسية تشجيع السلام والتعاون في الشرق الأوسط، والتقـارب مع دول الخليج,علاوة على سعيها إلى توثيق علاقتهـا بمحيطهـا الإقليمـي ودول الجوار بما يضع تركيا في صدارة القوى الإقليمية، ويعيد الحيويـة لمكانتهـا فـي العالمين العربي والإسلامي(بيبرس،2010،ص171).

وبالنظر إلى العلاقات التركية-الخليجية نجد أنها خير تجسيد لهذه الحقيقة، ففي ظل دافعية سياسية واقتصادية وأمنية من الجـانبين تفرضـها ضـرورات التغيـر الحاصل في طبيعة النظام الدولي وفاعليته من جانب، وتغيير موازين القوى التقليدية في منطقة الشرق الأوسط من جانب آخر، ووضع كل طرف منهما- تركيـا ودول الخليج-في المعادلة الإقليمية من جانب ثالث، كان الارتقاء بمستوى العلاقات بـين جانبين للوصول إلى شراكة إستراتيجية تكاملية بينهما أمراً لامناص منـه، وعلـى الرغم من تعدد المجالات التي يمكن أن ترقى بالعلاقات التركية- الخليجية فإن البعد الاقتصادي يبقى صاحب الحظ الأوفر بين تلك المجالات والأطر، وأكثرها ملائمـة

لبدء تكامل إقليمي قد يتسع فيما بعد ليشمل أبعـادا أخـرى أكثـر أهميـة وتعقيـدا (علام،2010،ص130).

أهمية الخليج العربي الإستراتيجية تنبع من أنه واحد من أهم المنافذ المائيـة التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط الممتدة بين القارات الثلاث:(آسـيا-أوروبـا-وأفريقيا)، وهو أيضا ممر هام بين الدول الواقعة في العالم الغربي (صالح، 1991، ص29), ومن هنا كان الدافع التركي الاستراتيجي في الـشرق الأوسـط والخلـيج العربي، حيث تتطلع تركيا إلى توسيع مجال تفاعلها الاقتصادي والسياسي مع الخليج العربي كمنطقة إستراتيجية وحيوية لتصدير النفط، وفي هذا الصدد يبدوا أن تركيـا على استعداد للاستفادة من القدر الهائل من حسن النية الذي تولد نتيجة للدعم الـذي قدمته لدولة الكويت وغيرها من دول الخليج العربي أثناء حرب الخليج الثانية حتـى تعزز مصالحها (شكارة، 2003، ص21).

ولقد جاءت البداية الحقيقية لتدشين إطار استراتيجي للشراكة بين تركيا ودول الخليج العربية عبر سلسلة من الجولات التفاوضية التـي بـدأت منـذ عـام2005 بالعاصمة البحرينية المنامة بهدف التوصل إلى إقامة منطقة للتجـارة الحـرة بـين الجانبين في محاولة لتأسيس العلاقات التركية- الخليجية لتشمل جميـع المجـالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية والأمنية، ومن ثم إيجاد قنوات اتـصال دائمـة ومفتوحة للتعامل مع ما قد يطرأ على الساحة الإقليمية من مستجدات، وإيجاد حلول عملية لها، وذلك بالنظر لنوعية وحجم الأزمات التي يواجهها كـلا الطـرفين فـي جوارهما المباشر بما فيها الأوضاع في العراق، والصراع مع إسرائيل، ومعـضلة الأمن والبرنامج النووي الإيراني، بما اعتبره بعض المـراقبين مـن دول مجلـس التعاون الخليجي نقلة نوعية في العلاقات مع أنقرة، وإقرارا بأهمية الدور الإقليمـي لتركيا والذي يتميز بالتوازن والاعتدال إضافة إلى كون القوة التركية تُعد رديفا لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقـة، وعلـى الرغم من أن كلا الجانبين تربطهما علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة فـإن كـلا

منهما يسعى جاهدا للحفاظ على مصالحه الوطنية والإقليمية العليا والتي قد لا تتوافق مع أجندة واشنطن في كثير من الأحيان.

وفي سبتمبر2008 انتقلت العلاقات التركية الخليجية نقلة نوعية كبيرة، تمثلت في توقيع مذكرة تفاهم للشراكة الإستراتيجية بين تركيا ودول الخليج العربية، وذلك على هامش اجتماع وزراء الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي بدورته رقم108 للدول الستة الأعضاء والذي عقد بمدينة جدة السعودية، وقد اعتبر رئيس الـوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثان هذه المذكرة بمثابة خطوة بناء علـى طريـق العلاقات الإستراتيجية بين تركيا ودول الخليج، وأن هذه المذكرة ستفتح آفاق التعاون بين الجانبين في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافيـة والأمنيـة (عـلام، 2010، ص130).

لقد شهدت العلاقات الخليجية- التركية تطورا ملحوظا،منذ الطفـرة النفطيـة الأولى في مطلع السبعينيات، واتجهت نحو قفزة جديدة مع الطفرة النفطيـة الثانيـة وعلى الرغم من أن قدرا من الضرر قد أصاب هذه العلاقات بعد حـرب الخلـيج الثانية،إلا أنها اليوم قد استعادت حيويتها، ولامست المكانة القوية التي كانت عليهـا فيما سبق(عزباوي، 2008، ص228).

إن إقامة علاقات إستراتيجية بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي رغبـة يشاطرها الطرفان وسط ظروف حساسة ومتغيرات إقليمية ودولية، ويعـزز هـذه الرغبةَ ما يواجهه الخليج العربي من التحديات والمخاطر الأمنيـة، إضـافة إلـى التطلعات التركية لتحسين الوضع الاقتصادي، ولعب دور بارز وأكثر فاعلية علـى صعيد المنطقة، ومن أجل تحقيق هذه الرغبة قُدمت خطوات عملية مـن الاتفاقيـات والمشاريع والمؤتمرات، بدءا من توقيع مذكرة التفاهم خلال الاجتماع الوزاري بين الجانبين في جدة في الثالث من أيلول (سـبتمبر) 2008 وصـولا إلـى الاجتمـاع الوزاري المشترك الرابع للحوار الاستراتيجي بين دول مجلس التعـاون الخليجـي وجمهورية تركيا على مستوى وزراء الخارجية، وذلك ليؤكـد اسـتمرار الحـوار والتعاون في معالجة قضايا المنطقة بما يعزز الأمن والاستقرار.

وجاءت المتغيرات الإستراتيجية نتيجة ثلاثة أحداث شهدها العالم، كانـت ذات تأثير بالغ على الشرق الأوسط والعالم العربـي والإسـتراتيجية التركيـة تحديـدا وهي:11سبتمبر2001، واحتلال العراق، ووصول حزب العدالة والتنمية التركي إلى السلطة في خريف2002 (نور الدين، 2006، ص183).

استغلت دول مجلس التعاون الخليجي الصعود التركي الإقليمي الواضح المعالم وسجلت في2008/9/3 حدثا تاريخيا، تمثّل في توقيع مذكرة تفاهم مع الجانب التركي تمهد لعلاقات إستراتيجية خليجية-تركية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الأمنية والعسكرية، وذلك أثناء اجتماع وزارة خارجية الدول المعنية في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية، ويمكننا استشعار مدى أهمية هذه الاتفاقية لكونها تعد أول اتفاقية يعقدها مجلس التعاون الخليجي بهذا الشكل منفردا مع دولة أخرى بعينها، فهو لم يسبق له أن فعل ذلك حتى تاريخ توقيع هذه الاتفاقية، ولا شك أن لهذا المعنى دلالاته كما سيظهر لاحقا، خاصة أنّها تأتي في ظل الظروف الحرجة التي تشهدها منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن الطرفين قد ألمحا إلى أن هذه الاتفاقية ليست موجهة ضد أحد معين، إلا أنّنا نلاحظ أنها جاءت إثر تصاعد حدة المناوشات الإيرانية-الخليجية نتيجة لإصرار إيران على احتلال الجزر الثلاث العربية، ورفضها لكل مبادرات الحل السلمية التي تم طرحها من قبل العرب في هذا الشأن(باكير،2008).

وتدرك تركيا الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي ودوله نظرا لما يتوفر بدول هذه المنطقة من إمكانيات مادية، والعديد من فرص العمل، لذلك تولي تركيا(حكومة وشركات) اهتماما كبيرا لاعتباراتها الإقليمية بالنظر في اتجاه الجنوب وخاصة الخليج العربي، وقد تجلى ذلك على الأصعدة الاقتصادية والأمنية والعسكرية (كمال،2003، ص194).

الفصل الخامس

استراتيجيات دول الخليج العربي للتصدي للخطر الإيراني في ظل ازدواجية المعايير الأمريكية تجاه أسلحة الدمار الشامل

تتلخص الرؤية الأمنية الإيرانية لمنطقة الخليج بضرورة وجود ترتيبات أمنية مشتركة في الإقليم, بالاستناد إلى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دوله مع ضمان استقلال دول الخليج, ورفض التدخل الأجنبي في ترتيباتها تحت أي شكل من الإشكال, وان يكون السماح باستمرار وجود القوة الغربية في الإقلـيم مشروطا بأقل عدد من القوات والأسلحة وبالتالي فالمشروع الإيراني لأمن الخلـيج يقوم على:

1 – ضرورة توافق الدول الخليجية للوصول إلى فهم موحد للمصالح المشتركة.

2 – إبعاد الدول الخارجية عن المنطقة , وخاصة الدول الكبرى.

3– العمل على إبعاد الدول الخليجية عن عمقها العربي. (خالد بن سلطان آل سعود، 1997)

5. 1 أشكال التهديد الإيراني للأمن القومي الخليجي:

إن حقيقة ترابط الأمن القومي الخليجي بمنظومة الأمن القومي العربي ككل، هي حقيقة لا غبار عليها، وكذلك نجد واضحا بان الأخطار مهما تنوعت والتي مـن شأنها الإضرار بالأمن القومي الخليجي هي من شأنها كذلك الإضرار بالأمن القومي العربي بشكل مباشر. والتطرق إلى مصادر التهديدات هي من الأولويات الهامة جدا لتحديد من أين يأتي الخطر، وكيفية التعامل معه حفاظا علـى المـصلحة القوميـة الخليجية وصيانتنا لمنظومة الأمن القومي العربي بشكل عام.

وفيما يلي سوف يتم التطرق إلى أهم هذه الأخطار والتهديدات وهي المتعلقة بإيران فإيران هي بالفعل جمهورية إسلامية وجار إقليمي لـدول الخلـيج العربـي، وحيث أن مسألة تعزيز العلاقات هو أمر ضروري كونها دولة لها وزنها في جميع

المنطقة العربية وليس الخليج فقط، ناهيك عن المصالح المختلفة، إلا أن المتتبع لنهج إيران السياسي وتوجهاتها الغير سوية والمقلقة على مر الزمن، يجد فعليا أن هنـاك ما يدعو للاستغراب والقلق، حيث أن إيران رغم أنه لا توجد لها أية حقوق مغتصبة أو أي اعتداء قائم على أراضيها إلا أنها تكره وتحقد على جاراتها الدول الخليجيـة، وتدعي بوجود حقوق لها تم الاستيلاء عليها رغم أنه تم إثبات عدم صحة ذلك تماما، ناهيك عن كون إيران تقيم مع أنظمة سياسية غير عربية علاقات مـشبوهة وغيـر واضحة تنذر جميعها بأن التعامل مع إيران يجب أن يكون على حذر، وذلك لعـدم ضمان نواياها العدوانية، وتحديدا مطامعها التوسعية وحلمهـا فـي قيـادة العـالم الإسْلامِي عبر المنهج الشيعي الذي تتبعه.

وللتطرق إلى أشكال التهديدات والصراع الخليجي الإيرانـي فـي الـسنوات الأخيرة نذكر الآتي:

1. الصراع الإيراني الخليجي وصل لأبواب مجلس الأمن حيث طالبت طهران مجلس الأمن الدولي بالتدخل في الأزمة البحرينية وحماية الشيعة، وهو مـا استدعى اجتماع عاجل لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي عقـد فـي الرياض، وأصدر بيانا شديد اللهجة طالب المجتمع الدولي ومجلـس الأمـن أيضاً بالتدخل لوقف ما وصف بـ " التدخل الإيراني السافر " في شؤون دول المجلس(آمال رسلان، 2011).
2. تظاهرات الشيعة رغم مشروعيتها إلا أنها تنبأ باندساس أطـراف خارجيـة بينها، صحيح أن نظرية المؤامرة أصبحت كلمة ثقيلة الظـل، بـل وسـيئة الصيت لدى كثير من نخب وعامة الشعوب العربية، إلا أن ذلك لا يمنـع أن هناك أيد خارجية تعبث بقدر الإمكان لتحويـل مطالـب الطائفـة الـشيعية المشروعة في الخليجية والبحرين إلى أداة للتصفية أو للمساومة أو لإحـراز مكتسبات جديدة على الساحتين الإقليمية والدولية (الملاح، 2011).
3. واصلت إيران تصعيد حربها الإعلامية على دول الخلـيج العربـي، علـى المستويين الرسمي والمنابر الدينية، ونددت بما أسمته بـ " التدخل الخليجـي

في النزاع اليمني " على لسان رئيس البرلمان علي لاريجاني، الذي دعا إلى التفاوض مع الحوثي(النبأ نيوز، 2009).

الرئيس الأسبق لأكاديمية ناصر العسكرية اللواء حسام سويلم يرى " أن تصدير الثورة له إدارة مستقلة معروفة في وزارة الخارجية الإيرانية، وتعمل بمنهجية بحيث تفرض الهيمنة الإيرانية، ليس فقط على دول الخليج أو الدول العربية وإنما أيضا على الدول الإفريقية التي تتمتع بميزات جيوستراتيجية، كما هو الحال بالنسبة لدولة ارتيريا، حيث دخلوا إلى تلك الدولة الفقيرة استغلال لموقعها، على مدخل جنوب البحر الأحمر الذي يتحكم في قناة السويس ومن خلاله يستطيعون تهديد اليمن والسعودية وتمرير أسلحتهم إلى السودان ومنها إلى مصر كما أنشئوا قاعدة عسكرية في ارتيريا ومحطة لتكرير النفط. ويؤدون دورا خطيرا في الصومال، ويضيف سويلم " لابد لمواجهة إيران إقناع الدول العربية بخطورة الأطماع الإيرانية، ولا بد من التحرك أمنيا في مراقبة إيران وأذرعها التي تستهدف التدخل في المنطقة وضرورة قطع هذه الأذرع أول بأول"(جريدة الوطن، 2011)

إضافة إلى توفير الاستقرار في لبنان وغزة، وهذا كله يحد من الدور الإيراني، وأيضاً ضرورة التحالف المصري – السعودي لمواجهة هذا الدور. (زايد وعيسى، 2011).

بأن" إيران في ظل أحلامها التوسعية الأكاديمي الكويتي الدكتور عايد المناع قال ومحاولاتها التقنية تمثل خطرا حتى على نفسها، وليس فقط دول الخليج، حيث إنه في ظل هذا السباق الإيراني المحموم لبناء مفاعلات نووية يمكن أن تتسبب في كارثة نَووية وبشرية في منطقة الخليج، وأوضح المناع أن إيران تدخلت في الشأن السعودي, بمحاولة اغتيال السفير السعودي في واشنطن، وتدخلت في الكويت من خلال شبكات التجسس التي تم كشفها، وتدخلت بشكل مباشر في البحرين، وأشار إلى نقطة خطر أخرى، وهي أن إيران تعلن عداءها للولايات المتحدة والغرب، ومنطقة الخليج هي منطقة نفوذ أمريكي وبالتالي فإن أي مواجهة ستضر بالخليج، ودعا المناع دول الخليج والدول العربية أن توحد مواقفها للتصدي للخطر الإيراني،

خاصة وأن محاولات التشيع وصلت لدول عربية عديدة، وهذا يمكن أن يكون مدخلا للتدخل في شؤون هذه الدول مستقبلا(العربية. نت، 2011).

إضافة إلى أننا لو أمعنا النظر في الطموحات الإيرانية عبر الـزمن الماضـي نستطيع استنتاج ما يلي:

أ - يثبت التاريخ اهتمام إيران منذ أن كانت دولة فارسية مجوسية قبل الإسلام حتى الآن بمنطقة غرب الخليج العربي، والمنطقة العربية.

ب - أدى التحالف الأمريكي – الإيراني سابقا إلى ظهور أطماع في المنطقـة، أدى إلى المطالبة بالبحرين عام 1970م، واحتلال جـزر طنـب الكبـرى، وطنـب الصغرى، وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات في عام 1971م، وهي لا تـزال تحت الاحتلال الإيراني، وترفض أي حلول سلمية بشأنها.

ج – استمرت المطامع الإيرانية حتى بعد سقوط الشاه، كونهـا أعلنـت احتفاظهـا بالمكاسب الإقليمية التي حققها نظام الشاه، سواء في حدودها مـع العـراق، أو احتلالها للجزر الإماراتية.

د – تبنت مبدأ تصدير الثورة، ولا تزال تتبناه رغم إعلانها أنها تخلت عنـه بعـد الحرب العراقية الإيرانية.

هـ - تسعى إلى أن تكون ضمن أي ترتيبات أمنية في الخليج العربي، ولا تقبل أي تدخل أجنبي، حتى لو كان عربيا، وتحاول دائما عزل دول المنطقة عن عالمهـا العربي(الرويلي، 2010).

و- تهديدها المستمر لدول الخليج العربية، وكان آخرها على خلفيـة نـشر رسـم كاريكاتيري في صحيفة الأيام البحرينية يشير إلى أن المرشد الأعلى للجمهورية علي خامئني. فقد قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية رضا آصفي" أن علـى دول المنطقة أن تعرف بأنها ستكون الخاسرة إذا قللت من احترام أقطاب النظام الإيراني ورجال الدين فيه, كما أضاف قائلا, " قدراتنا تفوق بأشواط قـدراتهم، وعليهم أن يكونوا أكثر حذرا "(القبس الكويتية، 2005).

وقد عملت السعودية على ربط أمنها القومي بأمن إقليم الخليج العربي , ونتيجة لذلك يمكن اعتبار أشكال التهديد الإيراني لأمن الخليج هي نفسها أشـكال التهديـد الإيراني لأمن السعودية القومي, وهذه الإشكال تتماهى بين التهديدات الإيديولوجيـة والسياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية.

2 .5 التهديد الإيديولوجي:

برز هذا التهديد مع نجاح الثورة الإيرانية، وبالتحديد منذ سنة 1980م، وتمثل بسياسة تصدير الثورة , والتي هدفت إلى إنشاء حركة ثورية إسلامية عالمية، معادية للقوى الغربية وخاصة أمريكا، وقد حاولت إيران في البداية إقامة تضامن إسـلامي جامع, يبدد فكرة التمايز السني – الشيعي، والى جانب محاربة الأعداء الخـارجيين هدفت إيران إلى محاربة أعداء الداخل وهم الحكومات المسلمة الفاسدة " من وجهـة نظرها "، التي تحول دون انتصار الإسلام (توكفيل، 2008).

وقد دعى الخميني في خضم هذه السياسية " تصدير الثـورة " إلـى اسـتبدال الأنظمة السياسية في الخليج العربي بأنظمة أخرى تكون حليفـة لإيـران (باديـب، 1983).

وقبل الثورة تميزت العلاقات الدينية بينهما وكانت سبيل التقـارب والتعـاون, ولكن بعد الثورة, فإيران الثورة بدأت تطمح إلى لعب دور قيادي في العالم الإسلامي بشكل عام، وقيادة شيعة العالم بشكل خاص, وقد حاولت إيران اسـتقطاب الـشيعة وفرض هيمنتها السياسية على الأقاليم التي يشكلون فيها أغلبية، وهذا أدى إلى نزوع إيران إلى منافسة السعودية في القيادة الإسلامية (الماع، 1996).

ومن هذه المنطلقات الإيديولوجية استهدفت إيران النظام السعودي من خـلال شن الهجمات الإعلامية الهادفة إلى التشكيك بشرعية نظـام الحكـم الملكـي فـي السعودية، وبالاعتماد على فكرة أن الملكية تتعارض مع الإسـلام الـذي يحـارب الاستبداد (إدريس، 2000).

وهنا يتحدد شكلان آيديولوجيان يشكلان تهديدا رئيسيا للأمن القومي السعودي داخليا وخارجيا:

فعلى الصعيد الداخلي: يظهر ارتباط شيعة المملكة العربية السعودية بعلماء إيران من خلال أدبيات وتصريحات شيعة البلدين، وتجربة الخميني خير دليل على هذا الترابط بين النسيج الشيعي داخل وخارج إيران يقول الكاتب الشيعي نجيب الخنيزي " إن الإمام الخميني ولأول مرة في تاريخ الشيعة الحديث كان مرجعا دينيا وسياسيا في آن واحد، وكانت إيران والمملكة تعيشان صراعاً حاداً بشأن مسائل عديدة، ولا شك في أن انتصار الثورة في إيران، وبقيادة علماء دين، أعطى دفعة معنوية لشيعة المملكة، وضمن هذه الحدود كان الأمر مقبولاً وطبيعياً، فالتموجات السياسية تؤدي إلى انعكاسات محلية ليس فقط على فئة محددة من السكان بل على مجمل البلدان والشعوب المجاورة، ويكون تأثيرها بحجم الخلل الداخلي القائم " (الهيثم، 2009).

وهذا الارتباط بين شيعة السعودية وشيعة إيران دينيا وسياسيا خلق تهديدا داخليا مباشرا للأمن القومي السعودية، والذي ينشط بشكل خاص في موسم الحج , حيث عملت إيران بعد الثورة من خلال حجاجها إلى تسييس مواسم الحج لنشر أفكارهم بين المسلمين، وتنظيم المظاهرات المنددة بالقوى الغربية وإسرائيل، وذلك دون أي اعتبار للقوانين السعودية، وهذا السياسيات الإيرانية أدت إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع السعودية عام 1988 بسبب أحداث التظاهرات السياسية، والتي قتل فيها 400 حاج إيراني (عبدالناصر، 1991).

ويشير السياق التاريخي إلى أن المسألة الشيعية داخل السعودية قد تركزت في مجملها على شيعة المنطقة الشرقية, ولا سيما أن هذه المنطقة تحتوي على أكبر مخزون نفطي في العالم المقدر بنسبة 25% من أجمالي الاحتياطي العالمي لذلك تركزت مطالب الفئات الشيعية لهذه المنطقة حول تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية, وتشير الكثير من الدراسات إلى أن شيعة المنطقة الشرقية يمتلكون

التواصل والارتباط الوثيق بمناطق الوجود الشيعي الكثيف في المناطق المجاورة من العراق وإيران والبحرين والكويت (الحسن، 2009).

وعلى الصعيد الخارجي: يتمثل التهديد الأيديولوجي الإيراني للأمن القـومي السعودي بارتباطها بالأقليات الشيعية المنتشرة في الخلـيج العربـي، وكـان هـذا الارتباط من الأسباب الرئيسية لتوتر علاقات إيران وبقية دول الخليج العربي ومـن ضمنها السعودية، فإيران استغلت النسيج العدائي القاني على أساس سني – شـيعي لنشر مبادئ الثورة من خلال الأقليات الشيعية في الخليج العربي، والموزعة بنـسب مختلفة في الدول الخليجية، فتشير خريطة توزيع الشيعة في العالم إلـى انـه ثمـة اتصال جغرافي مركزه إيران، ويضم المساحة من جنوب آسيا (الهند وباكستان) إلى الشرق مرورا بأفغانستان، ثم الخليج العربي في الغرب وأذربيجان من الشمال، وقد ساهم هذا الاتصال بالإضافة إلى عوامل الارتباط الديني بالسياسي في الفكر الشيعي في بلورة ما يمكن اعتباره واقع جيوسياسي لا يمكن إغفاله في ظل التحولات التـي رافقت الغزو الأمريكي للعراق (المسعد، 2000).

فالتحولات التي شهدتها المنطقة بعد إحداث 11 / سبتمبر, والغزو الأمريكـي للعراق أدت إلى صعود اجتماعي وسياسي للفئات الشيعية فـي منطقـة الخلـيج , وظهور شيعة العراق ليس فقط كقوة مسيطرة داخل العراق بل كقوة شيعية عربيـة تمثل إنذار مسبق لكافة الدول العربية الخليجية, وخاصة أن هذا التهديد يقوم علـى إشكالية أساسية وهي أن شيعة إيران يدركون أن حدود قوتهم ونفوذهم تنتهـي مـع الحدود الجغرافية الإيرانية، أما الأقليات الشيعية في بقية الدول الخليجية لديها القدرة على تخطي حدودها الجغرافية كقوة صاعدة، وهو ما يطرح خطر ازدواجية الهوية بالنسبة لهذه الأقليات الشيعية في الخليج العربي، وانقسامهم ما بين هوية دولهم التي ينتمون إليها، وهويتهم الدينية التي تعود إلى المرجعية الدينية العليـا الـشيعية فـي إيران(mohammad 2007)).

ومنذ قيام الثورة عملت إيران على دعم هذه الأقليات , وما زالت مستمرة في ذلك وهناك ثلاث نماذج لهذه الدور الذي يهدد مباشرة الأمن القومي للسعودية وهي:

أولا: شيعة البحرين والدور الإيراني:

تقع البحرين داخل حدود البحر الإقليمي للسعودية، أي أن البحرين هي عمق استراتيجي للأمن القومي للسعودية، ولا شك أن مجلس التعاون الخليجي رتب حقوقاً وواجبات دولية للسعودية على البحرين، ورتب حقوقاً وواجبات دولية للبحرين على السعودية فطالما أن البحرين عمق استراتيجي للأمن القومي السعودي، فإن السعودية من داخل ومن خارج مجلس التعاون الخليجي مسؤولة عن أمن البحرين بموجب اتفاقات دولية يقرها القانون الدولي, من بينها قوات درع الجزيرة التي سبق وأن دخلت الكويت واشتركت مع قوات التحالف في إخراج قوات صدام حسين من الكويت في عام 1990، وفي تلك الفترة كانت الحكومة الإيرانية أول المؤيدين والمرحبين بدخول قوات درع الجزيرة إلى الكويت، واليوم هذه القوات نفسها تتقدم إلى البحرين للقضاء على الشغب وترسيخ الاستقرار, والأمن في جميع ربوع المملكة الفتية ولمصلحة شعبها أولاً وأخيراً (ساعاتي، 2011).

ومثل الواقع الديمغرافي في البحرين التي تضم أغلبية شيعية والذي ساهم في بلورة الاضطرابات السياسية والاجتماعية بين السنة والشيعة بيئة خصبة للتدخل الإيراني ودعم هذه الأغلبية من اجل القضاء على نظام الحكم السني البحريني, فتسير المعلومات التاريخية إلى أن التوترات الطائفية في البحرين بين السنة والشيعة بلغت ذروتها عام 1981م، وذلك عندما قامت حركة راديكالية شيعية اتخذت إيران مقرا لها تحت مسمى " الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين", بمحاولة انقلابية ضد النظام القائم في البحرين بهدف إقامة نظام تنتمي إطاراته للأغلبية الشيعية, وذلك بعد تصفية الأسرة الحاكمة وأعضاء مجلس الوزراء (الحسن، 2009).

كما أن هناك مطالبات تاريخية إيرانية بحقها في الأراضي البحرينية، فعندما وقعت السعودية اتفاقية حدودية مع البحرين عام 1985 عارضتها إيران وهددت

بالانسحاب من أي منظمة دولية تضم البحرين، وأعلن آية ا صادق روحاني رفض إيران الاعتراف بالبحرين (المسعد، 2002).

وقد تفاقم التجاذب السني الشيعي في البحرين عقب الربيع العربي, وخلق أزمة دائمة يعاني منها الأمن القومي البحريني, وهو ما يعتبر تهديـد لأمـن الـسعودية القومي, تمثلت في عشرات الآلاف من الشعب البحريني في مسيرة حاشدة، لم تشهد لها منطقة الخليج العربي مثيلا منذ منتصف القرن الماضي على الأقل، مـا جعـل حكومة البحرين وحكومات دول التعاون الخليجي في موقف حرج للغايـة فـرض تداعياته على التحرك في أكثر من مسار سياسي واقتصادي وعسكري بهدف وقـف زحف تلك المظاهرات في حدود معنية ومنعها من الانتقال إلى دول خليجية أخرى, وهو ما دفع ملك البحرين إلى إعلان حالة الطوارئ، وتكليف قائـد قـوات الـدفاع باتخاذ كل التدابير اللازمة لحماية سلامة البلاد والمواطنين.

إن القلق الخليجي وتحديدا السعودي، من اشتداد قوة تلك المظاهرات التي ينظر إليها على أنها تمثل الشيعة وتستمد دعما ما من جمهورية إيران الشيعية، والخـوف من انتقال تلك الاحتجاجات إلى باقي دول مجلس التعاون الخليجي، في مؤشر دفـع دول مجلس التعاون للرد بحزم على تلك الاحتجاجات قبل تفـاقم الأزمـة سياسـيا واقتصاديا واجتماعيا في منطقة الخليج، الهامة استراتيجيا ونفطيا للقـوى الدوليـة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي إطار سياسة الدفاع المشترك وقوات درع الجزيرة المكلفة بحمايـة دول مجلس التعاون الخليجي من التدخل الخارجي، أعلنت طهران أنها لن تقف مكتوفـة الأيدي تجاه التدخل السعودي والخليجي في البحرين، وعللت إيران ذلك دفاعا عـن الشيعة في البحرين، وهو ما يعتبر تحديا سافر للشرعية البحرينية وتدخلا في شؤون مجلس التعاون، خاصة وان الشيعة في البحرين هم مواطنين عرب أولا وأخيرا، كما إن ذلك يكشف عن نوايا طهران التي تحرك تلك المظاهرات ولو بشكل غير مباشر وتراقب عن كثب استمرار الاضطرابات حتى تحقق مطالبها بإنهاء الملكية وتحويل

البحرين إلى جمهورية إسلامية شيعية على طراز جمهورية إيران الشيعية (قطيشات، 2011).

ثانيا: الحركة الحوثية الموالية لإيران:

نظرا لما ارتكبه حزب ا اللبناني وفروع هذا الحزب من جرائم واغتيالات، ورفض الشعب اليمني المسلم لمثل هذا الحزب وعقائده وأجندته الهادفة للاختراق الشيعي الإثنا عشري للمجتمع، تم إبعاد هذا الاسم، واستبداله باسم آخر، ألا وهو (الشباب المؤمن) وذلك في التسعينات، وتم تجنيد عدد من الزيدية الذين تحولوا إلى (شيعة الإثنا عشرية) أو بقوا على مذهبهم الزيدي ولكن غرر بهم ليكونوا أداة وذراعا للنفوذ الإيراني الإثنا عشري في اليمن، وعلى رأس هذا الهرم (حسين بدر الدين الحوثي)، إذ أنهم في الأصل من فرقة الجارودية إلى الجعفرية الاثنى عشرية مبكرا، وأكد ذلك بذهابه إلى إيران والنهل من منبعها الصفوي (الصادق، 2006).

وهناك الكثير من الدلائل التي تشير إلى دعم إيران للحركة الحوثية في اليمن، منها:

أ- العلاقات القوية التي تربط بين الثورة الإيرانية والعاسلة الحوثية التي ازدادت عقب الإقامة القشرية " لبدر الدين الحوثي " في طهران في قم، بعد خلافة مع علماء المذهب الزيدي حول قصر الإمامة في البطينين الهاشميين " الحسن والحسين" دون غيرهما، وهو ما كان يعتقد بصحته مقابل اجتهاد آخرين رأوا أن الزمن قد تجاوز هذه المسألة، وذلك تفاديا للحرج مع حكام صنعاء الجمهوريين، ولم يعد إلى اليمن إلا عقب قيام الوحدة اليمنية، بعد وساطة عدد من علماء الزيدية لدى الرئيس اليمني.

ب- ما أثير عن زيارات قام بها (حوثيين) إلى إيران بهدف التنظيم والتدريب، ناهيك عن الزيارات السرية لخبراء عسكريين إيرانيين، تضمنت لقاءات سرية مع جماعات مرتبطة باتحاد الشباب المؤمن، ناهيك عن الدعم الإعلامي الإيراني الواضح، خاصة من جانب وسائل الإعلام المحسوبة على تيار مرشد الثورة.

ج- تجمع المئات من علماء الدين في إيران أمام السفارة اليمنية، في طهران إبان الجولة الثالثة بين الحكومة والحوثيين في أواخر عـام 2005 للتعبيـر عـن احتجاجهم على ما أسموه بالمجازر التي ترتكب ضد الـشيعة فـي الـيمن، مطالبين بطرد السفير اليمني من طهران، وتغير اسم الشارع الذي تقع فيـه السفارة اليمنية إلى اسم الحوثي (طاهر، 2009 ص160، 161).

ويمكن إجمال أهم التأثيرات علـى الأمـن القـومي الـسعودي مـن خـلال الاضطراب في الساحة اليمنية والاصطدام السعودي مع الحوثيين شمال اليمن كمـا يلي:

أ – أن التدخل السعودي في شمال اليمن واستمرار المواجهة مع الحوثيين لكل هـذه الفترة وتكبد السعوديين لكل هذه الخسائر البشرية والمادية قـد يمثـل عامـل انكشاف لأمن السعودية، ويشجع بالتالي بعض الجماعات على القيـام بـبعض المغامرات وخصوصا في ظل اخـتلال تـوازن القـوة الأمريكـي ووضـع الاستنزاف الذي تتعرض له القوة الأمريكية. ويمثل استمرار الاشتباكات بـين السعودية والحوثيين أسوأ الخيارات في ظل الأوضاع الحالية على الـصعيدين الإقليمي والدولي في حين أن فض الاشتباك سلميا يمثل أقل الخيارات تكلفة.

ب – تؤثر حالة عدم الاستقرار السائدة في اليمن وضعف الحكومة المركزية علـى دول الخليج بشكل عام وعلى السعودية بشكل خاص، وتحديدا فإن حالة عـدم الاستقرار يمكن أن يكون له آثاره العميقة على الخليج وخصوصا السعودية.

ج – اليمن يمكن أن يتحول إلى ملجأ آمن لعناصر القاعـدة للتـدريب والتخطـيط والتحضير للقيام بعمليات كبيرة ضد المصالح الغربية داخل الخليج وخصوصا السعودية.

د – هناك أيضاً خطر تحول اليمن بحكم موقعه الجغرافي إلى ممر آمـن لتهريـب المخدرات والمهاجرين غير الشرعيين من قـارتي أفريقيـا واسـيا (الفقيـه، 2011).

ثالثا: دعم إيران للأقلية الشيعية في السعودية:

مع اندلاع الثورة الإسلامية الشيعية في إيران، وقعت اضطرابات واسعة في المنطقة الشرقية عام 1979، استجابة لنداء الخميني لشيعة السعودية بالثورة على النظام الحاكم، واستطاع الحرس السعودي السيطرة على الموقف خلال هذه الفترة، إلا أن التوتر ظلل سائدا بين الشيعة والدولة حتى نهاية الحرب العراقية الإيرانية، وشهد عقد التسعينيات تقاربا بين المملكة السعودية وإيران، كان له أثره الإيجابي على علاقة الشيعة بالدولة السعودية، إلا أنه وبعد الغزو الأمريكي على العراق، قام 450 مثقفا شيعيا في المملكة بصياغة وثيقة بعنوان " شركاء في الوطن " صورة طموحات المستقبل وضغوطات الواقع " وطالبوا في هذه الوثيقة بنبذ كافة إشكال التمييز والإقصاء التي يرون إنها تمارس ضدهم، ودعوة الحكومة إلى تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في الوظائف الإدارية والسياسية العليا والسماح لهم بممارسة شعائرهم الدينية دون قيد أو منع، ومن الملاحظ أن الحكومة السعودية اتخذت العديد من الإجراءات التي ركزت حول تنمية المنطقة الشرقية، ووصلت الميزانية المخصصة لمشاريع المنطقة الشرقية خلال عام 2006 إلى 8 مليارات ريال سعودي وقفزت إلى 6.13 مليار سعودي في عام 2007، وهو ما يعكس تركيز من الحكومة السعودية على تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لأبناء هذه المنطقة (أبو عامود، 2007).

الكثير من المحللين السياسيين عبروا عن تصورهم بأن المواجهات التي حدثت في بلدة العوامية الشيعية عام 2011، والتي تقع شرق المملكة، تحمل دلالة ورسالة إيرانية واضحة للدول الخليجية، تؤكد أن طهران لن تقف كمراقب فقط لما يحدث في المنطقة، خاصة بعد الفشل الذي حققته في البحرين والاحتمال الكبير بسقوط حليفها الاستراتيجي سوريا.

عبد العزيز بن صقر رئيس مركز الخليج للأبحاث صرح لوكالة الصحافة الفرنسية قائلا " إن ما حدث رسالة من إيران لدول الخليج فحواها أنها لن تسكت على خسارة حليف استراتيجي هو سوريا.

وفي نفس الموضوع يفيد الدكتور صدقة فاضل أستاذ العلـوم الـسياسية فـي جامعة الملك عبد العزيز بجدة " أن أهداف إيران التوسعية فـي المنطقـة معروفـة وتدخلاتها بادية للعيان، وأضاف بالرغم أن السعودية حريصة على علاقات حسن جوار، يبدو أن هناك جهات في إيران تعتقد أن التدخل في الـشؤون الداخليـة فـي العراق وسوريا ولبنان والبحرين هو الطريقة المناسبة لبسط النفوذ في المنطقة.

5. 3 التهديد السياسي (السعي للهيمنة الإقليمية):

ترى الباحثة الامريكية (جوديث ياث) في " معهد دراسات الأمـن الـوطني" ومختصة في شؤون المنطقة، أن هناك ثلاثة مفاهيم أساسية تـشكل نظـرة إيـران لدورها في العالم، وهي:

"1 - إيران كمجتمع موحد الهوية والقوة.

2 - الإسلام.

3 - فارس كمصدر للاعتزاز التاريخي والقومي."

وترى أن القادة الإيرانيين بكل اتجاهاتهم، سواء كانوا قـوميين فارسـيين أو محافظين إسلاميين، وبغض النظر عن تباين مواقفهم ورؤاهـم الـسياسية، إلا أنـه تجمعهم رؤية موحدة لطبيعة التهديدات الأمنية التي تتهدد إيران وللإجراءات الواجب اتخاذها لحماية المصالح الإيرانية، وتحدد الباحثة الأمريكية عـدة عناصـر تـشكل التفكير الاستراتيجي والعسكري الإيراني، أهمها:

أولاً: الحاجة إلى تأكيد دور إيران الإقليمي المهيمن في الخليج وفيما هو أبعـد مـن الخليج:

فالقادة الدينيون في إيران يعتقدون أن حق إيران الطبيعي ومصيرها التاريخي هو أن تهيمن على المنطقة وأيضا أن تقود العالم الإسلامي، وبالإضافة إلى هذا، هم يعتقدون أن لإيران مصلحة مباشرة في كل القضايا الإقليمية.

ثانياً: الحاجة إلى تعزيز قدرات إيران على الدفاع عن نفسها في مواجهة أي عدوان عسكري:

فقادة إيران هنا يسعون إلى تحقيق الاستقلال والاعتماد على النفس استراتيجياً وتكتيكياً، وخصوصاً في المجالات العسكرية، ومن هنا ينبع الحرص على امـتلاك التكنولوجيا النووية وربما القدرة على امتلاك الأسلحة النووية."

فأطماع وطموحات إيران في أن تصبح القوة المهيمنة في المنطقة ليست بالأمر الجديد، بل هو موقف تاريخي قديم ولقد كان هذا هو الحال زمن الشاه واستمر مـع حكم رجال الدين، "فإيران تفترض أن هذا الدور المهيمن هو حق طبيعي في الخليج وفي كل الشرق الأوسط، وذلك على اعتبار أنها أكبر بلد من حيث عـدد الـسكان، وأكبر قوة عسكرية وأقدم حضارة. وعلى اعتبار أنهـا أكثـر بلـد متقـدم علميـاً وتكنولوجيا، والمنطقة التي تتطلع إيران إلى مد هيمنتها عليها أبعد من الخليج، إنهـا تمتد من أفغانستان إلى الخليج إلى كل الشرق الأوسط، ولأنها تعتبـر نفـسها قـوة إقليمية مهيمنة، فأنها تتوقع أن يتم استشارتها في كل قضايا المنطقة بلا استثناء، فهي تعتقد أن طريق خروج أمريكا من العراق يجب أن يمر عبرهـا، وكـذلك تـسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، وأيضا الاستقرار في الخليج, كل هذا يجب أن يمر في رأيهم عبر طهران (زهرة، 2007).

وان هذا السلوك الهادف للهيمنة الإقليمية على المنطقة العربية والخليج العربي بشكل خاص، هدد الأمن القومي السعودي مباشرة، وارتبط بهذا التهديـد رد فعـل تلقائي خلق حالة من التنافس بين إيران والسعودية على قيادة النظام الإقليمـي فـي الخليج، وقد استند السلوك الإيراني تجاه منطقة الخليج إلى أربعة عوامل:

1 – يشكل الخليج أهمية حيوية للوجود القومي الإيراني كوجود مستقل، وهي شديدة الحساسية لأي تحدي فعلي أو محتمل لان المصالح الإيرانية في الإقليم.

2 – تشكل الكتل الجغرافية المحيطة بإيران واتساع مـساحتها, وقوتهـا العـسكرية والاقتصادية (الاتحاد السوفيتي، القارة الهندية، تركيا) تحديا كبيـرا لهـا فـي ممارسة نفوذها الإقليمي بينما تشكل دول الخليج العربي الحلقة الأضعف بـين جيرانها.

3 – يعد الخليج العربي المنفذ البحري الوحيد لها نظرا لصعوبة التضاريس الجبلية المطلة على خليج عمان.

4 – توجد الثروة النفطية الإيرانية في منطقة خوزستان والجرف الفارسي للخليج، ومن دونها تصبح إيران من الدول الأكثر فقرا في العالم, وهذا يجعلها شديد الارتباط بالخليج العربي.

وهذه العوامل والمؤثرات، وأهمها أن دول الخليج هي الحلقة الأضعف أمام التمدد الإيراني الإقليمي، جعلت إيران، ونبهتها إلى أهمية الهيمنة على هذه المنطقة، وكما ذكرها فالسعي لهيمنة إيران الإقليمية موجود قبل ثورة الخميني عام 1979، وان سعي إيران لتحقيق هذه الهيمنة يمس مباشرة الأمن الجماعي للخليج العربي، وامن السعودية القومي بشكل خاص (عبدا ، 2005).

5. 4 التهديد الجيو-اقتصادي:

يشكل الموقع الاستراتيجي لإيران حربة التهديد الاقتصادي في وجه السعودية ودول الخليج, حيث تعد حلقة وصل بين الشرق والغرب بمثابة ممر طبيعي للتجارة العالمية بين الشرق الأدنى وحوض البحر المتوسط , فقد أطلق عليها مفتاح الشرق والغرب, وهو ما أتاح لها الفرصة للاتصال بمختلف الدول لأنها الطريق الحيوي في عملية الاستيراد والتصدير بين كل من الشرق والغرب (السعدون، 1995).

وعليه يلعب موقع إيران الجغرافي وما تنتجه من النفط والغاز دورا بارزا على الساحة الدولية, كونها ترتبط بأهم المناطق الإستراتيجية في العالم, والمتمثلة في الشرق الأوسط, الخليج العربي, آسيا الوسطى, وعليه يمكن اعتبار إيران لاعب إقليمي ومؤثر بحكم موقعها الاستراتيجي من خلال:

1 – تقع في المنطقة الحساسة للمحيط الهندي في مسار أهم خطوط الاتصال بين الشرق والغرب.

2 – تعتبر نقطة تقاطع طرق المواصلات من بحر عمان والبحر الأحمر إلى شمال وشرق إفريقيا وأوروبا.

3 – تقع على رأس طرق ساحة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز بالقرب من الحدود الجنوبية لروسيا.

4 – الدور الذي تلعبه من خلال الاتصال بين دول آسيا الوسطى الحديثة.

5 – قدرتها على الوصول إلى المياه المفتوحة, واتصالها بشبه القارة الهندية عن طريق بحر عمان وباكستان ودورها في تامين الاحتياجات المستقبلية لدول الصين والهند من الطاقة عبر هذا الطريق (دجمان، 2007).

كما يكتسب سيطرة إيران على الجزر الإماراتية الثلاث التي احتلتها عام 1971م, وهي (أبو موسى, طنب الكبرى, طنب الصغرى) أهمية كبرى من الناحية الجيبولوتيكية حيث تعد هذه الجزر منافذ بحرية هامة لها, وتتمتع إيران بعدد كبير من الموانئ في الخليج وبحر عمان, فموانئ الخليج تعد أقرب مكان لنقل البترول إلى جنوب آسيا التي تتمتع بأعلى معدلات تنمية في العالم, وإن أهم بعد في التهديد الجيو- اقتصادي هو مضيق هرمز حيث تسيطر إيران على حركة السفن في المضيق من الشمال، والجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى)، (طنب الكبري) و(طنب الصغرى) من الجنوب الغربي، ولديها القدرة على إغلاق مضيق هرمز الذي يعد من أهم الممرات المائية في العالم وأكثر حركة للسفن، إذ يعبره أكثر من 40% من نفط العالم بمعدل 20-30 ناقلة نفط يوميا، وبمعدل ناقلة كل 6 دقائق في ساعات الذروة ويقع المضيق بين إيران في الشمال والشمال الغربي وعمان في الجنوب، وتتألف شواطئه الشمالية من الجزء الشرقي (لجزيرة ركيشيم) مع جزر (لاراك) و(هينجام)، أما شواطئه الجنوبية فتتألف من الساحلين الغربي والشمالي لشبه جزيرة موزندام الواقعة في أقصى الشمال بالأراضي الرئيسية لسلطنة عمان. وفي خليج عمان يبلغ عرض الطريق في المضيق في الاتجاه الشمالي نحو 30 ميلاً، ويجرى المضيق نفسه في الاتجاه الجنوبي الغربي العام ويضيق حتى يصل عرضه إلى حوالي 20 ميلاً عند النهاية الشمالية الشرقية بين جزيرة لاراك وجزيرة كوين التي تبعد نحو 50.8 ميل في الاتجاه الشمالي لشبه جزيرة موزندام، ثم يبلغ العرض في شبه الجزيرة هذه والساحل الشرقي لجزيرة كيشيم نحو 28 ميلاً ويبلغ

طول جزيرة كيشيم نحو 60 ميلاً وتقع بموازاة الساحل الإيراني ومفصول عنه بواسطة مضيق كلانس وهو مضيق ضيق ومعقد (عباس، 2007).

إن الآثار الاقتصادية لإغلاق المضيق من قبل إيران ستكون كارثية على مختلف القطاعات الاقتصادية في منطقة الخليج العربي والسعودية، حيث سيتوقف 90% من إجمالي الصادرات النفطية، خصوصا من العراق والكويت وقطر التي لا تمتلك منافذ أخرى لتصدير النسبة الأكبر من إنتاجها النفطي فضلا عن أن أسعار المواد الغذائية ستقفز أكثر من ثلاثة أضعاف، متسببة في تفاقم خطير في الأزمة الغذائية الحالية، كما أن قطاعات الصناعة والشحن والتعدين والتأمين ستتعرض إلى نكسة كبرى, وتتلخص أهم الآثار الاقتصادية السلبية لاغلاق المضيق في التالي:

1- خسارة الإيرادات الكبيرة المتأتية من تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي لكل من الكويت والعراق وقطر وجزئيا السعودية والإمارات والتي تشكل النسبة الأكبر من ميزانيات هذه الدول، مما سيعرض هذه الدول إلى هزة مالية كبيرة
2- إن مثل هذا الإغلاق سيؤدي إلى تأثير سلبي كبير على الأمن الغذائي في دول الخليج حيث سترتفع أسعار المواد الغذائية إلى أكثر من 3 أضعاف ما هي عليه الآن، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كلي على استيراد المواد الغذائية ولا توجد فيها زراعة, مما سيؤدي إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم التي قد تصل إلى مستويات غير مسبوقة ستلقي بأعباء إضافية على المواطنين في تلك الدول لا يمكن تحملها.
3- توقف الاستيراد من الخارج يعني أن دول الخليج ستفتقر إلى الأجهزة والمعدات والمواد الأولية عالمية الصنع, ما سيضر بسوق السيارات والعقارات والصناعات التحويلية وغيرها من القطاعات التي لا يمكن تأمين مستلزمات استمرارها عبر المنافذ البرية مع الدول العربية أو عن طريق النقل الجوي.
4- الارتفاع الكبير في أسعار التأمين والشحن.
5- ستتعرض الاستثمارات في تلك المنطقة إلى هزة كبرى ستؤدي إلى آثار سلبية عديدة على الحياة الاقتصادية.

6- سيرتبط حجم الخسائر بطول النزاع و مدة بقاء المضيق مغلقا، فكلما طال التوتر تعاظم حجم الخسائر وتفاقمت الأزمات.

وفي النهاية تتداخل العوامل الجغرافية ومقدرات إيران الاقتصادية والعـسكرية في التهديد الاقتصادي لدول الخليج, وقد أعطى الجغرافي وتحكمها بطرق الملاحـة ومضيق هرمز في منطقة الخليج أهمية كبرى للتهديد الاقتصادي لأمن الخليج بشكل عام وامن السعودية بشكل خاص (الجوارين، 2012).

5. 5 التهديد العسكري:

يرتبط التهديد العسكري الإيراني للأمن القومي الخليجي والـسعودي بـشكل خاص بقدرات إيران التسليحية واهتمامها بالقوة العسكرية منذ عهد الشاه الذي إعتمد على المؤسسة العسكرية "عسكرة الدولة ", وهذا ما جعل إيـران قـوة عـسكرية لا يستهان بها في الخليج العربي, فطبيعة الصراع والتوتر المحـدد للنظـام الإقليمـي الخليجي في الشرق الأوسط دفع إيران الشاه نحو التـسلح كمظهـر مـن مظـاهر الصراع, واستخدام القوة العسكرية لحل خلافاتها مع دول الخليج العربي, وإزاء هذه الرغبة سعت إيران إلى زيادة قدراتها في تطوير قوتها العسكرية لضمان سـيطرتها على الخليج العربي, وتحقيق أمنها القومي, كما اتجهت إلى الصناعة العسكرية والتي أصبحت منذ حرب الخليج الأولى تمثل عنصرا هاما من عناصر المجهود الحربـي الإيراني (صايغ، 2001).

وكان لحرب الخليج الأولى والهواجس التي خلقتها دورها في اتجـاه إيـران الثورة لبناء قوة عسكرية تعتمد على قاعدة صناعية داخلية, وبمساعدة الدول الأخرى وخاصة روسيا, والآن من اخطر التهديدات التي تواجه دول الخلـيج بـشكل عـام, والسعودية بشكل خاصة هو برامج التسلح الإيراني من خلال أيضا مشاريع عسكرية وهي مشروع الأسلحة البيولوجية وبرنامج الأسلحة الكيميائية وبرنامج الـصواريخ إضافة إلى برنامج الفضاء الخارجي, وكلها تذهب في تعزيز القوة الإقليمية لإيـران تجاه إقليم الخليج العربي.

5. 6 الملف النووي الإيراني:

يعود التاريخ النووي الإيراني لعام 1960، حيث كانت إيـران ذات علاقـة قوية وطيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية ففي غـصون عـام 1960 وبمـساعدة أمريكية إنشاء شاه إيران محمد رضا بهلوي منظمة الطاقة النووية الإيرانية ومركز طهران للبحوث النووية إلا إن هذا المركز لم يأخذ الدور البحثي المطلوب حتى عام 1967م عندما الحق بجامعة طهران وأشرفت علية منظمة الطاقة النووية الإيرانية، وبمجرد أن بدأ المركز بحوثه النووية في جامعة طهران أهدت الولايـات المتحـد الأمريكية للمركز مفاعلا صغيرا بقدرة 5 ميغاوط لأغراض البحـث وكـان لهـذا المفاعل التدريبي قدرة على إنتاج 600غرام من البلوتونيوم سنويا من وقوده النووي المستهلك، وتركز طموح الشاه على بناء 23 مفاعلا نوويا لإنتاج الطاقة الكهربائيـة وبمدة قصيرة جدا وعلى مرأى ومسمع من الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن العقـد الذي ابرمه الشاه مع الشركة الألمانية (كرافت ورك) عام 1975م سـبب إزعاجـا كبيرا للولايات المتحدة الأمريكية وكان فحوى العقد بناء مفاعل نووي فـي منطقـة بوشهر بقدرة 1200ميغاوط تنفذه شركة (سمينز) الألمانيـة ولإرضـاء الولايـات المتحدة قام الشاه بتوقيع معاهدة مع معهد (ماسيوشوسـت) التكنولـوجي لتـدريب 800مهندس وفني إيراني لإدارة وتشغيل مفاعل بوشهر عند الانتهاء منه، كما تعاقد الشاه عام 1974م مع الحكومة الفرنسية لبناء مفاعلين نوويين تنفذهما شركة (فرام – اتم) قدرة كلا منهما 50 ميغاوط إلا أن هذين المفاعلين لم يريا النور أبـدا كنتيجـة لقيام الثورة الإسلامية في إيران وسقوط الشاه (العلوي، خالـد بـن محمـد 2007 ص18).

ومع قيام الثورة الإسلامية في عام 1979وبشكل خاص في السنوات الأولى من الحكم الجمهوري الإسلامي –قد استغنت إيران عن برنامجها النووي الذي ابتدأه الشاه، إلا أن نظام الحكم الجديد لم يوقف فعليا الجهود البحثية النووية، بدليل انه قد ابقي على المفاعل البحثي الصغير الذي سبق وان وضعه الشاه في كلية أمير أباد التكنولوجية، واستمر هذا المفاعل يعمل الإغراض البحث النووي، وتمت رقابة

الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكما إن السلطات الإيرانية ومنذ السنوات الأولى للحرب العراقية الإيرانية قد قامت بأخلاء الوقود المستخدم في المفاعلات إلى مواقع أخرى بعيدا عن موقع المفاعلات التي كان يجري بناءها آنذاك، تحسبا لأي هجوم عراقي محتمل على الموقع، إلا أن عدم قدرة النظام الجديد على تحمل التكاليف المالية لإكمال العمل في مفاعلا بوشهر، أدى إلى تجميد العمل بالنشاط النووي وخاصة في ظل الموقف الدولي وخاصة الغربي –من النظام الجديد، وانعكاسه على البرنامج النووي الإيراني، إذ رفضت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والدول الغربية الأخرى التعاون مع إيران في المجال النووي، وفرض حظرا شاملا ضد إيران في مجالا ت التسليح كافة.(الراوي، رياض2006ص120-123)

وفي عام 1984 إذا ايقضت طموحات إيران النووية من جديد في عام 1984 إذ يبدو أن تطورات الحرب العراقية الإيرانية في منتصف الثمانينات قد أدت إلى إحداث تحولا ت جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني عموما، وفي المجال النووي خصوصا، عندما وجدت القيادة الإيرانية أن من الحيوي بالنسبة لها أن تهتم بإعادة إحياء برنامجها النووي، ونفذت إيران –وقتذاك –الكثير من الأنشطة المتعلقة بتطوير برنامجها النووي ودورة الوقود النووي اللازمة لهذا، واتخذت قرارا بالاستمرار في بناء محطات بوشهر، وبالفعل فقد استؤنف العمل فيها عام 1984، وبصورة عملية تم إعادة بعث الحياة إلى تلك البرامج بما في ذلك برنامج الأسلحة النووية، حيث افتتحت إيران مركز أصفهان للبحوث النووية، واتبع بجامعة أصفهان، وذلك بمساعدة فرنسية.(الراوي، ص 123)

في منتصف 1990 وقعت إيران اتفاقية تعاون نووي مع الصين قامت الأخيرة بدعم برنامج إيران النووي في المجالات السلمية وذلك وفقا للتشريعات واللوائح التي وضعتها وكالة الطاقة الذرية، ولكن إيران تكتمت تزويد الصين لها بأجهزة الفصل الكهرومغناطيسي الخاصة بأغراض إنتاج النظائر المشعة، كما زودتها أيضا بكمية من الغاز الذي يساعد على إثراء اليورانيوم, وفي مايو عام 1992 وقعت إيران اتفاقية التعاون النووي مع روسيا الاتحادية التي كانت تعاني من العديد من

المشكلات الاقتصادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد ركزت تلك الاتفاقية على الإغراض الصناعية السلمية وبناء المحطات النووية، وقد بلغت قيمة عقود الاتفاقية نحو 650 مليون دولار.ولم يتوقف الرئيس الإيراني عند ذلك الحد فأتجه شرقا بعد أن فشل نسبيا مع أصدقائه الغربيين واستطاع في نهاية عام 1992ان يبرم اتفاق عسكري مع كوريا الشمالية في مجال تكنولوجيا الصواريخ الباليستية، وفي أكتوبر من نفس العام قام وفد من الخبراء والفنيين العسكريين الكوريين بزيارة عمل إلى إيران للإشراف على تدشين موقع تجارب الصواريخ الباليستية بجنوب طهران (علي، حسين 2005ص96-101)

وفي عام 1994 أدت الضغوط الأمريكية إلى إنهاء المفاوضات التي بدأتها إيران مع شركة (سكودا بليزن) التشكية للحصول على مكونات المفاعل بوشهر كانت جزءا من العقد الأولي مع شركة (كرافت ويرك)، مثلما فشلت المحاولات الإيرانية لشراء مفاعل غير مكتمل البناء من بولندا، غير أن الانجاز الأهم في تاريخ البرنامج النووي الإيراني في عهد الجمهورية الإسلامية كان في كانون الثاني عام 1995 عندما توصلت إيران وروسيا إلى اتفاقية حول تزويد إيران في مفاعلين نوويين بقدرة 1000 ميغاواط تعمل بالماء الخفيف في موقع بوشهر بقيمة مليار دولار.وكما نصت الاتفاقية في إحدى فقراتها إن تقوم بإعادة الوقود المستهلك الناتج من المفاعلات إلى روسيا لإعادة معالجته، ولينتزع منه (البلوتونيوم) الذي بإمكان إيران أن تستخدمه في إنتاج السلاح النووي (الراوي، ص 132-133)

وزادت إيران من وتيرة العمل في برنامجها النووي في العام 1999.وفي منتصف العام 2002، انكشف الدافع غير المسرح به للتخصيب أو الامتلاك القدرة النووية من خلال المعلومات المفاجئة التي كشفت عن وجود مرافق غير معلنه لإنتاج دورة وقود نووي في إيران، وهذه المرافق ذات قيمة عالية بالنسبة لتصنيع الأسلحة النووية رغم فائدتها الاقتصادية غير الأكيدة، إذ كانت إيران تسعى لإحداث أمر واقع شبيه بالنموذج الكوري الشمالي، لكنها أخفقت في ذلك بسبب افتضاح أمر أنشطتها النووية في منتصف عام 2002، وهذا وضع طهران في حالة دفاعية (في

وقت كانت الولايات المتحدة الأمريكية تخطط لغزو العراق) مما دفعها إلى محاولة التوصل إلى تسوية مع الترويكا الأوروبية تضمنت قيودا على أنشطتها، ولم تتمكن طهران من استعادة ثقتها والتحرر من القيود التي قبلت بها في أيلول من العام 2003 إلا بعد سنتين من ذلك التاريخ.(تشوبين، شاهرام 2007ص33-34)

وفي عام 2004 تعرضت إيران لضغط أوروبي كبير بشأن برنامجها النووي، وكان هذا التهديد مدعوما بتهديد بإحالة القضية إلى مجلس الأمن الدولي، الذي سيكون علية وسيفرض عقوبات على إيران بسبب انتهاكها التزاماتها وفق معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية, وقد اضطرت إيران تحت هذا الضغط إلى التراجع عن قرارها العلني في شهر أيار من عام 2004 بمواصلة تخصيب اليورانيوم، وهو القرار الذي قوض التزاما سابقا تجاه الحكومات الأوروبية بتعليق الأنشطة، وقد أدى التغيير الأخير في الموقف الإيراني إلى توقيع اتفاق بين إيران والممثليين الرئيسيين للاتحاد الأوروبي بتاريخ تشرين الثاني 2004(اتفاقية باريس) جددت إيران التزاماتها بتعليق جميع الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم، وحسب هذا الاتفاق، سوف يبقى التعليق نافذ المفعول طوال فترة المحادثات المقرر لها أن تبدءا في شهر كانون الثاني عام 2004 بين الحكومة الأوروبية وإيران حول عقد اتفاق طويل الأمد، ويقصد من الاتفاق طويل الأمد أن يضمن إن برنامج إيران النووي سوف يستخدم للإغراض السلمية فقط، كما انه سوف يتضمن اتفاقات تتعلق بأمور نووية أخرى وبالتعاون التكنولوجي والاقتصادي، فضلا عن قضايا أمنية.(كام، افريام 2005ص100)

وفي حزيران من العام 2005، سلمت إيران إخطارا بنيتها استئناف أنشطة التحويل، ورفضت مجموعة واسعة من الحوافز المقترحة من قبل الدول الأوروبية، واستأنفت أنشطتها في شهر آب من تلك السنة وعلاوة على ذلك، تبنت الحكومة الإيرانية الجديدة لهجة أكثر عدوانية من سابقتها، وفي كانون الثاني من العام 2006، استأنفت إيران أبحاثها في مجال التخصيب متجاهلة قرارات قوية من قبل الوكالة

الدولية تهدد بإحالة ملفها إلى مجلس الأمن في الخريف، فقررت الوكالة الدولية أن تحيل الملف إلى مجلس الأمن في آذار من العام 2006 (تشوبين، شاهرام, ص35)

ولأول مرة منذ عام 2006 اصدر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 27/تشرين /نوفمبر 2009قرارا يدين البرنامج النووي الإيراني على خلفية الكشف عن قيام إيران بالعمل سرا في بناء منشاة نووية جديدة هي منشاة (فوردو)على مقربة من مدينة قم، ويطالب الجمهورية الإسلامية بالتوقف فورا عن استكمال البناء، صدر القرار بأغلبية 25 صوتا من أصل 35،حيث امتنعت فنزويلا وماليزيا وكوبا عن التصويت، وتغيب أذربيجان، بينما عارضت مصر وتركيا وأفغانستان والبرازيل وباكستان وجنوب إفريقيا.والجديد في القرار هو إدانته للنشاط النووي الإيراني بعد أن حافظت التقارير السابقة على كل ما يمكن وصفه بالصيغة الوسطية إلي تقر بتعاون إيران مع الوكالة لكن في الوقت نفسه تشير إلى أن هذا التعاون غير مكتمل (إبراهيم، احمد 2010ص70).

ومن بعد انتقلت بؤرة التجاذب غالى المشروع الذي اقترحه محمد ألبرادعي قبل أيام من تركه العمل في الوكالة بعد اثنتي عشر عاما من ترأسها، يقضي بمبادلة 1200كغ من اليورنيوم الإيراني المنخفض التخصيب بنسبة 3،5بالمئة بدفعة مماثلة من اليورانيوم العالي التخصيب بنسبة 20بالمئة لتشغيل مفاعل طهران الطبي، وكان المشروع يقضي بخروج اليورانيوم منخفض التخصيب من إيران لرفع نسبة التخصيب في روسيا، ثم نقله إلى فرنسا لمعالجته وأخيرا إعادته إلى إيران لتشغيل مفاعلها الطبي، وكعادتها قدمت إيران عروضا مضادة مختلفة المضمون، فبعد استيعاب إيران المفاجأة المتمثلة في تزويدها بحاجتها من اليورانيوم المخصب وفق هذا المقترح المحدد الذي لم يكن هو الأول من نوعه ولكنه الأكثر تبلورا، بعد ذلك بدأت إيران في طرح البدائل، اعترضت على التخصيب في روسيا خصوصا بعدة تصويتها المضاد لها في الوكالة، فضلا عن تحفظ إيران المبدئي على أي دور لفرنسا بسبب العلاقة السيئة مع نظام ساركوزي.وعندما عرضت تركيا استضافة عملية التخصيب تركت إيران الباب مواربا بحكم علاقتها باردوغان، ثم تراجعت

عن القبول وتمسكت بقرار المرشد وعدم خروج اليورانيوم إلى الخارج، ولم تحسم بعد هذه النقطة الخلافية مع الغرب (إبراهيم، احمد 2010, ص70-71).

5. 7 أهداف ودوافع امتلاك إيران للسلاح النووي :

تؤكد إيران بأنها تطور الطاقة النووية من اجل توليد الكهرباء وإتقان دورة الوقود لكي تصبح مزودا بالوقود النووي في المستقبل، والحجج التي تسوقها دعما لهذا الادعاء ذات طابع اقتصادي واستراتيجي في آن معا، أن إيران واحدة من الدول الكبرى المنتجة للنفط وستكون بعد وقتلا قصير منتجة أساسية للغاز أيضا، وهي تبرز اهتماما بالتكنولوجيا النووية من خلال الإشارة إلى الحاجة إلى تنويع مصادرها للطاقة والحفاظ على تواصلها مع التكنولوجيات العصرية أسوة بالدول العلمية المتطورة، كما يوضح محسن رضائي، سكرتير مجلس تشخيص مصلحة النظام "القضية الهامة هي أن سلة الطاقة الإيرانية يجب أن تشمل مزيج من كل أنواع الطاقة وان التخلي عن البرنامج النووي سيضر بمصالحنا القومية "ثم قويت الحجة أكثر بحقيقة أن النمو السريع لعدد السكان في إيران والاستهلاك المحلي للنفط باتا يقللان من عوائد التصدير النفط، وتعتقد إيران حاليا بأنها ستتمكن من إنتاج 7,000ميغاوات من الكهرباء وبناء عشر مفاعلات نووية بشكل أولي، إذا فهذا البرنامج يعني "الاكتفاء الذاتي في كل مناحي الاستخدام السلمي للطاقة النووية "من الاستخلاص إلى التخصيب زهنا تكمن المشكلة فمن خلال الإصرار على امتلاك دورة وقود كاملة، ستمتلك غيران القدرة على إنتاج المواد اللازمة لتصنيع الأسلحة النووية، وفي الحقيقة تشك الكثير من الدول في حجج إيران المتعلقة بحاجتها للاكتفاء الذاتي في كل جوانب دورة الوقود وحاجتها للطاقة كمبرر لاتساع نطاق البرنامج. (تشوبين، ص -56).

إلا أن إيران لم تتمكن من إقناع الإطراف الأخرى في العالم، أو حتـى فـي الإقليم بحاجتها إلى الطاقة لتوليد الكهرباء والمشكلة أن النظام السياسي الإيرانـي لا يتحدث بصوت واحد في ظل وجود مراكز قوى متعددة والنظام السياسي الإيرانـي

يتضمن تيارا إيديولوجيا، كان المسئول عن توجهات متطرفة إزاء الدول المجاورة، وأدى تكشف النشاطات السرية عام 2003،ووصول السيد احمدي نجاد إلى للرئاسة، على تفاقم الشكوك في النوايا والنتيجة انه كانت هناك دائما مشكلة ثقة بشأن وجـود هدف أخر لبرنامج إيران النووي، هـذا بالإضـافة إلـى التـصريحات الـسياسية المصاحبة للنشاطات النووية الإيرانية لا تشير بأي صورة إلى إن ما يتم انجازه في إيران هو برنامج نووي مدني يرتبط بمجرد الكهرباء والإغراض السلمية الأخرى، وهناك ممارسات فعلية على ساحة الإقليم تتمثل في سلسلة في المناورات العـسكرية واختيار الأسلحة الصاروخية، والتدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول العربيـة، إضافة إلى العمل المباشر داخل العراق ومن هنا ارتبطت المخاوف العربية والدولية من القدرات النووية الإيرانية، بما يتجاوز كونها تهديدا دفاعيا، إلى كونهـا تهديـدا للاستقرار السياسي لدول المنطقة، الأمر إلي يشير إلى وجود عده إبعاد إستراتيجية، واضحة للمشروع النووي الإيراني.(الديدموني، شرين 2007ص 198)

وتتمثل دوافع إيران في امتلاك السلاح النووي بما يلي:

1- أن دافع إيران الأساسي للتطلع إلى امتلاك الأسلحة النووية ذو طبيعة دفاعية – رادعة, إذا يبدو إن إيران قرارات، بداية، إن تطور قدرات نووية عسكرية كمعادل للقدرات العراقية من حيث ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، وبخاصة على الضربة الثقيلة التي تلقتها في الحرب ضد العراق. وفي مرحلة لاحقة، وبالتوازي مع الضعف الذي انتاب العراق منذ حرب الخليج، أصبح الدافع وراء محاولات النظام الإيراني للحصول على أسلحة نووية الحاجة المتزايدة التي رآها لردع الولايات المتحدة، وبدرجة اقل إسرائيل عن توجيه ضربة قدراتهما الإستراتيجية ضدها، فإيران تدرك جيدا ضعفها العسكري مقارنه بالقوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وأخر سيناريو تريده وهو وقوع مجابهة عسكرية بينها.(كام، افرايم, ص 103-104)

2- تسعى إيران من المشروع النووي إلى انتزاع دور إقليمي –تراه إيران حقا لها –من القطب العالمي الأوحد الولايات المتحدة الأمريكية، باستغلال غياب

المشروع الإقليمي العربي وتخبط السياسة الأمريكية في حساسيات المنطقة، فهو يقدم مثالا جديدا في نظام العلاقات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي، عن كيفية انتزاع دور القوة الإقليمية دون أن تستظل طموحاتها تلك بالقوة العظمى، فقد جرت التجارب التاريخية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وظهور النظام الدولي ثنائي القطبية في منطقتنا على قاعدة أن الدول الإقليمية المعترف بدورها تمتلك بالفعل المقومات الأساسية للعب ذلك الدور، ولكن بالتحالف مع احد القطبين الدوليين.(اللباد، مصطفى 2007 ص 37)

3- يمنح امتلاك إيران التكنولوجيا النووية قوة إضافية لحماية النظام الإسلامي فيها، بما في ذلك توجهات النظام والثورة الداعية لتعزيز السيادات الوطنية ولاستقلالات شعوب المنطقة في مواجهة الغزو الغربي الإسرائيلي، ومن هذا المنطلق، كان عنوان الهجمة الغربية اليوم البرنامج النووي لإيران ثم سياستها.(موسوي، سيد حسين 2006ص6)

4- القدرة النووية سوف تعزز وضع إيران كدعامة أساسية للعناصر الراديكالية داخل المنطقة وخارجها، كما أنها من المحتمل إن تجعل الأنظمة المعتدلة في المنطقة تساوق سياستها بصورة أوثق مع السياسة الإيرانية، وتقوية العناصر الراديكالية يمكن بدوره أن يضر بالعلاقات السلمية التي تسعى إسرائيل جاهدة لبنائها مع العالم العربي,(كام، افرايم,ص 105)

5- التهديد المباشر الامتلاك إيران للقدرة النووية يمكن في التأثير الذي سيشكله هذا الأمر على ما يلي:

أ- الالتزامات الأمنية الأمريكية, وهذا ما أوصى به الرئيس بوش قبل 9/11 بقوله أن الدول المنتهكة لمعاهدة حظر الانتشار الأسلحة النووية "تسعى لامتلاك أسلحة دمار الشامل من اجل منع الولايات المتحدة والدول المسئولة الأخرى من مساعدة الحلفاء والأصدقاء في المناطق الإستراتيجية في العالم، أي أن إيران النووية ستعيق التدخلات التي تهدف إلى المساعدة، وتثير جو من عدم الثقة والاطمئنان،

وتتصرف كدولة معيقة، خصوصا في رفض إيران الاعتراف في إسرائيل ومعارضتها لعملية السلام في المنطقة.

ب – أن إيران الراعية الرسمية الأكثر نشاطا للإرهاب في العالم –من وجهة نظر أمريكية –فإن تقدمها باتجاه امتلاك قدرة نووية يجعلها أكثر خطرا من أي دولة أخرى، بالنسبة للولايات المتحدة، أن الدول المارقة وأسلحة الدمار الشامل لا تتميز عن الإرهابيين وأسلحة الدمار الشامل، فالمهم هو طبيعة الأنظمة المطورة للقدرات النووية وليس الأسلحة، وبما أن السياسات الإيرانية "تهدد بشكل مباشر المصالح الأمريكية في المنطقة وما وراءها، فستشكل إيران تحديا لها على عدة مستويات، فيما ذلك ستغير التوازن العسكري في المنطقة، ويمكن أن تفرض تحديات جدية على الولايات المتحدة في ما يتعلق بالردع والدفاع، خصوصا في قدرتها للوصول إلى القواعد الثابتة في المنطقة.

ج- أن الظروف التي تجري فيها محاولات إيران لامتلاك قدرات نووية سبب إضافي للقلق: منطقة غير مستقرة، تنافس، وحروب تدور. ونظرا للصراعات المتداخلة عربية–إيرانية وعربية-عربية وسنية–شيعية، ووطنية داخلية، إلى جانب المسافات القصيرة بين الدول، سيكون من الصعب تحديد مصدر أي سلاح مستخدم بدقة,(تشوبين، شاهرام مرجع سابق ص 195-197).

5. 8 الموقف العربي من البرنامج النووي الإيراني:

هناك مواقف متميزة تجاه الملف النووي الإيراني لبعض الدول العربية التي تربطها بإيران علاقات جيدة، غير أن الموقف العربي إجمالا تجاه هذا الملف يبرز من خلال موقف مجلس التعاون الخليجي والموقف الجماعي للدول العربية، ومن خلال قرارات مجلس جامعة الدول العربية، في الإطار العام هما موقفان متقاربان تماما هما:

5. 9 موقف مجلس التعاون الخليجي:

هناك بين دول المجلس حول مبادئ عامة حاكمة للموقف الخليجي من الملف النووي الإيراني، وعلى الأخص قناعة هذه الدول بوجود أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسات الدول الغربية الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية والتدميريه الراهنة أو المستقبلية (الكامنة أو المحتملة) وهذا الموقف يتركز على المواقف التالية:

ا- أن دول المجلس تتبنى موقفا يؤمن بمبدأ وجوب قيام اتفاق إقليمي يشمل دول منطقة الخليج، وربما منطقة الشرق الأوسط عامة، ويشمل إسرائيل بشكل خاص، هدفه ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة "منطقة منزوعة السلاح النووي أو "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل "وان تلتزم دول المنطقة بتطبيق هذا المبدأ، وان تستحدث آلية دائمة وفعالة لتنفيذ الاتفاق ومراقبة الدول التي تمتلك برامج نووية للإغراض سلمية.

ب- أن يتم الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة الحد من انتـشار الأسـلحة النووية، وإخضاع كافة منشأتها النووية لنظام التفتيش الـدولي.ويعتبـر تخلـي إسرائيل عن قدراتها النووية عاملا أساسيا وشرطا ضروريا لتحقيق مبـدأ قيـام منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، كما حث قرار الجمعيـة العامـة للأمـم المتحدة رقم 71/49، الصادر في 15 ديسمبر عام 1994،جميع الإطراف فـي منطقة الشرق الأوسط على اتخاذ الخطوات الجدية والعملية المطلوبـة لتطبيـق مشروع إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ج- كذلك، تعتقد دول مجلس التعاون أن على إسرائيل العمل الجدي علـى تطبيـق تعهداتها القانونية حول الالتزام بجعل منطقة الشرق الأوسط "منطقة خالية مـن أسلحة الدمار الشامل "التي جاءت ضمن الفقرة الرابعـة مـن معاهـدة الـسلام الأردنية- الإسرائيلية لعام 1994(اتفاق وادي عربه)، وقد تعهد فيـه الطرفـان على العمل لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل، التقليدية

وغير التقليدية، ضمن إطار عادل ودائم ومستمر.(السعيد إدريس، محمد 2006, ص101).

ومنذ أواخر العام 2005، أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي أكثر وضوحا في معارضتها للبرنامج النووي الإيراني، في البداية كانت هذه الدول حريصة على التركيز على مخاطر البيئة والأسلحة النووية الإسرائيلية، لكنها الآن أصبحت صريحة في التعبير عن قلقها من البرنامج النووي الإيراني، فقد انتقد السكرتير العام لمجلس التعاون الخليجي صراحة البرنامج النووي الإيراني، كما رفض أعضاؤه في القمة الخليجية التي انعقدت في كانون الأول 2005، التركيز على التهديد الإسرائيلي، بدلا من التركيز على إيران، والاهم من ذلك هو أن مجلس التعاون الخليجي يشدد الآن على مسألة إخلاء منطقة الخليج من أسلحة الدمار الشامل، كخطوة أولى باتجاه إخلاء منطقة الشرق الأوسط الأكبر، وهذه المعارضة العلنية لبرنامج إيران النووي تمثل تحذيرا لإيران من العواقب الإقليمية التي ستترتب عليها إذا ما وصلت برنامجها، بعيدا عما يمكن أن يصدر عن مجلس الأمن, (تشوبين، شاهرام, ص200)

5. 10 موقف الجامعة العربية :

يتضح الموقف العربي من الملف النووي الإيراني من خلال قرارات القمة العربية التي انعقدت في الرياض (28-29مارس 2007)،حيث أكدت قرارات القمة على بلورة موقف عربي موحد لاتخاذ خطوات عملية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، والتأكد على تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في الدول الأعضاء بالجامعة، ووضع برنامج جماعي عربي لاستخدام الطاقة النووية في الإغراض السلمية,(موقع الجامعة العربية على شبكة الانترنت)

5. 11 سيناريوهات الملف النووي الإيراني :

لأتخرج سيناريوهات المستقبل بين الولايات المتحدة وإيران عن مجموعتين، الأولى هي سياسة التصعيد التي قد تصل إلى حد توجيه ضربة عسكرية أمريكية

للمنشآت النووية الإيرانية وعدة أهداف عسكرية مختارة داخل إيران، إما السياسة الأخرى، فهي سياسة التهدئة لبحث قضايا المنطقة والملف النووي الإيراني محاولة من الولايات المتحدة تكثيف ضغوطها على إيران إقليميا ودوليا وتطالبها بالتوقف عن أنشطتها النووية (كشرط مسبق) والبدء في أي حوار أو مباحثات مع إيران، إلا أن الموقف الإيراني يزيد عنادا وتقلبا لشعور المسئولين الإيرانيين بأنه من حق إيران استخدام الطاقة النووي للإغراض السلمية.(مخيمر، أسامة 2007ص 139)

ونتيجة لتصعيد المستمر وحدة المواجهات والتصريحات الإعلامية فلا زالت أزمة الملف النووي الإيراني تتأرجح بين التهدئة والتصعيد الذي ينذر باستخدام القوة العسكرية، الأمر الذي يقضي باستخدام احد هذه السيناريوهات يرتبط باستراتيجيات طرفي الأزمة الرئيسية (أمريكا وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى) وبالعديد من العوامل المؤثرة فيها لصالح أي من الطرفين، وبما لدى كل طرف من أوراق يمكن استخدامها، وفضلا عن حسابات الآثار والنتائج المترتبة عن أي من هذه السيناريوهات, لذلك سنتناول استراتيجيات طرفي الأزمة ومن ثم السيناريوهات المحتملة لها, وعلى النحو التالي:

1- إستراتيجية إيران:

لا زالت إيران متمسكة بموقفها ومصرة على المـضي قـدما نحـو امـتلاك البرنامج النووي الذي تعتبره حقـا مـشروعا لا يمكـن المـساومة عليـة, وإمـا إستراتيجيتها لمواجهة أي تصعيد محتمل فإنها تعمل على حـشد الـدعم الـداخلي وكذالك الدعم الخارجي لاسيما العربي والإسلامي من خلال تحالفاتها في المنطقـة مع الجماعات الشيعية وأحزاب المقاومة (حـزب ا وحمـاس) تعميـق علاقتهـا بسوريا، واستغلال بعض القضايا المؤثرة على الرأي العام العربي والإسلامي مثل القضية الفلسطينية ومواجهة إسرائيل والتشكيك في المحرقة اليهودية والتنديد بسياسة أمريكا وتواجدها في المنطقة، فضلا عن كسب الوقت والتـسريع بإنتـاج الـسلاح النووي (الزهيري، ص127)

ومع أن الولايات المتحدة أصبحت منذ احتلالها لأفغانستان والعراق جارا لإيران، وهو ما زاد الحصار المضروب على إيران، التي أصبحت محاطة من كل الجهات الجغرافية بقوات أمريكية، إلا انه لهذه الحقيقة بعدا أخر إذ أن نشوب عمليات عسكرية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية جعل قوات الأخيرة في متناول الأولى وبشكل غير مسبوق، وعلى ذلك فإمكانات الرد الإيرانية لا ترتبط فقط بقدرات طهران العسكرية –الصاروخية أساسا، بل أيضا بتنوع هذه الإمكانات بتنوع الجغرافيا التي تتواجد فيها القوات الأمريكية في جوار إيران الإقليمي, ولذلك يمكن إجمال الإستراتيجية الإيرانية في المواضع التالية :

1. استهداف القوات الأمريكية في العراق انطلاقا من الأراضي الإيرانية والعراقية عبر حلفاء إيران.
2. استهداف القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج.
3. استهداف حقول النفط والغاز على ضفتي الخليج.
4. استهداف المنشآت العسكرية في شمال إسرائيل انطلاقا من مواقع حزب ا في جنوب لبنان.(اللباد، مصطفى 2007 ص41)

وتهدف إيران من هذه الاستراتيجيات إلى:

1. الحصول على اعتراف واشنطن بالجمهورية الإسلامية الإيرانية.
2. الحصول على دور أساسي في المنطقة كقوة إقليمية مهيمنة.
3. إرغام أمريكا وأوروبا على إعطائها ضمانات مستقبلية.
4. امتلاك القدرات النووية دون تصنيع القنبلة النووية حاليا,(قهوجي، رياض 2007ص 211)

2- الإستراتيجية الأمريكية:

من جانب أخر فإن أمريكا ترفض المساومة مع طهران وتعتبر نفسها في حاله دفاع ضد التوغل الإيراني في العراق ولبنان وفلسطين ومنطقـة الخلـيج، وبـدأت ببعض الإجراءات والتحركات العـسكرية، حيـث داهمـت مـا أسـمتها بخلايـا الاستخبارات الإيرانية في العراق، وقامت بنشر قوات بحرية إضافية وعلى رأسـها

حاملة الطائرات، وعززت انتشارها العسكري في الخليج، وهي تعمل حالياً على تشكيل تحالف سياسي – اقتصادي – عسكري بين ما تعتبرها قوى الاعتدال في المنطقة لمواجهة محور سوريا – إيران – حزب ا ، فضلا عن التنسيق المباشر مع إسرائيل وإعادة تجهيز قواتها وتلافي الثغرات والتي أظهرتها حرب صيف 2006مع حزب ا (قهوجي، مرجع سابق ص 123).

والولايات المتحدة تملك خمس خيارات واسعة ومتداخلة في سياستها الخاصة في إيران:

1- المنع: من خلال العقوبات، ومراقبة التصدير، وإستراتيجية الحرمان، واعتراضات تستهدف فرض تكلفة على البرنامج وتأخيره.

2- الاحتواء وتجميد البرنامج عند مستوى معين، الأمر الذي يوحي بالعيش مع مستوى معين من القدرة النووية والتعامل معه من خلال توليفة من الردع والمنع.

3- الإنهاء: ويعني ذلك اتخاذ قرار يمنع امتلاك القدرة النووية من خلال إنهائها قسرا، وهذا الرد يتضمن عناصر عسكرية (هجمات غزو، كما حدث في العراق عامين 1991 و 2003)

4- تغيير النظام، الذي يستلزم إسقاط النظام بالقوة على غرار التدخل الأمريكي في العراق، أما بالنسبة لفعالية السياسة كوسيلة لحظر انتشار الأسلحة النووية فهذا غير مؤكد.

5- التبني، عبر القبول بالمحتوم ومحاولة السيطرة على السلامة، وامن المواد، والتبادل.

لكن، ثمة مشاكل تكمن في كل واحد من هذه المقاربات الخمس، فسياسة المنع، التي اتبعتها الولايات المتحدة في التسعينات تحول دون نجاحها عوائق كثيرة، مثل العولمة وتسريب المعرفة والتكنولوجيا وظهور أسواق رمادية نووية والتعاون بين الدول المنبوذة, وأما الاحتواء مشابه للتبني، ولكن عند مرحلة مختلفة من التكنولوجيا النووية، فكلاهما يعنيان قبولا بمستوى معين من القدرة النووية، لكن الاحتواء يحاول

حرمان الدولة المعنية من الاستفادة الإستراتيجية من قدراتها النووية وضمان عدم حصول تقدم إضافي، والاحتواء خيار يمكن أن يسير بالتوازي مع المنع أو عندما تفشل سياسة المنع, أما التبني فيحاول تقليص الإضرار المستقبلية إلى أقصى حد ممكن (تشوبين، شاهرام, ص 140-141).

أما احد أهم الأهداف الرئيسية للإستراتيجية النووية الإسرائيلية هو عدم السماح بوجود أي قوة ضمن ما تسمية ب"المجال الحيوي لإسرائيل تقوم بتهديد امن هذه الدولة، وقد تجسد هذا المفهوم بصورة أكثر وضوحا منذ الثمانينات، طبقا لمبدأ (مناحم بيغن)الذي أعلنه بعد ضرب المفاعل النووي العراقي في 7يونيو 1981، والذي يحدد فيه المجال الجوي لإسرائيل يجمع الدول العربية، فضلا عن باكستان وإيران وتركيا وحتى شمال إفريقيا، وينطلق من أن تحقيق امن إسرائيل يعتمد على حرمان أي من هذه الدول من امتلاك قدرات نووية أو صاروخية بعيدة المدى أو حتى معرفه تكنولوجية متقدمة حتى لو استخدمت إسرائيل القوة العسكرية لتنفيذ ذلك.(الراوي، رياض، مرجع سابق ص 263-264)

وفي نهاية الأمر لن يكون لإسرائيل خيار سوى تنفيذ خيار عسكري لمنع تحقيق كابوس إسلامي متطرف مسلح بسلاح ذري، فأن قصف المنشآت الذرية الإيرانية من الجو غير عملي وغير مراد، لكن إسرائيل لا تستطيع أن تسمح بأن تخرج من حسابها مسألة القدرة النووية الإيرانية,(أبوهدبه، احمد 2006ص25)

5. 12 اتجاهات القضية النووية الإيرانية:

القضية النووية الإيرانية يمكن أن تذهب في واحد من اتجاهات ثلاثة هي:

1- نجاح إيران في التوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة والقوى الغربية يقضي بتأسيس منشأة لإنتاج الوقود النووي على الأراضي الإيرانية خاضعة لمراقبة دولية، إيران ستحصل في هذه الحالة على دورة الوقود النووي حتى لو لم تكن الأخيرة مستغلة بالكامل. وفي حال معالجة المخاوف الإيرانية فأن النخبة الإيرانية لن تشعر أنها ملزمة بالسعي إلى الحصول على سلاح نووي.

2- فشل القادة الإيرانيين في اكتساب موقع متقدم من المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية، واستمرارهم في السعي لدورة وقود نووي مستغلة على خلفية مخاوفهم من عدم الاستقرار، من دون أن يلجأوا إلى تصنيع سلاح نووي، كما هو الوضع في اليابان. طهران ستمتلك عندها القدرة على تطوير سلاح ردعي وبالتالي على درء التهديدات المحتملة كمحاولة تغيير النظام أو هجوم عسكري من الولايات المتحدة وإسرائيل لكن هذا الوضع سيشجع على الأرجح على عسكرة متزايدة في الشرق الأوسط.

3- تعرض إيران لهجوم وقائي من الولايات المتحدة أو إسرائيل أو شعور القيادة الإيرانية بالتهديد درجة كافية لدفعها لوضع القدرة النووية العسكرية على أنها هدف البرنامج النووي, فأن أي عمل كهذا من أي الطرفين سيكون له عواقب تهدد الاستقرار في المنطقة وابعد, (برزيغا، كيهان 2010 ص 38)

الخاتمة

تبين من خلال الدراسة حقيقـة وهـي ان هنـاك ازدواجيـة فـي المعـايير الأمريكية تجاه معالجة أسلحة الدمار الشامل فـي إقلـيم الخلـيج العربـي, إذ ان إيران هي بلا شك تعد مصدر توتر وخطر كبيـر علـى منطقـة الخلـيج، ذلـك أن الأحداث في فترة ما بعد الغـزو الأمريكـي للعـراق وسـعيها للتـدخل فـي الشأن العراقي، وقضية الحوثيين فـي الـيمن، ومحاولـة الـسيطرة علـى دولـة البحرين واعتبارهـا جـزء مـن إيـران، والاسـتمرار فـي تطـوير البرنـامج النووي، إضافة إلى أن إيران مازالـت عالقـة فـي قـضايا إقليميـة مـع دول الخليج، جميعها مؤشرات تجـزم بـأن سياسـة إيـران العدائيـة تكـشف عـن طموحاتها التوسعية تجاه المنطقة بشكل عام.

لأكثر من خمسين عاماً، والولايات المتحدة تمارس على ارض عالمنا العربي كجزء من العالم، إستراتيجيتها بتحريك الإحداث، وهي متخفية وراء ستار، بحيث يظهر وكأن الإحداث تتحرك ذاتيا، والنتيجة وإنها تفرض على دول المنطقة شكل ترتيب أولويتها، دون تدخل مباشر، يستنزف جهدها وطاقتها في حروب إقليمية وأهلية وسباق تسلح ومنازعات واشتباكات وفوق ذلك كله تجميد عملية الإصلاح السياسي وحرية الشعوب, لكن من المؤكد إن هذه مرحلة من عصر له فكرة وفلسفته واستراتيجياته, وظروفه, ونطاقه, وأدواته السياسية، ولأن تتاح لهذه المنطقة العربية فرصة تاريخية نادرة لتشد خيوطها إلى أصابع يدها، تمسك بها هي، ولا تترك لغيرها تحريكها وتتحكم هي بوضع أولاياتها، وتغيير المسار القديم، لأن تغيرات كثيرة وعميقة في العالم في فترات السنوات العشر الماضية، ووجه التشبيه هنا أن إستراتيجية الولايات المتحدة في عدد من مناطق العالم الثالث، وعلى رأسها الشرق الأوسط، في سنوات الحرب الباردة كانت تمارس دورها بصورة متشابهة، فالأحداث الإقليمية تقع، وإبطالها يتحركون، وهم إطراف في هذه الإحداث لكن حركتهم تجري فوق أرضية صنعتها السياسة الأمريكية وخططت لها، وتتحكم في لحظة إيقافها، ويظل الذين يتحركون فوقها مقتنعين بأنهم هم صانعوا هذه الإحداث وهم إبطالها،

بينما الحقيقة خلاف ذلك تماما، وهي طريقة كانت تجري ممارستها في إطار الصراع الذي كان دائرا بين الغرب والشرق في سنوات الحرب الباردة، وكجزء من نظرية "الاحتواء " التي شكلت الفلسفة السياسية للولايات المتحدة والغرب، ويكمل هذا ممارسات الأبواب الخلفية للسياسة الخارجية، أي عمليات الاغتيالات والانقلابات وإشعال المنازعات بين الدول أو داخل الدول بين طوائفها وتياراتها الدينية والسياسية.

إلا آن الإحداث الدامية التي شهدتها المنطقة العربية نتيجة الغزو الأمريكي لكل من العراق وأفغانستان والتي أدت الى انتشار الفوضى والاضطراب، وأسفرت عن انتشار الإرهاب، وساهمت في تفجيـر الأزمـات واخـتلال التوازنـات وتنـامي الأصوليات، وتسبب في زيادة مشاعر الكراهية ونـوازع العـداء إلـى الـسياسية الأمريكية في الشارعين العربي والإسلامي، وأوضحت للأمريكيين محدودية القـوة العسكرية الأمريكية بالرغم من ضخامتها وسطوتها، وقصور سياسية تغيير الـنظم وتعديل ثقافة المجتمعات باستعمال وسائل القوة وأساليب الضغط، وصعوبة الوصول إلى "عقول وقلوب" الشعوب بتحركات إعلامية وليس بقرارات سياسية، قـد دفعـت الحكومة الأمريكية إلى إجراء بعض التغيير في الخطوط العامـة لتوجهاتهـا فـي المنطقة في الاتجاهات التالية:

أولا: التراجع عن فكرة تغيير الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية.

ثانيا: الكف عن محاولة فرض الديمقراطية بالمفهوم الغربي "المتكامل "على دول المنطقة.

ثالثا: قيام الإدارة الأمريكية بتسريب معلومات عن إجراء دراسات لبحث إمكانية بسحب القوات الأمريكية تدريجيا من العراق.

ويتبع الإطار الحاكم لهذه الركائز الثلاث في أن الولايات المتحدة لم تعد تنظر للعالم العربي باعتباره شريكا استراتيجيا بقدر ما هو امتداد للأمن القومي الأمريكي، والفرق بين الحالين كبير بالطبع، فاعتبار العرب شريكا استراتيجيا يوفر فرص لالتقاء الطرفين عند مصالح ورؤى مشتركة، وربما يقلل من التخوف العربي من

انحرافات السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه المنطقة، في حين اعتبار المنطقة امتداد لأمن الولايات المتحدة يجعل العلاقة بين الطرفين علاقة تبعية لمصلحة الجانب الأمريكي بالطبع، ما قد ينبئ باستمرار حال التوتر المسيطر على الطرفين، دون أن يقلل هذا من محاولات جسر الهواة الناشئة بين العرب والولايات المتحدة.

إن التفاعلات الأمريكية –الإيرانية، والتفاعلات الإيرانية –الإسرائيلية، إذ أنها في كل الأحوال لا تقوم الإطراف العربية فيها إلا بأدوار المحفز (سوريا) أو المسهل "قطر وحزب ا وحماس)، والولايات المتحدة لا ترى تهديدا لمصالحها في المنطقة أكثر من بروز إيران قوة إقليمية ذات ثقل، ويبدو أن إصرار واشنطن على استرضاء طهران بمثابة اعتراف صريح بمدى نفوذها الذي تمتلكه، وترسيخ ضمني لدورها كطرف أصيل في إدارة التفاعلات العربية – العربية، في حين تبدو إسرائيل مفزوعة من الخطر النووي الإيراني الذي بات يطوقها بأذرعه الممتدة إلى قلب المنطقة العربية.

والتحولات الأمريكية الراهنة لا تعيد فقـط صـياغة العلاقـات العربيـة – الأمريكية، بل ونظيرتها الإقليمية، وذلك من منظور مختلف تماما عما قامـت بـه إدارة الرئيس السابق جورج دبليو بوش وذلك من خلال التحولات التي طرأت فـي السياسة الأمريكية للإدارة الجديدة في ما يلي:

أولا : انتقلت إدارة اوباما من سياسية التصعيد والمواجهة مع إيران إلى محاولات الاحتواء من خلال فتح حوار مباشر مع طهران.

ثانيا : تبدو الولايات المتحدة مستفيدة من إعادة صوغ العلاقات ألتحالفيه في المنطقة سواء بين الخصوم القدامى مثل سوريا والعراق ،أو بين المتنافسين الجدد مثل تركيا وإيران.

ويتراءى للباحث من هذا الطرح، أن استمرار دولة إيران وسعيها الغير محدود في استخدام التكنولوجيا النووية سواء أكان ذلك في الغرض الـسلمي علـى حـد وصفها، أو في الشأن العسكري كما هي القناعة على المستوى العالمي، يدفع بـدول المنطقة إلى السعي على خطى الإيرانيين وقد يكون ذلك بحجـة الغـرض الـسلمي

المدني، وفي نفس الوقت نجد أن منطقة غير مستقرة مثل المنطقة العربية والخـوف من الخطر المتوقع من إيران قد يكون هو الدافع و الـسبب الحقيقـي وراء سـعي الآخرين من دول المنطقة على امتلاك التكنولوجيا النووية.

ورغم أن إيران تسعى لزرع القناعة في الشرق الأوسـط بـأن سـعيها فـي الاستفادة من التكنولوجيا النووية، أنما سينعكس على العالم المسلم بالفائدة دون تفرقة بين السنة والشيعة، إلا أن هذا الرواية تعتبر مرفوضة وغير مقنعة لـدول المنطقـة وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، وهي مستمرة في عقد الصفقات العـسكرية وتسعى بشكل جدي للحصول على التكنولوجيا النووية، حيث أنها لا تزال تستـشعر الخطر والتهديد الإيراني بجدية، وتدرك الأهداف والطموحات الإيرانية من السيطرة والتوسع على مستوى المنطقة، وعلى الرغم من الحاجة للحـصول علـى الطاقـة النووية هو أمر غير مبرر لدول المنطقة، إلا إن هذه الدول تفترض أن ذلك سـوف يكون بمثابة الرادع الفعلي ضد الخطر المتوقع من إيران، آخذا بالاعتبار بأن هـذا التطورات المثيرة في المنطقة وردود الأفعال المختلفة بين دول المنطقة على رأسها المملكة العربية السعودية وإيران، هو محط أنظار وترقب دول المجتمع الدولي كافة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

المراجع

أ. المراجع العربية:

أبو داوود, عبد الرزاق بن سليمان بن أحمد, (1391هـ), الملك عبد العزيز والبناء الجغرافي السياسي للمملكة العربية السعودية, **مجلة جامعة الملك عبدالعزيز**, المملكة العربية السعودية.

أبو عامود، محمد سعد، (2000)، واقع العلاقات السعودية الإيرانية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد144.

أحمد، أحمد يوسف، (1990)، **سياسة مصر الخارجية في عالم متغير**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.

ادريس, محمد السيد, (2000) , **النظام الإقليمي للخليج العربي**, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت.

آل سعود، عبد العزيز، (1996)، **أهم التحديات والتهديدات الخارجية التي تواجه الأمن الوطني السعودي وأنسب إستراتيجية لمواجهتها**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية ناصر، الرياض.

آل سعود، فيصل، (2002)، **التطور في السياسي للمملكة العربية السعودية وتقييم لمجلس الشورى**، ط1، (د. م).

أمير، نهى علي، (2005)، الهلال الشيعي وحدود التأثير على أمن الخليج العربي، **مجلة شؤون خليجية**، العدد41، ص89

ايزيدي، بيزن، (2000)، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، ترجمة: سعيد الصباغ، الطبعة الأولى، الدار الثقافية للنشر، القاهرة.

باديب, سعيد, (1994), **العلاقات السعودية – الإيرانية 1923 – 1983** , دار الساقي, بيروت.

باكير، علي(2008)، نحو علاقات تركية-خليجية إستراتيجية، مركز الخليج للأبحاث، **مجلة آراء حول الخليج**. متوفر عبر alibakeer. maktoobblog.com/

البحيري, أحمد, (2010), خريطة الاحزاب والقوى السياسية فـي إيـران, **مجلـة مختـــارات ايرانيـــة**, بـــدون رقـــم العـــدد, متـــوفرعبر الـــرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=325546&eid=2995

بدوي، منير محمود،(1997)، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، **مجلة دراسات مستقبلية**، العدد الثالث، مركز دراسـات المـستقبل، يوليو 1997م.

برادلي،أتاير(2004)"**السلام الأمريكي في الشرق الأوسط " المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11-أيلول** " ترجمة عماد فوزي شعيبي ،ط1،الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت-لبنان .

البطنيجي، عياد أحمد، (2011)، قراءة في السياسة الخارجية الإيرانية: محدد القوة، 2011، متـــــوفر عبـــــر الـــــرابط: http://minbaralhurriyya .org/index.php/archives/4488

البلاونه، علي (2004)"**الضغوط الأمريكية على إيران – منشات نووية أم حيوية** " مجلة شؤون إستراتيجية، السنة 2، العدد10، سنة 2004 .

بورنو تيرتيه, (2011), **برنامج الصواريخ الإيراني يكمن طموحات نووية** , دراسة مترجمة منشورة متـوفر عبـر الـرابط: http://www.realite-eu.org/site/ apps/nlnet/content3.aspx?c=9dJBLLNkGiF&b=5067613&ct=1089386 1

بيبرس، سامية(2010)، الدور التركي المتعاظم في منطقة الشرق الأوسـط، **مجلـة شؤون عربية**، العدد141، ص171.

البينة، (2011)، **محللون: السعودية تواجه التهديـد الإيرانـي بتنويـع مـصادر الأسـلحة**، متـوفر عبـر الـرابط: http://www.islammemo.cc/ akhbar/ arab/2011/07/10/129191.html

بيومي، زكريا سليمان(2009)"**العرب بين النفوذ الإيراني والمخطط الأمريكي الصهيوني** " ط1 ،دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع –دسوق.
بيومي، زكريا سليمان (2009)"**العرب بين النفوذ الإيراني والمخطط الأمريكي الصهيوني** " ط1، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع –دسوق.

تشوبين، شاهرام، (2007)، **طموحات إيران النووية**، ط1، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت – لبنان.

التقرير الإحصائي السنوي – وزارة التخطيط الإيرانية- 2003

توفيق، سعد حقي، (2003)، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

توفيق،سعيد حقي (2000) "**مبادئ العلاقات الدولية** " ط1، دار الأوائل للطباعة والنشر.

تيري توكفيل, (2008), **إيران: الثورة الخفية**, ترجمة خليل أحمد, دار الفارابي, بيروت.

جاد،عماد (2003)"**تداعيات الغزو الأمريكي للعراق ...على دور إسرائيل بالمنطقة**" ،شؤون عربية، العدد113، ربيع 2003.

جاد،عماد(2009)"**الجهود الإسرائيلية لتحييد الخلاف مع السياسات الأمريكية** "شؤون عربية، العدد139 –خريف 2009

الجوارين, عدنان فرحان, (2012), **الآثار الاقتصادية لإغلاق مضيق هرمز على الاقتصادات الخليجية وعلى الاقتصاد العراقي خصوصا**, دراسة منشورة عبر الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp? Aid = 293846

جيمس، راشيل (2008) "**التهديدات الإقليمية والإستراتيجية الأمنية: الوضع المقلق حالياً في الشرق الأوسط**" الصادرة عن مركز الدراسات الإستراتيجية التابع لكلية الحرب الأميركية على الرابط: WWW.ALZYTOUNA. NET

حتى, ناصيف, (1985), **النظرية في العلاقات الدولية**, دار الكتاب العربي, بيروت.

الحروب،خالد (2006) "**إيران تحدي (وتغير) موازين القوى الإقليمية** "، شؤون عربية العدد 125، ربيع 2006.

الحريري, جاسم, (2008), السياسة الخارجية السعودية: المتغيرات والمستقبل, **شؤون الأوسط**, العدد 129.

الحلواني، سعد، الغامدي، محمد (2000)، **التاريخ السعودي الحديث والمعاصر حتى نهاية القرن العشرين**، الوادي الجديد للطباعة، القاهرة، مصر.

حنا، اليأس (2009)"المنطقة العربية في مرحلة ما بعد حرب غزة "شؤون عربية، العدد137، ربيع 2009

حيدر،محمود (2011) "**الأسس اللاهوتية للعلاقات الأمريكية والإسرائيلية** "شؤون الأوسط، العدد137،خريف 2010 –شتاء 2011.

الخزرجى، ثامر كامل (2005) "**العلاقات السياسة الدولية –وإستراتيجية إدارة الأزمات** " ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

الخطيب، علاء، (2011)، **تاريخ الصراع الإيراني السعودي**، الحلقة الثانية، متوفر عبر الموقع:

دجمان, علي, (2007), **أولويات إيران الإقليمية في الوثيقة العـشرينية**, دراسـة منـــشورة عبـــر الـــرابط: http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=17106&lang=

دروم، جيسيكا، (2008)، **رد فعل المملكة العربية السعودية على تطـوير إيـران للبرنـــــامج النـــــووي**، متـــــوفر عبـــــر الـــــرابط: .http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=8645&lang=

درويش، مديحة، (1980)، **تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول مـن القـرن العشرين**، ط1، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية.

الراجحي, صالح عبدا , (1419هـ), **العلاقات السعودية – الخليجية, في كتـاب: السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية**, إصـدارات معهـد الدراسـات الدبلوماسية, الرياض.

الراشدي، فايز سلمان، (2007)، **العلاقات الإيرانية الإماراتيـة**، متوفر عبر الرابط: http://acpss.ahram.org

رامبستون، شيلدون وستوبر، جون، (2003). **أسلحة الخداع الـشامل**، ط1،الـدار العربية للعلوم.

راي، ميلان، (2003). **الحرب على العراق:.نظام لم يتغير،خطة غـزو العـراق،** ترجمة: حسن الحسن، ط1،دار الكتاب العربي: بيروت.

الربدي، محمد، (2005)، **دراسات في سكان المملكة العربية السعودية – مـصادر المعلومات والبيانات السكانية،** ط1، شركة مرينا، الرياض، المملكة العربيـة السعودية.

رسلان، آمال (2011) " **حرب سعودية إيرانية جديدة في البحرين** " متـوفر عبـر الرابط: http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=393581

الرشواني, منار محمد، (2004). **احتلال العراق: الأهداف-النتائج المـستقبل**, ط1, مركز دراسات الوحدة العربية,: بيروت.

رفعت، سعيد(2006) "**توجهات أمريكية وتحولات أروبية جديدة في المنطقة** "شؤون عربية، العدد 125، ربيع 2006.

روسيا اليوم، (2011)، **البرنامج النووي الإيراني عامل زعزعة الاسـتقرار فـي الـــشرقين الأدنــــى والأوســـط،** متـــوفر عبـــر الـــرابط: http://arabic.rt.com/forum/showthread.php/80161

الرويثي، محمد، (1996)، **الشخصية الجغرافية للمملكة العربية السعودية – دراسة في الجغرافية الإقليمية،** ط1، مكتبة التوبة، المدينة المنورة، المملكـة العربيـة السعودية.

الرويلي، علي (2010)، **الأمن الوطني السعودي — آفـاق إسـتراتيجية برؤيـا مستقبلية،** ط1، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان.

زايد، هاني، عيسى، أيمن، (2011)، **التدخل الإيراني في شؤون العـرب... تغيـر الرؤســاء وثبــات فــي الأهــداف،** متــوفر عبــر الــرابط http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=48236

الزركلي، خير الدين، (1985)، **شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز،** دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، بيروت، لبنان.

الزعبي، محمد (2007)"**الاستعمار الأمريكي الجديد للـشرق الأوسـط –ملامحـه وتداعياته** "ط1، دائرة المكتبة الوطنية –الأردن .

زهرة, السيد, (2007)**, أطماع الهيمنة الإيرانية.. رؤى أمريكية**, دراسة منـشورة متوفر عبر الرابط: http://www.al-moharer.net/ moh270/ zahra270.htm

الزهيري، أبو بكر مرشد (2008)، **التوجهات الإيرانية في المنطقة العربية وأثرها على الأمن القومي**، ط1، مكتبة الصادق، صنعاء، اليمن.

ساعاتي، أمين، (2011)، البحرين العمق الإستراتيجي للأمن الـوطني الـسعودي، **الاقتصادية الإلكترونية**، العدد 6376.

سالم، بول وآخرون، (2008)، **الشرق الأوسط الجديد، مؤسسة كـارينغي للـسلام الدولي**، بيروت، لبنان

السعدون, جاسم خالد, (1995), العلاقات الاقتصادية العربية – الإيرانيـة وآفـاق تطويرها – الورقة العربية - **المستقبل العربي**, العدد 202.

سعيد, عبد المنعم, (1987), **العرب ودول الجوار الجغرافي**, مركز دراسات الوحدة العربية, لبنان, بيروت.

السعيد إدريس، محمد (2009) "**الأزمة السياسة الإيرانية وانعكاساتها الخارجية** " السياسة الدولية، العدد 178، اكتوبر2009

السعيد، إدريس محمد، (2006)، الخليج والأزمة النووية الإيرانية، **مجلة الـسياسة الدولية**، العدد165.

سكوت، كيندل (2009) "**ديناميات صنع السياسة الخارجية الأمريكية** "،السياسة الدولية، العدد178، أكتوبر 2009.

السويدي، جمال، (1996)، **إيران والخليج – البحث عن الاسـتقرار**، ط1، مركـز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبـو ظبـي، الإمـارات العربيـة المتحدة.

سويلم, حسام, (2001), مضيق هرمز في بؤرة الصراع الإيرانـي – الأمريكـي, **مجلـة مختـارات إيرانيـة**: دراسـة مـشورة متـوفر عبـر الـرابط: http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CIRN50.HTM

السيد, مرتضى, (2012), **هل أصبحت الدولة مجرد سحابة صـيف: دور القبيلـة ومـستقبلها فـي المملكـة العربيـة الـسعودية**, متـوفر عبـر الـرابط
http://www.gulfissues.net/m_p_folder/main_div/sociology/sociology_001.htm

سيمونز، جيف، (2003). **استهداف العراق:العقوبات و الغـارات فـي الـسياسة الأمريكية**. ط1، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت.

شحاته, أمين, (2007), **برنامج التسلح الإيراني, مركـز الجزيـرة للدراسـات – المعرفـــة**: ملفــات خاصــة -, متــوفر عبــر الــرابط:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/d33e086c-39c4-42dc-977a-7272bb279f68

شحاته، ناصر، (2007)، **الحـوار السعودي - الإيرانـي: الـدلالات الإقليميـة**، قضـايا سياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي.

الشريف, عبد الرحمن صادق، (2007), **جغرافية المملكة العربية السعودية**, الجزء الأول, دار المريخ, الرياض, السعودية.

شكارة، أحمد(2003)، **إيران والعراق وتركيا: الأثـر الإسـتراتيجي فـي الخلـيج العربي**، (ط1)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبـي-الإمارات.

الصادق، علي، (2006)، **ماذا تعرف عن حزب ا ، قضايا سياسية**، ط1، حقـوق النشر محفوظة للمؤلف.

صارم، سمير، (2003)، النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية، **مجلـة الفكـر الـسياسي**، السنة السادسة، العددان الثامن عشر والتاسع عشر، ربيع وصـيف 2003.

صالح، محسن (2011) "اللوبي الصهيوني في أمريكا"، **شؤون الأوسط**، العدد137، خريف 2010-شتاء 2011.

الصمادي، فايز عبد المجيد؛ وبني ملحم، غازي صالح، (2009)، البرنامج النَـووي الإيراني وأمن الخليج العربي: (دراسة تحليلية)، **مجلة المنـارة**، المجلـد15، العدد3.

طالب، محمد سعيد، (2006). الاحتلال الأمريكي للعراق الوقائع والنتائج والأفـاق، **المحـــرر**، العــدد173. متـــوفر عبـــر الـــ رابط:-http://www.al moharer.net/moh/73/malaf/73-90.htm.

طاهر، أحمد، (2009)، اليمن والحـوثيين – حـدود ودلالات الـدور الخـارجي، **السياسة الدولية**، العدد178، أكتوبر 2009، ص 160-161.

طقوش، محمد، (2009)، **تاريخ الدولة الصفوية فـي إيـران**، ط1، دار النفـائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان

عبد السلام، احمد لطفي (2005) "**الانحياز الأمريكي لإسرائيل دوافعه التاريخية والاجتماعية والسياسية** "ط1، مكتبة النافذة .

عبد الفتاح، بشير، (2010)، إيران والشيعة العرب---- علاقات شائكة، **شـؤون عربية**، العدد144، شتاء 2010.

عبد المعز، سالي (2009)، الحوثيين في اليمن— مخاوف من نشوء حرب، **جديـدة شؤون**، العدد177، يوليو 2009.

عبدا , محمد (1999), السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار, **مجلـة السياسة الدولية**, العدد (138)

عبود، أسعد، (2011)، **صفقات الأسلحة تعكس حزما سعوديا معلنا حيال إيـران**، ميــدل ايــست اون لايــن، متــوفر عبــر:http://www.middle-east-online.com/?id=113879

عبيد, سمير, (2010), **طبيعة الشخصية الإيرانية وعلاقتها بترسيخ الثيوقراطية في ايـــران**, دراســـة منـــشورة متـــوفر عبـــر الـــرابط: http://www.ahwazna.org/details.php?recordID=20

العبيد، عبدا ، عطية، عبد القادر محمد عبد القـادر، (1994)، **اقتـصاد المملكـة العربية السعودية – نظرة تحليلية**، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية.

العتريسي, طلال, (2006), **الجمهورية الصعبة: إيران فـي تحولاتهـا الداخليـة وسياساتها الإقليمية**, دار الساقي, بيروت, لبنان.

العربية. نت، (2011)، **وزير خارجية البحرين يحذر من الخطر الإيراني ويـدعو الـدول العربيـة للتـصدي لـه**، متـوفر عبـر الـرابط
http://www.alarabiya.net/articles/2011/11/02/175065.html

عزباوي، يسري أحمد(2008)، العلاقات التركية-العربية فرص التقارب التركـي-الخليجي، **مجلة التعاون**، العدد66، 228-239.

علام، مصطفى شفيق(2010)، التقارب التركي-الخليجـي..الـدوافع والمحفـزات والآثار، **مجلة السياسة الدولية**، أكتوبر، العدد182، ص130- 131.

العلي, خالد بن عبد الرحمن, (1419هـ), **السياسة الخارجية ودوائر حركتها , في كتاب: السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية**, إصدارات معهد الدراسات الدبلوماسية, الرياض.

علي، محمود عبده، (2008)، **السعودية وإيران، في البدء كان الـصراع**، جريـدة ارام، 19 / 11 / 2008م.

عنـان، كـوفي, (2003)، **بيـان صـحفي**, 19 آذار 2003/ مـارس 2003
SG/SM/8643 SC/7698,

العناني، خليل (2009) "**مراكز قوى جديدة في الشرق الأوسط** "شؤون عربية، العدد 138.

العناني، خليل، (2009)، مراكز قوة جديدة في الشرق الأوسط، **شـؤون عربيـة**، العدد 138.

العيداروسي، محمد حسن، (1985)، **العلاقات العربية الإيرانيـة 1921 - 1971**، منشورات ذات السلاسل، الكويت.

العيسوي، اشرف اسعد، (2006)، تداعيات الطائفية على الأمن والاسـتقرار فـي المنطقة، **مجلة شؤون خارجية**، تلعدد47.

غريب، ناتاليا (2010)." **إمبراطور الغاز**، ترجمة عمار قـط, دار النـشر مكتبـة مدبولي، القاهرة.

فاروق، وليد، (2005). **اطفال العراق يسألون بـأي ذنـب يقتلـون**،إسـلام اون لاين.نت. متوفر عبر الرابط: **WWW.islamonline.net**

الفالح, متروك, (2002), **الإصلاح في وجه الانهيار أو التقسيم**, متوفر عبر الرابط http://www.achr.nu/art8.htm

فالنستين، بيتر، (2005)، **مدخل إلى فهم تسوية الـصراعات: الحـرب والـسلام والنظام العالمي**، ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، الأردن.

الفقير، بدر، (1998)، **عناصر القوة في توحيد المملكة العربية السعودية – دراسة تحليلية في الجغرافيا السياسية**، ط1، (د.م).

فهمي، عبد القادر محمد، (2011)، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، دار الشروق، القاهرة، مصر.

القباع، عبدا ، (1990)، **الإستراتيجية الدولية وقضايا الأمن القومي في المملكـة العربية السعودية**، ط2، الرياض، المملكة العربية السعودية.

قدس، (2011)، سقوط نظرية الأمـن الاسـتراتيجي الـسعودي، **مجلـة الحجـاز الإلكترونيـــــة**، متــــــوفر عبــــــر الــــــرابط : http://www.alhejazi.net/seyasah/index.htm

قطيشات، ياسر، (2011)، أزمة البحرين وتداعياتها بين قلق الخليج وأطماع إيران، **الحوار المتمدن**، العدد3307، متوفر عبر الموقع:

الكاش: علي , **عمامة الملالي وطاقية اليهود: وحـدة الاسـتراتيجيات واخـتلاف التكتيك (سباق التسلح الصهيوني والإيرانـي)**, شبكة البصرة, السبت 22 ربيع الثاني 1430 / 18 نيسان 2009. متوفر عبر الرابط: http://www.albasrah.net/ar_articles_2009/0409/kash_180409.htm

كاظم، محمد (2007)، "البريق الروسي الجديد ", **مجلة دروب**, قطر، العدد 924،

كوساتش, جريفوري, (2005), **تطور السياسة الخارجية السعودية: فـن تأسـيس الدولة إلى بداية الإصلاحات**, معهد الدراسات الدبلوماسـية, وزارة الخارجيـة السعودية.

ماجد، علي (2011) "**روسيا وجيرانها الكبار فـي الـصراع علـى النفـوذ فـي جمهوريات آسيوية** ", 26 مارس 2011, موقع وكالة الأخبار العراقية العراق للجميع الناشر دار الحياة)

الماع, صالح, (1996), **البعد الأيديولوجي في العلاقات السعودية – الإيرانية, في كتاب: إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**, مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, الإمارات.

مبيضين، مخلد، (2008)، العلاقات الخليجية الإيرانية 1997 – 2006 (السعودية حالة دراسة)، **مجلة المنارة**، المجلد14، العدد2.

المجالي، عصام، (2007)، **تأثير التسلح على الأمن الخليجي منذ الثورة الأسلامية1979**، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة جامعة مؤتة.

المجالي،عصام (2007) "**تأثير التسلح على الأمن الخليجي الجرائد والمجلات منذ الثورة الإسلامية 1979**"رسالة ماجستير غير منشورة ،مكتبة جامعة مؤتة

محمود، خالد، (2005)، **صنع القرار في السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، صحيفة دنيا الوطن، متوفر عبر الرابط: http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/06/13/23634.html

مخلوف، ضياء (2010), "**روسيا ومحاولات بعث السوفيتية المرتكزات والآفاق**": متوفر عبر http://democraticac.com.

المسعد, نيفين عبد, (2000) إيران..الى أين, **مجلة المستقبل العربي**, العدد 365.

مسعد، نيفين عبد المنعم، (2002)، **صنع القرار في إيران في العلاقات العربية – الإيرانية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، الحمرا، بيروت، لبنان.

مقلد، إسماعيل صبري (1982)"**نظريات السياسة الدولية** " ط1 .

مقلد، إسماعيل صبري، (1982)، **نظريات السياسة الدولية**، ط1، (د.م).

الملاح، جمال، (2011)، **شيعة السعودية هل يشعلونها حربا أهلية**، شبكة الإعلام العربية، متوفر عبر الرابط: http://www.lahona.com/newsSave.aspx?nid=454257

مهابة، أحمد، (1991)، إيران وأمن الخليج، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 105.

ميرشمر، جون (2006) "وجهات نظر حول النفوذ الإسرائيلي في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية"، **مجلة فورين بوليسي**، سلسلة ترجمات الزيتونة (18) حزيران /يونيو 2006.

نافعة، حسن(2005). **أوضاع المنطقة بعد عام من الغـزو والاحـتلال الأميركـي للعــراق،** المختــصر للأخبــار, متــوفر عبــر الــرابط http://www.almokhtsar.com

نافعة، حسن، (2003)، وجهة نظر: تطور الرؤية الأمريكية تجاه العـالم العربـي، **مجلة السياسة الدولية**، عدد166، أكتوبر 2006.

النبأ نيوز، (2009)، **إيران تصعد حربها على السعودية وجمعاتهـا تتظـاهر مـع الحوثي**، متوفر عبر الرابط: http://www.nabanews.net/2009/22342.html

النبالي، عبدا ، (2003)، **الحياة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، ط1، عمان، الأردن.

نورالدين، محمد(2006)، سياسـة تركيـا الإقليميـة بـين الحـساسيات الداخليـة والإعتبارات الخارجية، **مجلة شؤون عربية**، العدد126.

هالبر، ستيفان و كلارك، جوناثان، (2005). **التفرد الأمريكي :المحافظون الجـدد والنظام العالمي**، ترجمة:عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي:بيروت.

الهدلاء، محمد، (2011)، **مجلس الأمن الوطني السعودي – مهام إستراتيجية أمنية وعسكرية على الصعيدين الداخلي والخارجي**، جريدة الجزيرة، العدد 14107.

هيكل، محمد حسنين، (2003). **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة علـى العـراق،** الشركة المصرية للنشر العربي و الدولي:القاهرة.

وحيد، دجلة، (2006), احتلال العراق، الاختبار النووي الكوري و دور المقاومـة العراقية في الانتصار السياسي الكوري الصيني، **المحرر**، العدد 249، متوفر عبر الرابط:www.almoharer.net

ب- المراجع الأجنبية:

Carison, Darren K (2003). **Action or Isolation: Americans Ponder U.S. Role**. Gallup Poll Social Series World Affairs.

Dunne, Michael (2003). The United States, the United Nations and Iraq **International affairs**, 79(2), 257-277.

Schells, Jonathan (2004**). The Vietnam War on Trial**: The MyLai Massacre and the Court-Martial of Lt. Calley ion.

Abu Salim Ihmoud (2008) The Bushis New World Order And The United States Global Strategy, Mu'tah Lil Buhuth Wad-Dirasat,vol.24(1), Mu'tah University,Karak, Jordan 2008.

Abu Salim Ihmoud (2009), Structural causes of the American Wars Against Iraq, Mu'tah Lil Buhuth Wad-Dirasat,vol.24 (1), Mu'tah University, Karak, Jordan 2009